

## رئيس مجلس الوزراء ترأس اجتماعاً بشأن ملاحظات مجموعة العمل المالي (FATF)

# الكويت تؤكد التزامها الكامل بمعايير مكافحة غسل الأموال

1 تكامل حكومي شامل لتحسين المنظومة المالية الكويتية

2 تعزيز آليات التنسيق والمتابعة بين الجهات الحكومية المختصة



سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمّد الصباح رئيس مجلس الوزراء يتّراس الاجتماع

ترأس سمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمّد الصباح رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً بشأن ملاحظات ومتطلبات مجموعة العمل المالي (FATF). وناقش الاجتماع سبل دعم التكامل وتعزيز آليات التنسيق والمتابعة بين الجهات الحكومية المختصة بما يكفل الالتزام بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويعكس نهج العمل المؤسسي المشترك في التعامل مع هذا الملف الحيوي كما يجسد في الوقت ذاته التزام دولة الكويت بالامتثال للمعايير الدولية واستكمال جميع الاشتراطات ضمن الجداول الزمنية المحددة. حضر الاجتماع وزير العدل ناصر يوسف

السميط ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور صبيح عبدالعزيز المخيزيم ووزير التجارة والصناعة أسامة خالد بودي ووزير الخارجية الشيخ جراح جابر الأحمّد الصباح والمستشار ديوان رئيس مجلس الوزراء الشيخ الدكتور باسل حمود مالك الصباح ومحافظ البنك المركزي باسل أحمد الهارون ورئيس ديوان رئيس مجلس الوزراء بالإنابة الشيخ خالد محمد الخالد الصباح والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار الشيخ سعود سالم عبدالعزيز الصباح ورئيس إدارة الفتوى والتشريع المستشار صلاح عتيق الماجد ورئيس وحدة التحريات المالية الدكتور حمد خالد المكراد

وعدد من المسؤولين في وزارة الداخلية ووحدة التحريات المالية ونيابة الأموال العامة. وتعد مجموعة العمل المالي (FATF) منظمة دولية حكومية تأسست عام 1989 بقرار من قمة مجموعة السبع (G7)، وتتخذ من العاصمة الفرنسية باريس مقراً لها. تهدف المجموعة بشكل أساسي إلى وضع المعايير الدولية والقواعد الصارمة لمكافحة غسل الأموال، تمويل الإرهاب، وانتشار التسليح. وتعمل المجموعة كـ «رقيب عالمي» يراقب مدى التزام الدول بتنفيذ توصياتها الـ 40 الشهيرة، والتي تهدف إلى حماية النظام المالي العالمي من الاختراقات غير المشروعة وضمان

شفافية العمليات المالية. تكتسب تقارير (FATF) أهمية قصوى للدول، حيث إن عدم الامتثال لمعاييرها قد يضع الدولة ضمن «القائمة الرمادية» (الدول تحت المراقبة) أو «القائمة السوداء» (الدول عالية المخاطر)، وهو ما يؤدي إلى تداعيات اقتصادية سلبية، تشمل صعوبة التعامل مع البنوك العالمية، وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية، وزيادة تكلفة التحويلات المالية. لذا، تسعى الدول دائماً لتطوير تشريعاتها الوطنية وتعزيز آليات التنسيق بين جهاتها الرقابية والأمنية لتتوافق مع تقييمات المجموعة، بما يضمن استقرار مكانتها في النظام المالي الدولي.

## ضمن استراتيجية شاملة لمواجهة التحديات الجيوسياسية

# وزير المالية يرسم خريطة «العبور الاقتصادي»

1 استكمال المشاريع السيادية وعلى رأسها «ميناء مبارك» و«المطار الجديد»

2 تسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية لتقليص الهدر الزمني

أطلق وزير المالية الكويتي الدكتور يعقوب الرفاعي استراتيجية اقتصادية شاملة تهدف إلى انتعاش الاقتصاد الوطني من تداعيات التوترات الجيوسياسية، مرتكزة على تحويل القطاع الخاص من دور «المساند» إلى «الشريك الاستراتيجي» في المشاريع التنموية. هذه الرؤية لا تكتفي بتحسين الأرقام، بل تستهدف خلق بيئة عمل جاذبة للشباب الكويتي، مما يضمن استدامة وظيفية حقيقية بعيداً عن القطاع الحكومي المتضخم. أشاد الوزير بالتنوع بين السياسة النقدية والمالية، حيث اعتبر حزمة التسهيلات التي أطلقها بنك الكويت المركزي في مارس 2026 حجر زاوية لضمان تدفق الائتمان. هذه الإجراءات، التي شملت خفض معايير السيولة ورفع سقف التمويل، تمنح

## قفزة قياسية لسيولة البورصة والمؤشرات تستعيد توازنها

# بورصة الكويت تنتفض في إبريل

سيولة البورصة تقفز بنسبة 85% لتصل إلى 2.11 مليار دينار

كتب مساعد صالح

شهدت بورصة الكويت خلال شهر أبريل 2026 تحولاً دراماتيكياً في أدائها، حيث نجحت في تسجيل أفضل أداء شهري منذ بداية العام. جاء هذا الانتعاش مدفوعاً بعاملين أساسيين، الأول هو حالة التهذبة الجيوسياسية المحيطة بين الولايات المتحدة وإيران، والثاني هو تدفق السيولة الضخمة التي أعادت بناء الثقة في الأصول المحلية بعد ربع أول مليء بالتحديات والضغط. لم تكن مكاسب أبريل مجرد تحسن طفيف، بل كانت قفزة نوعية؛ حيث ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للسوق بنحو 2.58 مليار دينار لتصل إلى 53.06 مليار دينار. هذا النمو ترافق مع نشاط استثنائي في التداولات، إذ قفزت السيولة

# الأسواق النفطية تكبح احتمالات اندلاع حرب أسعار

نتيجة فجوة كبيرة بين العرض والطلب، حيث لا تصل كميات كافية من النفط إلى الأسواق، بينما يتزايد الطلب بوتيرة قوية. وأضاف أن الاضطرابات اللوجستية، خاصة في الشرق الأوسط، ساهمت في تفاقم الأزمة وتعميق حالة عدم التوازن، ما ينعكس بشكل مباشر على الأسعار واستقرار الإمدادات العالمية. وفي سياق متصل، أفادت رويترز بأن دول التحالف، ومنها السعودية وروسيا والكويت والعراق، قد تتجه خلال اجتماعها المرتقب إلى زيادة الإنتاج بنحو 188 ألف برميل يومياً، وهو مستوى قريب من الزيادات السابقة بعد استبعاد حصة الإمارات. غير أن هذه الزيادات تبقى محدودة التأثير، في ظل عجز عدد من المنتجين عن رفع الإنتاج فعلياً بسبب استمرار إغلاق مضيق هرمز نتيجة التوترات العسكرية.

سؤال في محله

هل تخفي التداولات عودة لاعب ثقيل يعيد ترتيب السوق

## أخبار عالمية

بيرو، العالم يواجه أكبر أزمة طاقة على الإطلاق



حذر فاتح بيرو، مدير وكالة الطاقة الدولية، من أن العالم يواجه أكبر أزمة طاقة في تاريخه نتيجة الاضطرابات المرتبطة بالحرب مع إيران، مشيراً إلى ضغوط غير مسبوق على أسواق النفط والغاز. وأوضح خلال مؤتمر في باريس أن أسعار النفط تجاوزت 120 دولاراً للبرميل، ما يزيد الأعباء على الاقتصادات، خصوصاً المستوردة للطاقة. وأضاف أن هذه التطورات تمثل تحدياً مزدوجاً يشمل الاقتصاد وأمن الطاقة معاً. كما قفز خام برنت إلى أعلى مستوى في أربع سنوات، وسط مخاوف من تفاقم النزاع، مما يعزز التقلبات في الأسواق العالمية ويزيد الضغوط التضخمية على الدول.

«فيتش»: خروج الإمارات من أوبك دون تأثير فوري



أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن انسحاب الإمارات من منظمة أوبك لن يكون له تأثير فوري على مؤشرات الاقتصاد، رغم إمكانية تحقيق مكاسب على المدى الطويل. وأوضح بول جامبل أن الإغلاق الحالي لمضيق هرمز يلغي أي أثر مباشر للقرار، لكنه أشار إلى أن الإمارات قد تزيد إنتاجها وصادراتها النفطية بعد إعادة فتح المضيق بالكامل، ما يدعم الإيرادات العامة. وأضاف أن هذا التوجه قد يعزز الوضع المالي، إلا أن تحسين التصنيف الائتماني يتطلب استمرار جهود تنوع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، إضافة إلى تعزيز القدرة على مواجهة المخاطر الجيوسياسية في المرحلة المقبلة.

المركزي الأوروبي يثبت القائدة وسط ضغوط الطاقة



أبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة دون تغيير للمرة السابعة على التوالي عند مستوى 2%، في خطوة تعكس الحذر من المخاطر المتزايدة المرتبطة بالتضخم والنمو. وأشار في بيانه إلى أن الحرب في الشرق الأوسط تسببت في ارتفاع حاد بأسعار الطاقة، مما ضغط على النشاط الاقتصادي وثقة المستثمرين. وأكد البنك التزامه بإعادة التضخم إلى مستهدف 2% على المدى المتوسط، مع اتباع نهج من يعتمد على البيانات الاقتصادية.

# دراسة قانونية

## معايير اختيار مدقق الحسابات الخارجي لضمان الحياد المهني

# الحوكمة المؤسسية.. صمام أمان «الكفاءة» وميزان «الرقابة»

بقلم: المحامي عبيد فراج العرادة

تُعد الحوكمة المؤسسية من أهم المفاهيم الحديثة في إدارة المؤسسات، حيث أصبحت تمثل الإطار الذي يحدد أسس التنظيم الداخلي ويضبط آليات اتخاذ القرار داخل الشركات والهيئات المختلفة. وقد برزت أهميتها في ظل التوسع في حجم المؤسسات وتعدد أصحاب المصالح، الأمر الذي استدعى وجود نظام واضح يضمن تحقيق التوازن بين الكفاءة الإدارية والرقابة الفعالة.

وتقوم الحوكمة على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، وترسيخ المساءلة، وضمان استقلالية مجلس الإدارة في مواجهة الإدارة التنفيذية، بما يساهم في الحد من تضارب المصالح ورفع جودة الأداء المؤسسي. ومن هذا المنطلق، تتجلى أهمية دراسة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ودورها في دعم منظومة الحوكمة وتعزيز فاعليتها داخل المؤسسة.



الكافية لإدارة المخاطر، وضمان استقلالية القائمين عليها.

- مراجعة الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر قبل اعتماده من مجلس الإدارة.
- تحليل التقارير المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المؤسسة من حيث طبيعتها وحجمها وأساليب قياسها.
- رفع تقارير دورية حول المخاطر الحالية وآليات الحد منها.
- مساعدة مجلس الإدارة في تحديد مستوى المخاطر المقبول.
- تعزيز التواصل المباشر مع إدارة المخاطر لمناقشة سبل تقليل المخاطر أو الحد من آثارها.
- مزايا اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

تُسهّم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة في تعزيز كفاءة العمل المؤسسي من خلال:

- أداء دور استشاري يدعم مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات.
- إعداد تقارير متخصصة تُرفع إلى مجلس الإدارة.
- تعزيز ثقة المساهمين نتيجة رفع مستوى الشفافية والرقابة.
- متطلبات استقلال لجنة المراجعة

لضمان قيام لجنة المراجعة بدورها بكفاءة واستقلالية، يجب توافر مجموعة من المتطلبات، من أهمها:

- تمتع أعضاء اللجنة بالاستقلالية التامة.
- الإشراف على تعيين المدقق الخارجي.
- استقبال ومعالجة الشكاوى المتعلقة بالممارسات المحاسبية داخل المؤسسة.
- امتلاك صلاحية الاستعانة بالمستشارين الخارجيين.
- تحديد أتعاب المدقق الخارجي والمستشارين.

ومن الجدير بالذكر أن لجنة المراجعة تُعد من اللجان الدائمة المرتبطة مباشرة بمنظومة الحوكمة، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية واللجان الأخرى، وتضطلع بدور محوري في دعم الالتزامات الائتمانية تجاه المساهمين وأصحاب المصالح، إضافة إلى مساهمتها في متابعة الأداء المالي والمشاركة في دعم التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.

### مدة عضوية مجلس الإدارة

تُحدد عضوية مجلس الإدارة بمدة زمنية محددة وفقاً لنظام الحوكمة المعتمد، ويجوز للجمعية العامة للمساهمين عزل بعض الأعضاء أو جميعهم إذا اقتضت مصلحة المؤسسة ذلك، مع ضمان تعويض العضو في حال عزله دون سبب مشروع.



## 5 بيانات على تزويد مجلس الإدارة بها

يجب تزويد أعضاء مجلس الإدارة بمجموعة من المعلومات والتقارير الدورية التي تدعم قدرتهم على التقييم والمتابعة واتخاذ القرار، ومن أبرزها:

- 1- القوائم المالية، بما في ذلك الميزانيات وقوائم التدفقات النقدية، مع مقارنتها بالفترات السابقة، وتحليل أسباب أي فروقات أو تباينات في النتائج المالية.
- 2- محاضر اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، بما يعكس سير العمل والقرارات المتخذة.
- 3- التقارير الصادرة عن محلي ومستشاري الاستثمار المتعلقة بأداء المؤسسة ومقارنتها بالمنافسين في القطاع.
- 4- نتائج استبيانات وقياسات رضا الموظفين داخل المؤسسة، باعتبارها مؤشراً على بيئة العمل والأداء الداخلي.
- 5- تزويد المجلس بالتغطيات الإعلامية والأخبار والمقالات المنشورة حول المؤسسة في مختلف وسائل الإعلام، لما لذلك من أثر في تقييم الصورة الذهنية للمؤسسة في السوق.

الخارجيين عند الحاجة.

- دعم مجلس الإدارة في تنفيذ المهام الموكلة إليها ضمن حدود اختصاصها.
- إجراء تقييم دوري لأدائها في نهاية كل سنة، ورفع التقارير والتوصيات إلى مجلس الإدارة.

### 5 - لجنة إدارة المخاطر

تُعنى لجنة إدارة المخاطر بوضع سياسات إدارة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة نشاط المؤسسة وقدرتها على تحمل المخاطر، كما تتولى متابعة التزام الإدارة التنفيذية بتطبيق هذه السياسات، خاصة فيما يتعلق بمخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، وذلك ضمن الحدود التي يقرها مجلس الإدارة.

وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل، من بينهم عضو تنفيذي، على أن يرأسها عضو مستقل. وتُعقد اللجنة اجتماعات دورية لا تقل عن ثلاث مرات سنوياً، وترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة.

وتتمثل أبرز مسؤوليات اللجنة التنفيذية في الآتي:

- ممارسة بعض صلاحيات مجلس الإدارة بين اجتماعاته، وذلك في حدود التفويض الممنوح لها، واتخاذ القرارات العاجلة والروتينية التي تقتضيها مصلحة العمل، المساهمة في إعداد الاستراتيجية العامة للمؤسسة وتحديد أهدافها، متابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة المتعلقة بالخطط الاستراتيجية، تقييم أداء المؤسسة ومقارنته بالأهداف والخطط المعتمدة.
- ولتمكين اللجنة التنفيذية من أداء مهامها بكفاءة وفعالية، يتعين توفير مجموعة من المقومات الأساسية، من أبرزها:
- إتاحة الوصول إلى التقارير والبيانات المتعلقة بأداء المؤسسة بشكل دوري ومنظم.
- عقد الاجتماعات مع الإدارة التنفيذية والعمالين لمناقشة سير العمل والتحديات القائمة.
- الاستعانة بالمستشارين والخبراء

المزايا التي يتقاضونها، على أن ترتبط هذه المكافآت بمستوى الأداء والمساهمة في تحقيق الأهداف وتعزيز العوائد الاقتصادية للمساهمين.

### 3 - لجنة التعيينات

تتولى لجنة التعيينات الإشراف على عملية اختيار وترشيح أعضاء مجلس الإدارة، من خلال وضع المعايير الخاصة بالكفاءة والخبرة والمؤهلات اللازمة لعضوية المجلس، بما يضمن تعزيز فاعليته وكفاءته.

ويُشترط أن تتكون اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين، على ألا يقل عددهم عن ثلاثة أعضاء، وأن يكون من بينهم عضوين مستقلين على الأقل، على أن يتولى رئاسة اللجنة أحد الأعضاء المستقلين، بما يعزز من موضوعية وحيادية قراراتها.

كما تسهم اللجنة في تقييم احتياجات مجلس الإدارة من الكفاءات، بما يضمن استمرارية التطوير المؤسسي ورفع مستوى الحوكمة.

### 4 - اللجنة التنفيذية

تضم اللجنة التنفيذية مجموعة من الأعضاء التنفيذيين والمستقلين، وتضطلع بدور محوري في متابعة تنفيذ استراتيجية المؤسسة، ومراقبة الأداء العام، وتحليل

مجموعة من اللجان المتخصصة، من أبرزها:

- 1 - لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة في الغالب من أعضاء مستقلين من مجلس الإدارة، وتختص بدعم المجلس في الجوانب المالية والرقابية، من خلال الإشراف على أنظمة المحاسبة الداخلية، والتنسيق مع المدققين الداخليين والخارجيين، والتأكد من سلامة ودقة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة.

كما تضطلع اللجنة بدور إشرافي في متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يساهم في تعزيز كفاءة الأداء المالي وحماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح.

واستكمالاً لدورها في تعزيز الرقابة المالية وضمان سلامة الإجراءات داخل المؤسسة، تتولى لجنة المراجعة مجموعة من الاختصاصات التفصيلية، من أبرزها:

ترشيح مدقق حسابات خارجي، والتأكد من استيفائه لشروط التعيين، والتحقق من استقلاليته وعدم وجود أي عوامل قد تؤثر على حياده المهني.

دراسة ملاحظات وتوصيات وتحفظات المدقق الخارجي، ومتابعة مدى استجابة الإدارة التنفيذية لها، ورفع التوصيات المناسبة بشأنها إلى مجلس الإدارة.

متابعة مدى التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح والأنظمة الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة.

مراجعة التقارير الدورية الصادرة عن المدقق الخارجي قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي الفني بشأنها.

التحقق من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينشأ عن تعامل المؤسسة مع الأطراف ذوي العلاقة، خصوصاً فيما يتعلق بالعملاء والصفقات.

مراجعة واعتماد تعاملات الأطراف ذات العلاقة قبل إتمامها، بما يضمن الشفافية وحماية مصالح المؤسسة.

اعتماد لائحة مكتوبة توضح اختصاصات ومسؤوليات لجنة المراجعة، مع الإفصاح عنها ضمن التقارير السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة للمساهمين.

### مهام متعددة

وفي هذا الإطار، تظهر مجموعة من التحديات والممارسات التي قد تؤثر على كفاءة أداء مجالس الإدارة، من أبرزها:

- إن اختيار عضو مجلس إدارة مثقل بالالتزامات والمهام المتعددة يؤدي إلى ضعف قدرته على أداء دوره الرقابي بكفاءة، مما ينعكس سلباً على فاعلية المجلس واستقلالية قراراته.
- يُعد ضعف البيانات والمعلومات المقدمة إلى مجلس الإدارة من أبرز المعوقات التي تحد من جودة القرارات، خاصة في حال غياب النقاش الفعّال داخل المجلس أو ضعف قدرته على مساءلة الإدارة التنفيذية، ولا سيما عندما تهيمن الإدارة على عملية اتخاذ القرار.

يمثل فصل المناصب أحد المبادئ الجوهرية في الحوكمة، حيث يساهم الفصل بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة في تعزيز استقلالية المجلس ورفع مستوى الرقابة والمساءلة.

تفرض قواعد الحوكمة عدم تولي الأعضاء التنفيذيين رئاسة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، مثل لجان التعيينات أو المكافآت أو التدقيق، وذلك للحد من تضارب المصالح وتعزيز الحياد المؤسسي.

يشكل مجلس الإدارة عدداً من اللجان المتخصصة التي تضم أعضاء مستقلين وتنفيذيين وفقاً لخبراتهم ومجالات تخصصهم، وتُفوض إليها بعض المهام بهدف تعزيز الرقابة الداخلية وتحسين كفاءة الأداء، مع اختلاف طبيعتها وفقاً لنشاط المؤسسة وحجمها.

### 2 - لجنة التعويضات والمكافآت

تتكون لجنة التعويضات والمكافآت من أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، ويتطلب عملها خبرة متخصصة في مجالات الموارد البشرية ونظم الأجور والحوافز. وتضطلع اللجنة بمهمة مساعدة مجلس الإدارة في وضع سياسات عادلة وشفافة للمكافآت والحوافز، بما يتناسب مع أداء المؤسسة ووضعها المالي.

كما تتولى اللجنة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع ضرورة الإفصاح الكامل عن جميع المبالغ

الحوكمة المؤسسية هي إطاراً تنظيمياً شاملاً يهدف إلى ضبط وتنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح، بما يضمن تحقيق الشفافية وتعزيز المساءلة ورفع كفاءة الأداء داخل المؤسسات. وتمثل الحوكمة في هذا السياق منظومة متكاملة من القواعد والممارسات التي تكفل تحقيق التوازن بين السلطة والمسؤولية، بما يعزز استقرار المؤسسة ويحد من تضارب المصالح.

ويبرز دور مجلس الإدارة بوصفه الجهة المسؤولة عن التوجيه الاستراتيجي والرقابة على الأداء العام للمؤسسة، وهو ما يستلزم تمكنه من ممارسة مهامه باستقلالية وفعالية، وفقاً لضوابط الحوكمة الرشيدة التي تضمن عدم هيمنة الإدارة التنفيذية على قراراته.

### لجان الرقابة الداخلية

تُعد لجان الرقابة الداخلية أحد أهم الأدوات التي يعتمد عليها مجلس الإدارة في تعزيز الرقابة المؤسسية وضمان سلامة الإجراءات المالية والإدارية، وتندرج ضمنها

## مسؤوليات مجلس الإدارة

تستند الحوكمة الرشيدة إلى الدور الجوهري الذي يؤديه مجلس الإدارة في تأهيل المؤسسة وتطوير بنيتها التنظيمية بما يضمن نجاح تطبيق مبادئ الحوكمة. ويقع على عاتق المجلس مسؤولية وضع السياسات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف، إلى جانب رسم الأهداف الاستراتيجية التي يمكن من خلالها قياس مدى الالتزام بمعايير الحوكمة.

وتتجسد مهام مجلس الإدارة في إطار شامل يهدف إلى تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، من خلال تطوير منظومة متكاملة من اللوائح والأنظمة التي تنظم عمل المؤسسة، مع ضمان إمكانية متابعتها وراقبتها عبر أدوات تخطيطية ورقابية دقيقة. كما يشمل دور المجلس الإشراف على الأداء المالي والإداري والاستراتيجي، والتأكد من فاعلية نظم الرقابة الداخلية، بما يضمن استدامة الأداء المؤسسي وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والشفافية داخل المؤسسة.

2

لجنة المراجعة  
هي حارس  
النزاهة والشفافية  
المالية الأول

1

ضرورة الفصل بين  
القيادة التنفيذية  
والرقابة الاستراتيجية  
للمجلس

# أخبار الشركات

## عمومية «صناعات» توافق على توزيع 5% أرباح نقدية

حساب الاحتياطي الإجمالي ما يعادل مبلغ 7.36 مليون دينار كويتي عن السنة المالية 2025، واستقطاع القيمة والنسبة ذاتها إلى حساب الاحتياطي العام يخصص لمواجهة أية أخطار أو أزمات محتملة قد تواجه الشركة في السنوات المالية القادمة. وحققت «صناعات» خلال عام 2025 ربحاً بقيمة 72.98 مليون دينار، مقابل 58.96 مليون دينار أرباح العام السابق له، بنمو سنوي 24%.

الوطنية القابضة (الشركة الأم)، وذلك بإجمالي 101.22 مليون سهم من أسهم شركة الصناعات الوطنية المملوكة للشركة الأم بعد خصم أسهم الخزينة وموافقة الجهات الرقابية. ووافقت على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. وقررت استقطاع نسبة 10% إلى

صادقت الجمعية العامة العادية لشركة الصناعات الوطنية القابضة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5% من رأس المال المدفوع بقيمة إجمالية تبلغ 112.65 مليون دينار. وقررت العمومية وفق بيان الشركة لبورصة الكويت، الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عينية بواقع 4 أسهم من شركة الصناعات الوطنية (شركة تابعة) مقابل كل 100 سهم مملوك في شركة مجموعة الصناعات

## ارتفاع أرباح «شمال الزور» بسبب انخفاض كلفة التمويل

ارتفع صافي ربح شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 48.27% على أساس سنوي؛ بدعم عاملين؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. بلغت أرباح «شمال الزور» في الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي 3.34 مليون دينار، مقارنةً بمستواها في الربع الأول من عام 2025 البالغ 2.26 مليون دينار. وعزت الشركة ارتفاع الأرباح إلى زيادة صافي الربح التشغيلي بنحو 9.83% عند 8.27 مليون دينار في الربع الأول من العام، وخفض تكاليف التمويل مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. وكانت «شمال الزور» قد حققت أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 15.03 مليون دينار، بزيادة 63.16% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 9.21 مليون دينار.

## 5.9 مليون دينار أرباح شركة «بورصة الكويت»

انخفضت أرباح شركة بورصة الكويت للأوراق المالية خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 24.59% على أساس سنوي. سجلت البورصة ربحاً بقيمة 5.99 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي، مقابل 7.94 مليون دينار صافي ربح الربع الأول من عام 2025.

ويعزى انخفاض الأرباح إلى تراجع إجمالي إيرادات التشغيل بنحو 16.63% عند 10.15 مليون دينار خلال الربع الأول من العام الحالي، الناتج بشكل رئيسي عن انخفاض أنشطة التداول. وحسب البيان، فقد ارتفعت الأصول الإجمالية للشركة بنحو

4.14% في ختام الربع الأول من العام الحالي عند 145.24 مليون دينار. وكانت أرباح «بورصة الكويت» قد بلغت 28.18 مليون دينار خلال العام الماضي، مقارنةً بـ18.18 مليون دينار ربح عام 2024، بارتفاع 55.01%.

## تخارج عبدالعزيز السند من هيكل ملكية إنوفست

وتضمن التقرير أيضاً تخارج المساهم عبدالعزيز أسعد عبدالعزيز السند من هيكل ملكية شركة إنوفست، علماً بأنه كان يملك حصة مباشرة بـ12.407%، إلى جانب زيادة مساهمة عبدالوهاب أسعد عبدالعزيز السند ومجموعته شركة سند لإدارة المشاريع المباشرة وغير المباشرة من 8.518% إلى 9.698% في «إنوفست». وحسب بورصة الكويت؛ فإن رأس مال «إنوفست» المصدر والمدفوع يبلغ 120.33 مليون دولار، موزع على 306.85 مليون سهم.

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح الصادر وجود تغيير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين. لفت التقرير إلى انخفاض مساهمة وائل أحمد سعود الخالد غير المباشرة في شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية من 18.921% إلى 18.129%. يُشار إلى أن رأس مال «فيوتشر كيد» يبلغ 11.97 مليون دينار موزعاً على 119.73 مليون سهم، ويمتلك المساهم خالد أحمد سعود الخالد 17.84% بصورة مباشرة غير مباشرة في الشركة.

## انخفاض أعباء التمويل يدعم أرباح «مزايا» الفصلية

كشفت القوائم المالية ارتفاع صافي ربح شركة المزايا القابضة في الربع الأول من عام 2026 بنحو 15% على أساس سنوي؛ بدعم انخفاض أعباء التمويل. سجلت الشركة ربحاً خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الحالي بقيمة 541.79 ألف دينار، مقابل 472.01 ألف دينار في الربع الأول من عام 2025؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ويعود سبب الارتفاع بشكل رئيسي إلى انخفاض أعباء التمويل خلال الفترة الحالية، مقارنةً بالفترة المقابلة من العام المنصرم، علماً بأن إجمالي إيرادات التشغيلية للشركة قد انخفض 2% في الربع الأول من العام إلى 2.95 مليون دينار. وكانت «مزايا» قد حققت أرباحاً بقيمة 1.73 مليون دينار خلال العام الماضي، مقارنةً بأرباح عام 2024 البالغة 1.22 مليون دينار، بارتفاع 42%.

## «راسيات» تُعلن تعامل أشخاص مطلعين على أسهمها

وتعد مجموعة أيمن عبدالله يوسف بودي أكبر مساهم بالشركة بـ9.76%، يليها مشاري أيمن بودي ومجموعته بـ9%، ثم حمد قيس صالح الدويري بـ7.02%، وعبدالوهاب أيمن عبدالله بودي بـ7%. تحولت شركة راسيات القابضة إلى الربحية في الربع الأول من عام 2026، عند 549.87 ألف دينار، مقابل 171.68 ألف دينار خسائر الربع الأول من عام 2025.

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عثمان أيمن عبدالله بودي ملكية 500 ألف سهم، ووصل عدد الأسهم بعد التعامل الحالي لـ4.45 مليون سهم. وجاء التعامل الثالث عن طريق نقل عضو مجلس الإدارة عبدالوهاب أيمن عبدالله بودي ملكية 500 ألف سهم، ليصل رصيد الأوراق المالية لـ10 مليون سهم. يُذكر أن رأس مال «راسيات» يبلغ 15 مليون دينار موزعاً على 150 مليون سهم،

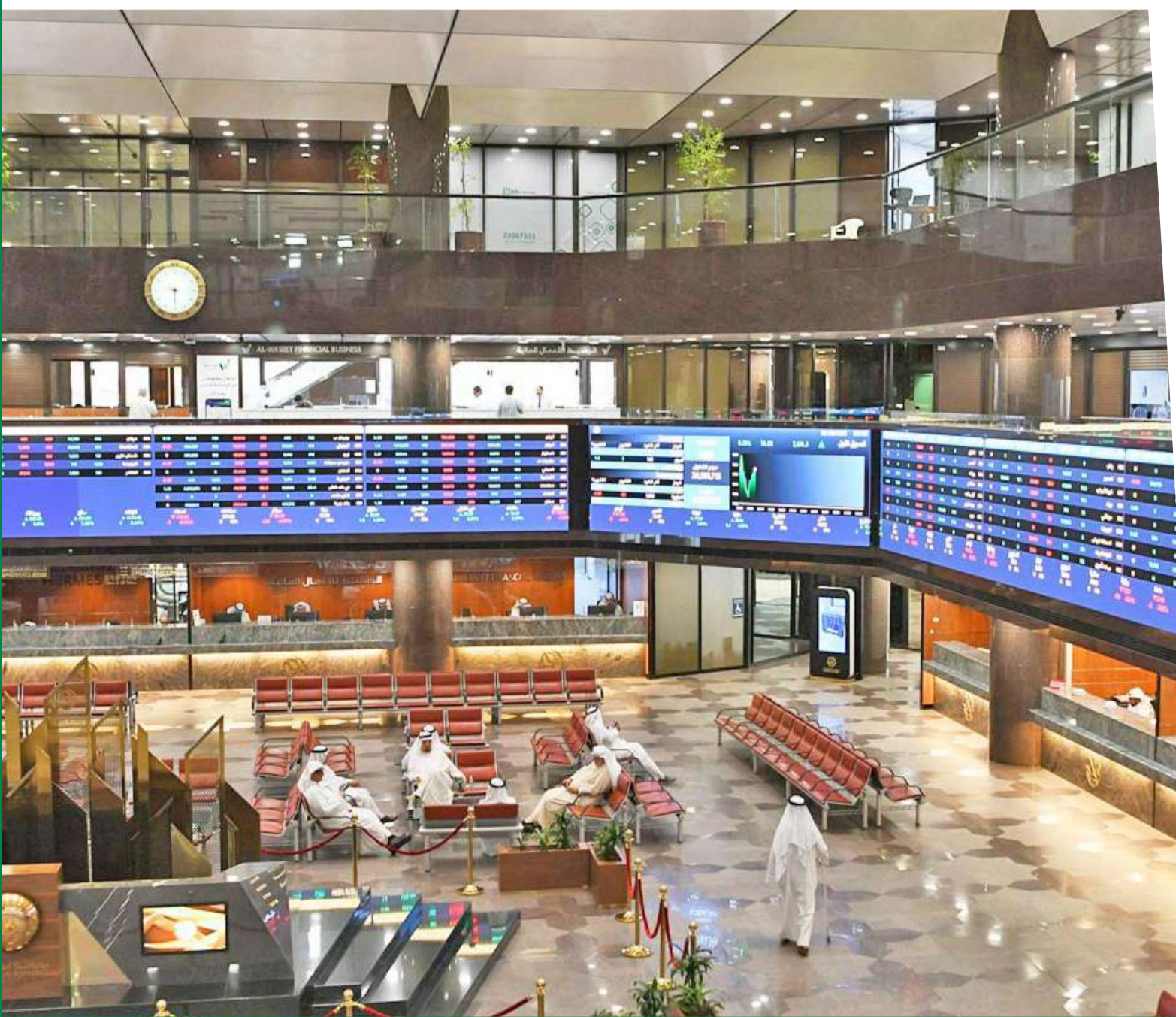
أعلنت شركة راسيات القابضة تعامل أشخاص مطلع على أسهمها، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. تمثل التعامل الأول في نقل رئيس مجلس الإدارة مشاري أيمن بودي ومجموعته (شركة مشاري بودي وأولاده القابضة) ملكية 7 مليون سهم ليصل رصيد الأوراق المالية لـ13.51 مليون سهم. أما التعامل الثاني فتمثل في نقل نائب

## «فيتش» تؤكد تصنيف «الكويتية للاستثمار»

أعلنت شركة الكويتية للاستثمار تأكيد وكالة فيتش للتقييمات الائتمانية تصنيف الشركة على المدى الطويل عند «BB»، مع نظرة مستقبلية مستقرة؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت. ووفق بيان الشركة فإن تصنيف الوضع الائتماني الأساسي للشركة يعكس قدرتها على تدبير الأموال خلال السنوات السابقة مع احتفاظها بحدود ائتمانية غير مستخدمة، بالإضافة إلى النقد والاستثمارات قصيرة الأجل. وذكر البيان أن تصنيف المركز المالي المستقل عند «B+» والمدى الطويل، يعكس الاحتمالية العالية من الحصول على الدعم - في حالة الحاجة له - من المساهم الرئيسي الهيئة العامة للاستثمار؛ نظراً لارتباطها المستمر ومساهمتها في الشركة الكويتية للاستثمار من خلال المشاركة في مجلس الإدارة وتوليد الأعمال التجارية.

## مساهم في «زين» يرفع دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الإدارة

أعلنت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» رفع أحد مساهمي الشركة دعوى قضائية ضد رئيس مجلس الإدارة بصفته وآخرين، وفق بيان لبورصة الكويت. وتختص تلك الدعوى بطلب بطلان انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة في 7 أبريل 2026، وتم تحديد موعد لجلسة أمام المحكمة بتاريخ 4 مايو 2026. وحسب آخر بيانات معلنة، فقد سجلت «زين» صافي ربح بلغ 238.53 مليون دينار خلال عام 2025، مقابل 117.27 مليون دينار في العام الذي يسبقه، بزيادة سنوية 103%.



## ضغوط بيعية على الأسهم القيادية تقلص مكاسب الجلسات السابقة

108.4 ملايين دينار تداولات  
بورصة الكويت في جلسة تداول

1 السوق الأول يتراجع 52 نقطة بضغوط بيعية على الأسهم القيادية الكبرى

2 تداول 457.1 مليون سهم عبر أكثر من 30 ألف صفقة نقدية

## ملخص أداء بورصة الكويت: تراجع جماعي وسط ضغوط بيعية وحذر

شهدت بورصة الكويت تراجعاً جماعياً في مؤشراتنا بنهاية جلسة الخميس، نتيجة ضغوط بيعية على الأسهم القيادية وعمليات جني أرباح. ساد الحذر أوساط المتداولين ترقباً لنتائج الربع الأول وتأثيرات السياسة النقدية العالمية.

## مؤشرات السوق الرئيسية (أرقام الجلسة)

108.4

مليون دينار

قيمة التداولات

سيولة جيدة تعكس استمرار النشاط رغم التراجع العام للمؤشرات.

46.31 نقطة

تراجع المؤشر العام

أغلق السوق العام عند مستوى 8860.36 نقطة بنسبة انخفاض 0.52%

30,530

صفقة نقدية

تنفيذ صفقة نقدية

شملت التداولات 457.1 مليون سهم، مما يشير إلى زخم في حركة التداول.

## العوامل المؤثرة وتوجهات المستثمرين

## ضغوط بيعية على الأسهم القيادية

تعرض السوق الأول لعمليات جني أرباح بعد ارتفاعات الجلسات السابقة.

## ترقب الفائذة الأميركية والأسواق العالمية

حالة من الحذر تجاه الأصول عالية المخاطر بانتظار قرارات السياسة النقدية.

## نشاط مضاربي على الأسهم الصغيرة

توجه بعض المستثمرين نحو فرص قصيرة الأجل في السوق الرئيسي.



## مقارنة أداء الأسواق المختلفة داخل البورصة

السوق	قيمة التراجع (نقطة)	السيولة (مليون دينار)
السوق الأول	-51.99	66.3
السوق الرئيسي	-30.96	42.1
رئيسي 50	-2.67	33.16

## كتب مساعد صالح

## أرقام من الجلسة

- 46.31 نقطة خسائر المؤشر العام
- 108.4 ملايين دينار قيمة التداولات
- 457.1 مليون سهم تم تداولها
- 30,530 صفقة نقدية خلال الجلسة
- 51.99 نقطة تراجع السوق الأول
- 66.3 مليون دينار سيولة السوق الأول
- 30.96 نقطة خسائر السوق الرئيسي
- 2.67 نقطة انخفاض «رئيسي 50»

## مستويات سيولة جيدة

رغم التراجع المسجل في جلسة الخميس، فإن الأداء العام لبورصة الكويت لا يزال مدعوماً بمستويات سيولة جيدة مقارنة بالفترات السابقة، إضافة إلى استمرار الاهتمام المؤسسي بعدد من الأسهم القيادية والتشغيلية. ويرى متابعون أن السوق يمتلك فرصاً للتماسك خلال المرحلة المقبلة، خاصة إذا ما استمرت النتائج المالية للشركات عند مستويات إيجابية، إلى جانب استقرار الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والعالمية. وفي المجمل، عكست جلسة الخميس استمرار حالة الحذر والترقب بين المستثمرين، مع ميل واضح نحو جني الأرباح بعد موجات ارتفاع سابقة، وسط متابعة دقيقة للتطورات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على اتجاهات الأسواق المالية خلال الفترة المقبلة.

السيولة المحلية، وتحركات الأسواق الخليجية والعالمية، إلى جانب تطورات أسعار النفط التي تشكل عاملاً مؤثراً في معنويات المستثمرين بالمنطقة.

## إعادة ترتيب

## شهية استثمارية

كما لفتوا إلى أن استمرار تداول السوق فوق مستويات الدعم الحالية يبقى أمراً مهماً للحفاظ على التوازن النسبي، خصوصاً مع اقتراب انتهاء موسم الإفصاحات المالية، الذي غالباً ما يعيد ترتيب أولويات المحافظ والصناديق الاستثمارية.

وشهدت الجلسة تبايناً واضحاً في أداء القطاعات، إذ تعرضت بعض القطاعات القيادية لضغوط بيعية، بينما حافظت قطاعات أخرى على قدر من التماسك بدعم من عمليات شراء انتقائية، وهو ما حدّ نسبياً من حدة التراجعات. ويترقب المستثمرون خلال الفترة المقبلة أي محفزات جديدة يمكن أن تدفع السوق لاستعادة الاتجاه

الصاعد، سواء عبر تحسن نتائج الشركات أو ارتفاع أسعار النفط أو تحسن شهية المخاطرة في الأسواق العالمية.

يتحرك ضمن نطاقات متذبذبة في ظل غياب المحفزات القوية، بالتزامن مع استمرار ترقب المستثمرين لنتائج الشركات المدرجة ومدى انعكاسها على الأداء المالي والتوزيعات المستقبلية.

وأضافوا أن مستويات السيولة الحالية تعكس استمرار وجود شهية استثمارية، إلا أن الحذر لا يزال مسيطراً على قرارات المتداولين، خاصة في ظل التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية وأسعار النفط، إضافة إلى ترقب أي مؤشرات جديدة بشأن السياسة النقدية الأميركية خلال الفترة المقبلة.

وأشار محللون إلى أن التركيز لا يزال موجهاً نحو الأسهم التشغيلية والقيادية ذات النتائج المالية القوية، في حين تشهد بعض الأسهم الصغيرة تحركات مضاربية سريعة تستهدف الاستفادة من التذبذب اليومي.

وأكدوا أن أداء السوق خلال الجلسات المقبلة سيظل مرتبطاً بعدة عوامل رئيسية، أبرزها نتائج الشركات الفصليّة، واتجاهات

أسعارها بنسب متفاوتة.

في المقابل، جاءت أسهم «ع عقارية» و«تمدين ع» و«أصول» و«التقدم» ضمن قائمة الأكثر انخفاضاً، بعدما تعرضت لضغوط بيعية دفعت أسعارها للتراجع في ختام التعاملات.

ويرى مراقبون أن السوق لا يزال

## الأكثر ارتفاعاً

وعلى صعيد الأسهم الأكثر ارتفاعاً، تصدرت شركات «منتزهات» و«الأنظمة» و«الامتياز» و«ثريا» قائمة الراجحين خلال الجلسة، مستفيدة من عمليات شراء انتقائية وتحركات مضاربية رفعت

تداول 289.8 مليون سهم بقيمة 42.10 مليون دينار عبر 15,941 صفقة نقدية.

ورغم تراجع السوق الرئيسي، فإن التداولات ظلت نشطة على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، التي استحوذت على جزء كبير من أحجام التداول، في ظل استمرار توجه بعض المستثمرين نحو الأسهم ذات المضاربات السريعة بحثاً عن فرص قصيرة الأجل.

في المقابل، سجل مؤشر «رئيسي 50» تراجعاً محدوداً بلغ 2.67 نقطة بنسبة 0.03 في المئة فقط، ليستقر عند مستوى 9361.16 نقطة، وذلك بعد تداول 234.9 مليون سهم بقيمة 33.16 مليون دينار عبر 12,221 صفقة، ما يشير إلى تماسك نسبي لبعض الأسهم التشغيلية مقارنة ببقية مكونات السوق.

أنهت بورصة الكويت تعاملات جلسة الخميس على تراجع جماعي لمؤشراتنا الرئيسية، وسط ضغوط بيعية طالت عدداً من الأسهم القيادية والتشغيلية، في وقت اتسمت فيه التداولات بحالة من الحذر والترقب لدى المتعاملين، مع متابعة تطورات الأسواق العالمية ونتائج الشركات المدرجة للربع الأول من العام الجاري.

وفقد مؤشر السوق العام نحو 46.31 نقطة بما يعادل 0.52 في المئة، ليغلق عند مستوى 8860.36 نقطة، بينما بلغت قيمة التداولات الإجمالية نحو 108.4 ملايين دينار، توزعت على أكثر من 457.1 مليون سهم تم تنفيذها عبر 30,530 صفقة نقدية، ما يعكس استمرار النشاط النسبي في السوق رغم الاتجاه الهبوطي للمؤشرات.

وشهد السوق الأول الضغوط الأكبر خلال الجلسة، بعدما تراجع بنحو 51.99 نقطة بنسبة 0.55 في المئة، ليغلق عند مستوى 9381.81 نقطة، وسط تداولات بلغت قيمتها 66.3 مليون دينار من خلال تداول 167.2 مليون سهم عبر 14,589 صفقة.

ويعكس تراجع السوق الأول استمرار عمليات جني الأرباح على عدد من الأسهم القيادية التي سجلت ارتفاعات متفاوتة خلال الجلسات الماضية، إلى جانب استمرار حالة الترقب لتحركات الأسواق الخارجية وقرارات السياسة النقدية العالمية، خاصة المتعلقة بأسعار الفائذة الأميركية وتأثيرها على شهية المستثمرين تجاه الأصول عالية المخاطر.

أما السوق الرئيسي، فقد أغلق على انخفاض بلغ 30.96 نقطة بنسبة 0.36 في المئة، ليصل إلى مستوى 8570.60 نقطة، وسط

## 3 مؤشر السوق الرئيسي يخسر 31 نقطة مع تباين أداء الأسهم الصغيرة

## 4 «رئيسي 50» يتراجع بشكل محدود رغم استمرار النشاط على بعض الأسهم

## 5 المستثمرون يترقبون نتائج الربع الأول وتأثير أسعار الفائذة الأميركية

## 6 حالة الحذر تسيطر على التداولات مع استمرار التقلبات في الأسواق العالمية

## السيولة تعود بقوة إلى الأسهم الكويتية

## بورصة الكويت ترباح 2.6 مليار دينار في أبريل

1 السوق الأول يربح 372 نقطة مدعوماً  
بالأسهم القيادية والبنوك2 مؤشر الرئيسي 50 يقفز 17 %  
بأقوى أداء شهري خلال 2026

## بورصة الكويت: انتعاشة أبريل الكبرى

بورصة الكويت تسجل أفضل أداء شهري في 2026، مستعيدة 2.6 مليار دينار من قيمتها السوقية.

## 2.6 مليار دينار مكاسب القيمة السوقية

نمو إجمالي القيمة السوقية بنسبة 5.11% لتصل إلى 53 مليار دينار.



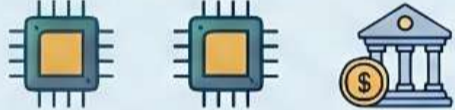
## قفزة هائلة في السيولة بنسبة 85%

تدفق سيولة تجاوزت 2.1 مليار دينار كويتي خلال شهر واحد فقط.



## مؤشر "الرئيسي 50" يقفز بنسبة 17%

أقوى أداء شهري للمؤشر خلال العام مدعوماً بأسهم التكنولوجيا والخدمات المالية.



## مشاريع بـ 8.1 مليار دولار تدعم الثقة

تضاعف قيمة ترسية المشاريع الحكومية 5 مرات مقارنة بالعام السابق.



كتب مساعد صالح

3 قطاع التكنولوجيا يتصدر المكاسب  
بارتفاعات تجاوزت 150% خلال أبريل4 أداء مايو مرهون بمصير التهدئة والتطورات  
الجيوستراتيجية بالمنطقة

من النشاط المضاربي الكبير على عدد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة. كما حققت قطاعات الخدمات المالية والعقار والصناعة مكاسب قوية، مدعومة بزيادة السيولة وتحسن معنويات المستثمرين، إضافة إلى التوقعات الإيجابية المتعلقة بأداء الشركات خلال الربع الأول من العام.

## الخدمات المالية

استحوذ قطاع الخدمات المالية على النصيب الأكبر من النشاط خلال أبريل، بعدما اقتنص 42.27% من إجمالي أحجام التداول بواقع 3.81 مليار سهم.

كما استحوذ القطاع على 28.97% من عدد الصفقات بإجمالي 162.92 ألف صفقة، ما يعكس استمرار المضاربات القوية على أسهمه. في المقابل، تصدر قطاع البنوك السيولة المتداولة بحصة بلغت 30.71% وبقيمة 648.90 مليون دينار، مدعوماً بالنشاط القوي على الأسهم المصرفية الكبرى التي حافظت على جاذبيتها الاستثمارية.

## «الأنظمة» و«تنظيف» و«بيتك» الأبرز

على مستوى الأسهم، تصدر سهم «الأنظمة» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً خلال أبريل بعدما قفز بنسبة 150.91%.

وجاء سهم «تنظيف» في صدارة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الكميات المتداولة، بعد تداول 577.81 مليون سهم خلال الشهر.

أما من حيث السيولة، فقد حافظ سهم «بيتك» على الصدارة باستحوازه على تداولات بقيمة 265.51 مليون دينار، ليؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالأسهم التشغيلية القيادية.

على مستوى التداولات خلال أبريل، حيث ارتفعت السيولة بنسبة 85.09% لتصل إلى 2.11 مليار دينار، مقارنة مع مستويات مارس الماضي. كما قفزت أحجام التداول بنسبة 159.65% لتبلغ 9.01 مليار سهم، في حين ارتفع عدد الصفقات بنسبة 90.38% ليصل إلى 562.37 ألف صفقة.

ويؤكد هذا النشاط عودة شهية المخاطرة لدى المستثمرين، سواء الأفراد أو المؤسسات، في ظل تزايد القناعة بأن مستويات الأسعار التي سجلتها الأسهم خلال موجة الهبوط السابقة كانت أقل من قيمتها العادلة.

## التكنولوجيا تتصدر

قطاعياً، سجلت 12 قطاعاً ارتفاعاً خلال أبريل، في حين تراجع قطاع واحد فقط هو الرعاية الصحية بنسبة طفيفة بلغت 0.51%.

وتصدر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الراجعة، بعدما قفز بنسبة 150.9%، مستفيداً

## القيمة السوقية

انعكست المكاسب السعيرية على القيمة السوقية للأسهم المدرجة، والتي ارتفعت بنهاية أبريل إلى 53.06 مليار دينار، مقارنة مع 50.48 مليار دينار في نهاية مارس، بزيادة بلغت 2.58 مليار دينار وبنسبة نمو 5.11%.

ويعكس هذا الارتفاع حجم التحسن الذي شهدته السوق خلال شهر واحد فقط، خاصة في ظل تحسن تقييمات الأسهم المدرجة وعودة الثقة تدريجياً إلى البيئة الاستثمارية المحلية.

ويرى مراقبون أن استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية بالمنطقة خلال الفترة المقبلة قد يفتح الباب أمام مزيد من التدفقات الاستثمارية إلى السوق الكويتي، خصوصاً مع جاذبية الأسعار الحالية لكثير من الأسهم.

## التداولات تقفز

شهدت البورصة الكويتية نشاطاً استثنائياً

تدريجي، خاصة مع تحسن الرؤية المتعلقة بالأوضاع الإقليمية وعودة الاستقرار النسبي للأسواق الخليجية.

## «الرئيسي 50»

كان مؤشر السوق الرئيسي 50 صاحب الأداء الأقوى خلال أبريل، بعدما قفز بنسبة 17.17% رابحاً 1371.45 نقطة ليغلق عند مستوى 9361.16 نقطة.

كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 11.55% بما يعادل 887.1 نقطة، مغلقاً عند مستوى 8570.6 نقطة، في حين صعد مؤشر السوق العام بنسبة 5.27% أو ما يعادل 443.89 نقطة ليصل إلى 8860.36 نقطة.

ويؤكد هذا الأداء أن موجة الصعود لم تقتصر على الأسهم القيادية فقط، بل امتدت إلى شريحة واسعة من الأسهم المتوسطة والصغيرة، والتي استفادت من عودة السيولة والمضاربات النشطة خلال الأسابيع الأخيرة.

سجلت بورصة الكويت أفضل أداء شهري لها منذ بداية عام 2026، بعدما نجحت جميع مؤشراتها الرئيسية في الإغلاق بالمنطقة الخضراء خلال تعاملات أبريل، مدعومة بعودة شهية المستثمرين للمخاطرة وارتفاع مستويات السيولة والتداولات، بالتزامن مع التهدئة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة وإيران.

وجاء الأداء الإيجابي بعد ضغوط كبيرة تعرضت لها السوق خلال الربع الأول من العام، على خلفية التوترات الإقليمية وتصاعد المخاوف المرتبطة بحركة الملاحة في مضيق هرمز، إلا أن إعلان الهدنة بين واشنطن وطهران ساهم في تهدئة المخاوف ودفع المستثمرين لإعادة بناء مراكزهم الشرائية.

وتمكن البورصة الكويتية خلال شهر أبريل من محو جانب كبير من خسائر مارس، بل إن عدداً من المؤشرات والأسهم عاد إلى مستويات تفوق إغلاقها نهاية عام 2025، في إشارة واضحة إلى تحسن معنويات المستثمرين وثقتهم بقدرة السوق على التعافي.

## السوق الأول

حقق مؤشر السوق الأول مكاسب قوية خلال أبريل، مرتفعاً بنسبة 5.14% بما يعادل 372.65 نقطة، ليغلق عند مستوى 9381.81 نقطة مقارنة مع إغلاقه بنهاية مارس الماضي.

وجاء هذا الأداء بدعم واضح من الأسهم القيادية، وفي مقدمتها القطاع المصرفي، الذي استحوذ على النسبة الأكبر من السيولة المتداولة، وسط نشاط ملحوظ على أسهم البنوك الكبرى والأسهم التشغيلية.

ويعكس صعود السوق الأول عودة المحافظ والصناديق الاستثمارية إلى السوق بشكل

## مايو مرهون بالتطورات الجيوستراتيجية

ورغم الأداء الإيجابي القوي خلال أبريل، فإن مسار السوق في مايو المقبل سيظل مرتبطاً بالتطورات الجيوستراتيجية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الولايات المتحدة وإيران ومستقبل التهدئة الحالية. ويرى محللون أن استمرار الهدنة والتوصل إلى تفاهات أوسع قد يدفع الأسواق الخليجية لمواصلة

الصعود، مدعومة بعودة الاستثمارات والسيولة. في المقابل، فإن أي عودة للتوترات أو تصعيد عسكري جديد قد يؤدي إلى تجدد الضغوط البيعية وزيادة حالة الحذر لدى المستثمرين، خصوصاً في ظل استمرار تعطل حركة الملاحة في مضيق هرمز وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة.

## المشاريع الحكومية تدعم ثقة المستثمرين

ساهمت عدة عوامل اقتصادية ومحلية في تعزيز أداء السوق خلال أبريل، من أبرزها استمرار النشاط الاقتصادي وارتفاع وتيرة المشاريع الحكومية. وشهدت الكويت خلال الربع الأول من العام ارتفاع قيمة ترسية المشاريع بنحو 5 أضعاف، لتصل إلى 8.1 مليار دولار مقارنة

مع 1.5 مليار دولار للفترة نفسها من عام 2025، وهو ما عزز التفاؤل بشأن النشاط الاقتصادي وربحية الشركات المدرجة. كما ساهم نمو إنفاق المستهلكين وتحسن المؤشرات الاقتصادية في دعم الثقة بالسوق المحلية، إلى جانب متانة الوضع المالي للدولة والقطاع المصرفي.



ارتفع سعر برميل النفط الكويتي خلال تعاملات أمس بنحو 37 سنتاً؛ وذلك وفق السعر المعلن من مؤسسة وزارة النفط الكويتية. سجل سعر برميل النفط بتعاملات أمس 106.18 دولار، مقارنةً بـ105.81 دولار للبرميل في تعاملات الثلاثاء الماضي. وكانت أسعار العقود الآجلة للنفط عالمياً قد ارتفعت بأكثر من 6% أمس، بعد أن صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب بأنه سيُقي على الحصار البحري الأمريكي المفروض على إيران إلى حين التوصل إلى اتفاق نووي.

**سعر برميل النفط الكويتي يرتفع لـ106.18 دولار**

## تعزير الاستدامة وتوظيف العمالة

# وزير المالية: حزمة إجراءات لتحفيز الاقتصاد

**1** يعقوب الرفاعي: رفع مساهمة القطاع الخاص في المشاريع التنموية وتعزيز الشراكة معه

**2** تسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية ودعم البنى التحتية ورفع كفاءة الخدمات



د. يعقوب السيد يوسف الرفاعي

الموارد نحو مشاريع التنمية والبنية التحتية والأنشطة الداعمة للنمو بموازاة حزمة الإجراءات التي أعلنتها بنك الكويت المركزي أخيراً واستهدفت زيادة مرونة القطاع المصرفي المحلي ورفع قدرته على تمويل النشاط الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي.

وفيما يخص تمويل موازنة السنة المالية الحالية (2026-2027) بعد تعطل إمدادات النفط أفاد أنه «يتم التعامل مع مثل هذه الظروف وفق الأطر القانونية لاسيما المرسوم بالقانون رقم (31) لسنة 1978 الذي يتيح اللجوء إلى الاحتياطي العام للدولة لتغطية أي عجز، مبيناً أن «إدارة هذا الاحتياطي تقع ضمن اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار».

### منهجية مؤسسية

وحول استمرار العمل بموازنة السنة المالية الحالية (2026-2027) وفق التقديرات نفسها لأسعار النفط رغم تقلبات الأخيرة أوضح أن «الموازنة أعدت وفق منهجية مؤسسية معتمدة من خلال اللجنة العليا للميزانية استناداً إلى القرار الوزاري رقم (71) لسنة 2016 مع الأخذ بتقديرات متحفظة تراعي تقلبات الأسواق النفطية بما يعزز الاستدامة

من جراء التطورات الجيوسياسية وانعكاساتها والتخفيف من الضغوط المالية عليهم بإتاحة إمكانية تأجيل الاستحقاقات المترتبة في إطار السياسات الائتمانية المعتمدة بما يدعم استدامة النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي.

ورأى الوزير الرفاعي أن حزمة الإجراءات التحفيزية التي أطلقها البنك المركزي تضمنت تعليمات رقابية وأدوات سياسة تحوطية كلية تتعلق بمتطلبات السيولة الرقابية ومعدل الكفاية الرأسمالية بما يعزز مرونة القطاع المصرفي واستقرار العمل المصرفي ويدعم أوجه النشاط الاقتصادي المحلي. وأشار إلى أن تعليمات البنك المركزي تضمنت خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية علاوة على رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل والإفراج عن جزء من المصدات الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال.

ولفت إلى أن قانون التمويل والسيولة - صدر في 26 مارس 2025 بموجب المرسوم رقم 60 لسنة 2025 - يوفر للدولة أداة إضافية لدعم السيولة وتوجيه

مارس 2026 في إطار متابعته المستمرة للتطورات الجيوسياسية الراهنة ودعمها لاستمرارية تدفق الائتمان إلى مختلف القطاعات وتعزيز النشاط الاقتصادي.

وأوضح أن الإجراءات الحكومية المشار إليها تتضمن مواصلة دفع الإنفاق الرأسمالي الموجه للمشاريع التنموية مع التركيز على استكمال المشاريع القائمة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية.

وأشار إلى التوجه الحكومي لإصلاح الإطار المنظم للعمل في القطاع الخاص وتطويره بما يعزز قدرته على استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية والتوسع في خلق فرص اقتصادية وقطاعات جديدة تلائم مخرجات سوق العمل الكويتي.

كما أشار إلى دعم مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية بما يسهم في خلق فرص عمل مستدامة للمواطنين ورفع مساهمة هذا القطاع الحيوي في النشاط الاقتصادي.

وأشاد بالإجراءات الأخيرة لبنك الكويت المركزي التي منحت البنوك مرونة أكبر في متطلبات السيولة والكفاية الرأسمالية مع توجيه الشركات الخاضعة لرقابته إلى التعامل بإيجابية مع العملاء المتضررين

رسم وزير المالية الكويتي الدكتور يعقوب الرفاعي خريطة طريق لتحفيز النشاط الاقتصادي في البلاد وتعزيز الاستدامة المالية وخلق فرص وظيفية أكبر ومستدامة للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

واستعرض الوزير الرفاعي أبرز ملامح التوجه الحكومي لتحفيز الاقتصاد متضمناً رفع مساهمة القطاع الخاص في المشاريع التنموية وتعزيز الشراكة معه وتسريع الدورة المستندية للمشاريع الحكومية ودعم البنى التحتية ورفع كفاءة الخدمات.

وفيما نوه بحزمة الإجراءات التحفيزية التي أطلقها بنك الكويت المركزي أخيراً للبنوك المحلية تزامناً والتطورات الجيوسياسية الراهنة في دعم استدامة النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي أشار وزير المالية إلى الزيادة في الإنفاق الاستثماري في ضوء التوسع في تنفيذ مشاريع إنشائية وتنموية استراتيجية.

وقال الوزير الرفاعي إن هناك توجهها حكومياً لتحفيز النشاط الاقتصادي بعد التطورات الراهنة في المنطقة يقوم على أكثر من مسار متضمناً إجراءات وأدوات مالية وتنفيذية مكملة لحزمة الإجراءات التحفيزية التي أطلقها بنك الكويت المركزي للبنوك المحلية في 26

وبشأن قانون ضمان الودائع لدى البنوك المحلية أكد وزير المالية أن «القانون رقم (30) لسنة 2008 يمثل ركيزة أساسية لدعم الاستقرار المالي لما له من دور في تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي والحد من مخاطر سحب الودائع في أوقات الأزمات وما له من دور في دعم واستقرار الوضع المالي والنقدي لاسيما في ظل الأزمات المالية العالمية التي قد تؤدي إلى تراجع ثقة المودعين في قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها».

وأوضح أنه «في هذا الإطار تتم معالجة أي فروق ناتجة عن تغير أسعار النفط أو مستويات الإنتاج عند إعداد الحساب الختامي للدولة حيث يتبين ما إذا كان هناك وفر أو عجز مقارنة بالتقديرات المعتمدة بما يعكس الأداء الفعلي للإيرادات النفطية خلال السنة المالية».

المالية ويضمن استقرار التخطيط المالي بعيداً عن التغيرات قصيرة الأجل». ونكر وزير المالية أن «تعديل تقديرات الموازنة خلال السنة المالية يخضع لضوابط قانونية وإجرائية مما يجعل الاستقرار في العمل بالتقديرات المعتمدة هو الخيار الأكثر كفاءة من الناحية الإدارية والمالية مع إمكانية التعامل مع المستجدات من خلال أدوات إدارة المالية العامة».

ويذكر أن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية (2026 - 2027) تضمن إيرادات مقدرة بـ16.3 مليار دينار، ومصروفات 26.1 مليار، مع عجز متوقع 9.8 مليار دينار، وإنفاقاً رأسمالياً قدره 3.1 مليار دينار.

## الإنفاق الرأسمالي للمشاريع التنموية

للعقود الحتمية فضلاً عن مشاريع تعزيز الطاقة الكهربائية في محطة الصبية بنظام الدورة المشتركة و«هذه التوجهات تعكس دعم البنية التحتية ورفع كفاءة الخدمات العامة وتعزيز القدرة الإنتاجية في القطاعات الحيوية».

الصرف الصحي) إضافة إلى توسعه مطار الكويت الدولي (مبنى الركاب تي 2) وتطوير الطرق المرتبطة به. وأوضح أن المشاريع تشمل كذلك توسعه مبنى ديوان الحاسبة واستكمال مشروع مركز الكويت للسرطان وأعمال الصيانة الجذرية

أكد الوزير الرفاعي أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري بالموازنة الحالية تعود إلى التوسع في تنفيذ عدد من المشاريع الإنشائية والتنموية الاستراتيجية في مقدمتها (ميناء مبارك الكبير) و(توسعة محطة الصرف الصحي في أم الهيمان) و(محطة كبد الشمالية لمعالجة مياه

## لنيل درجة الماجستير في التكنولوجيا المالية

# «الدراسات المصرفية»: إطلاق برنامج بعثات دراسية داخلية للكويتيين

والاجتماعية في دولة الكويت، ورفع مستوى التنافسية في القطاع المالي والمصرفي.

كما وجه معهد الدراسات المصرفية الشكر للبنوك المحلية على دعمهم للمبادرة مثمناً في الوقت ذاته التعاون الأكاديمي مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، والتي ستؤتي تقديم البرنامج وفق أعلى المعايير الأكاديمية المتخصصة.

وأشار المعهد إلى أن تفاصيل البرنامج والشروط والضوابط الخاصة بالتقديم متاحة عبر الموقع الإلكتروني لمبادرة «كفاءة»، داعياً الراغبين من الكويتيين من حملة الشهادة الجامعية إلى الاطلاع على شروط القبول والتأكد من استيفائها قبل التقديم. وأضاف أن فترة استقبال طلبات الالتحاق تبدأ اعتباراً من 30 أبريل وحتى 30 يونيو 2026.



في إطار السعي الاستراتيجي لبنك الكويت المركزي في سبيل بناء كوادر وطنية عالية التأهيل في المجالات ذات الصلة بالصناعة المالية والمصرفية انسجاماً مع التطورات التي تشهدها هذه الصناعة، أعلن معهد الدراسات المصرفية عن إطلاق برنامج بعثات دراسية داخلية للكويتيين للحصول على درجة الماجستير في تخصص التكنولوجيا المالية وذلك بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، وذلك ضمن برامج مبادرة «كفاءة» التي يقودها بنك الكويت المركزي بإدارة معهد الدراسات المصرفية.

وأوضح المعهد أن البرنامج يمنح الطلبة المرشحين فرصة الحصول على درجة الماجستير مع حرية العمل بعد التخرج في مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص، دون أي التزام وظيفي تجاه القطاع المصرفي أو بنك الكويت

## الكويت تؤكد الالتزام بدعم التحول نحو الطاقة النظيفة



سفير الكويت لدى الصين جاسم الناجم

مبادرة الحوكمة العالمية وتعزيز الصديقة كافة بهدف بناء مستقبل أكثر استدامة وأمنًا وازدهاراً. ويعد المنتدى تحت شعار (تطبيق

تعميق شراكاتها مع الصين والدول الصديقة كافة بهدف بناء مستقبل أكثر استدامة وأمنًا وازدهاراً. ويعد المنتدى تحت شعار (تطبيق

أكدت الكويت الالتزام بدعم التعاون الدولي لمواجهة تحديات تغير المناخ وتعزيز التحول نحو الطاقة النظيفة.

جاء ذلك خلال كلمة ألقاها سفير دولة الكويت لدى الصين جاسم الناجم أمام منتدى التنمية الخضراء والمستدامة لمنظمة شنغهاي للتعاون في مدينة «نينغبو» بمقاطعة «تشجيانغ» شرقي الصين.

وشدد السفير الناجم على حرص دولة الكويت على تسريع التحول نحو الطاقة النظيفة وتعميق التعاون الدولي في مجال الطاقة المستدامة.

وأشار إلى أن رؤية الكويت 2035 تشكل الإطار الوطني للتحول الاقتصادي والطاقة من خلال تنويع مصادر الدخل وتوسيع الاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة. وأكد سعي دولة الكويت نحو

## يعقد المؤتمر التحليلي للمجموعة عن الربع الأول 2026

## الشملان: بيت التمويل الكويتي يواصل تعزيز كفاءة الأداء التشغيلي وزيادة الحصة السوقية

1 **السمدان: متانة مالية مدعومة بجودة الأصول وقوة رأس المال والسيولة**

2 **المخيزيم: استراتيجية متكاملة لتعزيز الحضور الإقليمي وتطوير الخدمات وتحقيق التكامل التشغيلي**



م. فهد خالد المخيزيم



عبدالكريم السمدان



خالد يوسف الشملان

عقد بيت التمويل الكويتي المؤتمر التحليلي لأداء ونتائج المجموعة عن الربع الأول 2026، بمشاركة كل من الرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد يوسف الشملان، ورئيس المالية للمجموعة، عبدالكريم السمدان، ورئيس الاستراتيجية للمجموعة ورئيس الخدمات المصرفية الدولية للمجموعة بالتكليف، م. فهد خالد المخيزيم.

استهل الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد الشملان، اللقاء بتسليط الضوء على الأداء المالي للبنك قائلاً: حقق البنك صافي أرباح للمساهمين للربع الأول من 2026، قدرها 176.5 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو 5.0 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وبلغت ربحية السهم 9.59 فلساً للربع الأول من عام 2026، بنسبة نمو 5.0 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع صافي إيرادات التمويل للربع الأول من عام 2026 ليصل إلى 332.0 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 4.1 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وارتفع إجمالي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2026، مدعوماً بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية، ليصل إلى 496.4 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 6.0 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما تحسنت نسبة التكلفة إلى الإيرادات لتصل إلى 31.4 % خلال الربع الأول من العام 2026 مقارنة بنسبة 34.0 % عن نفس الفترة من العام السابق، بما يعكس مواصلة البنك تحسين كفاءته التشغيلية.

وارتفع صافي إيرادات التشغيل للربع الأول من عام 2026 ليصل إلى 340.6 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 10.3 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

والعمولات، ارتفعت إلى 58.5 مليون دينار كويتي، بزيادة 17.5 % على أساس سنوي حيث بلغت 49.8 مليون دينار كويتي خلال الفترة المقارنة. ويعكس ذلك تحسناً في نشاط العملاء ومساهمات أفضل من البطاقات والتمويل التجاري وأنشطة أسواق رأس المال. وتطرق السمدان إلى جودة الأصول والمخصصات، حيث بلغت نسبة التمويلات غير المنتظمة لدى المجموعة 1.90 % (NPF) بنهاية الربع الأول، مع نسبة تغطية للمخصصات بلغت 237.9 %.

### التقدم الاستراتيجي

من جانبه، استعرض رئيس الاستراتيجية للمجموعة ورئيس الخدمات المصرفية الدولية للمجموعة بالتكليف، م. فهد خالد المخيزيم، أبرز ملامح المشهد الاقتصادي في الكويت، بالإضافة إلى التقدم الاستراتيجي الذي أحرزه البنك خلال الربع الأول من 2026، وقال: في ظل التغيرات الإقليمية القائمة وتقلبات الأسواق، حافظ بيت التمويل الكويتي على مكانته كأكبر شركة كويتية مدرجة بما يمثل 28.6 % من إجمالي القيمة السوقية، وهو ما يعكس متانته المالية واستمرار ثقة المستثمرين.

وأضاف المخيزيم: يدخل الاقتصاد العالمي عام 2026 على مسار أكثر تقلباً، مع توقعات صندوق النقد الدولي بنمو يبلغ 3.1 % وتضخم عند 4.4 %. وتؤثر التغيرات الجيوسياسية المتصاعدة، واضطرابات التجارة، وارتفاع تكاليف الطاقة والخدمات اللوجستية سلباً على الآفاق الاقتصادية. ورغم أن الأسواق لا تزال مستقرة بشكل عام، إلا إن مخاطر الاستقرار المالي العالمي لا تزال مرتفعة. ويواجه الاقتصاد الكويتي، على غرار اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ضغوطاً نتيجة التغيرات الإقليمية، ويتجلى ذلك في اضطرابات الشحن عبر مضيق هرمز وارتفاع تكاليف النقل والتأمين. وتشمل الآثار مخاطر تعطل الإنتاج وقيوداً على استغلال الطاقة الإنتاجية. وتتعاظم المخاطر مع هذه التغيرات الجيوسياسية ضمن إطار مالي طويل الأجل، مدعوم بإدارة مالية متوازنة وإصلاحات هيكلية مستمرة.

ذاتها من العام الماضي. وعلى صعيد المركز المالي، بلغ إجمالي الموجودات 43.6 مليار دينار كويتي، وبلغ صافي مديون التمويل 21.8 مليار دينار كويتي، فيما بلغ إجمالي الودائع 21.4 مليار دينار كويتي. وبالمقارنة مع نهاية عام 2025، ارتفع كل من إجمالي الموجودات والودائع بنسبة 1.9 %، فيما ظل صافي مديون التمويل مستقرًا إلى حد كبير.

وأضاف السمدان: تمثلت أبرز المساهمات الإيجابية في ارتفاع كل من صافي إيرادات التمويل وارتفاع إيرادات الأتعاب والعمولات.

فقد ارتفع صافي إيرادات التمويل بمقدار 13.1 مليون دينار كويتي على أساس سنوي، كما ارتفعت إيرادات الأتعاب والعمولات بمقدار 8.7 مليون دينار كويتي. وأضاف هذان البندان معاً 21.8 مليون دينار كويتي من الدخل الإضافي. كما انخفضت المصروفات التشغيلية بمبلغ 3.5 مليون دينار كويتي، بنسبة 2.2 %، مما وفر دعماً إضافياً للأرباح. مما أدى إلى تحسّن في الرافعة التشغيلية خلال الربع. أما بالنسبة إلى الإيرادات الأخرى فقد كانت مستقرة نسبياً.

### أساس سنوي

وأشار السمدان إلى أن نتائج الربع الأول من عام 2025 تضمنت ربحاً بقيمة 23.8 مليون دينار كويتي من بيع البنك الأهلي عمان (ABO). وقد أدى ذلك إلى رفع قاعدة المقارنة، ومن ثم ينبغي أخذ ذلك في الاعتبار عند تقييم المقارنة على أساس سنوي.

وخلال تطرقه إلى الدخل الأساسي، قال السمدان: بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية 496.4 مليون دينار كويتي، مسجلاً نمواً بنسبة 6 % على أساس سنوي. وضمن هذا الإجمالي، ظل صافي إيرادات التمويل المكوّن الأكبر، إذ شكّل 66.9 % من إجمالي الإيرادات التشغيلية خلال الربع الأول من عام 2026.

وبلغ صافي إيرادات التمويل 332.0 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 4.1 % على أساس سنوي، رغم بيئة أكثر تحدياً على مستوى معدلات الهامش. كما أضاف: أن صافي إيرادات الأتعاب

مالية متميزة لقطاعي الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs). ولا يقتصر هذا التركيز المزيج على دفع عجلة النمو التجاري فحسب، بل يعزز أيضاً دورنا ومسؤولياتنا الاقتصادية.

### قيمة مضافة

وأضاف الشملان: انطلاقاً من دورنا الريادي، نلتزم في بيت التمويل الكويتي بترجمة مسؤوليتنا المجتمعية إلى واقع ملموس، سعياً لتحقيق قيمة مضافة تخدم كافة أطراف المجتمع. وخلال هذا الربع الأول، ساهم البنك بمبلغ مليوني دينار كويتي لدعم المبادرة الوطنية لسداد ديون الغارمين، ليصل بذلك إجمالي مساهماتنا في هذا الجانب إلى نحو 61 مليون دينار كويتي. وتتويجاً لجهودنا في مجال المسؤولية الاجتماعية، حصد البنك جائزة «أفضل بنك إسلامي في العالم للمسؤولية الاجتماعية» من مجلة «غلوبل فاينانس»، مما يكرس ريادتنا في تبني الممارسات المستدامة.

### نمو قوي

وقال رئيس المالية للمجموعة، عبد الكريم السمدان، إن الأداء المالي للمجموعة بيت التمويل الكويتي للربع الأول من 2026، أظهر نمواً قوياً في أنشطتها المصرفية الرئيسية، مستعرضاً أبرز مؤشرات الأداء المالي.

وحول أبرز النتائج المالية للربع الأول من عام 2026 قال: خلال الربع المنتهي في 31 مارس 2026، أعلن بيت التمويل الكويتي عن صافي ربح عائد إلى المساهمين بلغ 176.5 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 5.0 % على أساس سنوي، بما يعادل 9.59 فلساً ربحية للسهم خلال الربع الأول، مقارنة بربحية سهم بلغت 9.13 فلس معدلة بأثر اسهم المنحة المصدرة.

وعلى المستوى التشغيلي، بلغ صافي إيرادات التمويل 332.0 مليون دينار كويتي، بارتفاع نسبته 4.1 % على أساس سنوي. وارتفع صافي الإيرادات التشغيلية إلى 496.4 مليون دينار كويتي، بزيادة 6.0 % على أساس سنوي. وتحسنت نسبة التكلفة إلى الإيراد المعلنة إلى 31.4 %، مقارنة مع 34.0 % في الفترة

مستوى يتجاوز المتطلبات الرقابية ويؤكد صلابته القاعدة الرأسمالية للمجموعة، ولقد قمنا بتنوع مصادر تمويلنا، لا سيما في قطاعي البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، ما يعكس التزامنا الراسخ بدفع عجلة النمو المستدام وتعظيم القيمة للمساهمين.

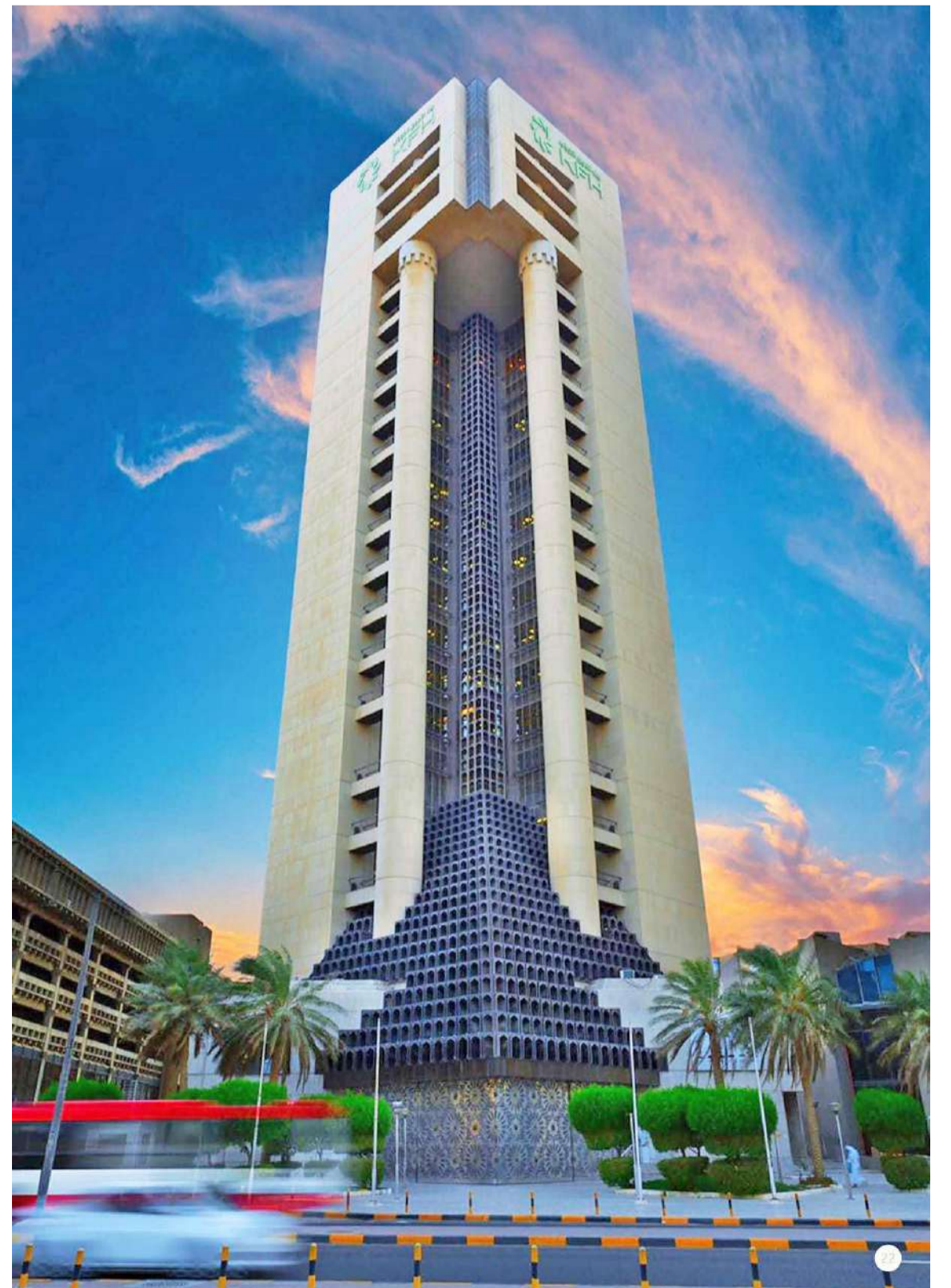
وأكد الشملان أن بيت التمويل الكويتي واصل تصدر كبرى الشركات المدرجة في بورصة الكويت، بقيمة سوقية تبلغ نحو 14.4 مليار دينار كويتي. ونفخر بكوننا البنك الكويتي الوحيد الذي أدرج ضمن قائمة الخمسة الكبار في تقرير ستاندر أند بورز (S&P) لأكثر 20 بنكاً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مجدداً التزام بيت التمويل الكويتي بتمكين الاقتصاد المحلي، والذي يتجسد بوضوح في توفير حلول تمويلية فعالة تدعم قطاع الشركات، بالتوازي مع تقديم خدمات

وأضاف الشملان: يعكس النمو في المؤشرات المالية للربع الأول من 2026 استمرار قدرة مجموعة بيت التمويل الكويتي على تحقيق نمو متوازن في ظل بيئة تشغيلية تشهد تحديات ومتغيرات متسارعة على المستويين الإقليمي والدولي. وأشار إلى أن بيت التمويل الكويتي عقد اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية في 30 مارس 2026، حيث جدد المساهمون ثققتهم وزكوا مجلس الإدارة للدورة القادمة ومدتها ثلاث سنوات (من 2026 إلى 2028).

وقال الشملان: واصل بيت التمويل الكويتي تعزيز متانة مركزه المالي، إذ ارتفع إجمالي الموجودات ليصل إلى 43.6 مليار دينار كويتي للربع الأول من عام 2026، بنسبة نمو بلغت 1.9 % مقارنة بنهاية العام السابق، فيما بلغ معدل كفاية رأس المال 19.23 %، وهو

## التحديات الجيوسياسية

قال الشملان: بينما نمضي قُدماً، سيواصل بيت التمويل الكويتي تركيزه على أولوياته الاستراتيجية، بالرغم من التحديات الجيوسياسية الراهنة، حيث نضع نصب أعيننا تعزيز جودة الأصول، والارتقاء بالأداء المالي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، مع تحسين تجربة العميل، وكل ذلك ضمن إطار راسخ لإدارة المخاطر. كما نؤكد التزامنا بالحفاظ على مركزنا المالي القوي، مع اقتناص الفرص الواعدة في السوق لدفع عجلة النمو المستقبلي. إن أداءنا المالي القوي خلال الربع الأول من عام 2026 يبرهن على فعالية استراتيجياتنا، ومرونتنا العالية في التعامل مع التحديات ضمن المشهد المصرفي والإقليمي المتغير.



الصقر والفارس استعرضا إنجازات برنامج «Bankee» ودوره في تعزيز الوعي المالي وغرس القيم الإيجابية لدى الناشئة

# «الوطني» و«نزاهة» يبحثان تعزيز الشراكة لدعم الثقافة المالية

1 نجاحات ملموسة وانتشار واسع لبرنامج «Bankee» منذ إنطلاقته في مدارس الكويت

2 يحرص البنك باستمرار على تقديم كافة أوجه الدعم لتطوير التعليم



في إطار تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، قام نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، عصام الصقر، بزيارة رسمية إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، حيث التقى رئيس الهيئة الدكتورة رنا الفارس وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك لبحث سبل التعاون المشترك وتوسيع آفاق الشراكة في المجالات التعليمية والتوعوية، بما يساهم في ترسيخ قيم النزاهة والمسؤولية المجتمعية وتحقيق أثر مستدام على المجتمع.

وتهدف الزيارة إلى التأكيد على أهمية التعاون المؤسسي بين بنك الكويت الوطني، باعتباره أحد أبرز المؤسسات المالية في الكويت، والهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة»، بما يعكس التزام الجانبين بدعم المبادرات الوطنية التي ترسخ القيم السلوكية الإيجابية في المجتمع. وخلال اللقاء، تم استعراض إنجازات برنامج «Bankee»، البرنامج الأول من نوعه في الكويت الذي يقدمه بنك الكويت الوطني للمجتمع بالتعاون مع وزارة

التربية و«نزاهة»، لتعزيز الثقافة المالية لدى الطلبة منذ الصغر، حيث حقق منذ إنطلاقته قبل 4 سنوات نجاحات ملموسة، ووصل إلى أكثر من 104 مدارس، واستفاد منه ما يزيد على 50 ألف متعلم ومتعلمة، بمشاركة أكثر من 12 ألف معلم ومعلمة في مختلف مناطق الكويت، ما يعكس الانتشار الواسع والتأثير الإيجابي للبرنامج على المنظومة التعليمية. كما تم تسليط الضوء على الأثر النوعي لبرنامج «Bankee» في تنمية الثقافة المالية لدى المتعلمين، وغرس مجموعة

من القيم الأساسية لديهم، مثل المسؤولية والانضباط والأمانة والنزاهة، إلى جانب تعزيز مهارات التنمية الشخصية وروح التعاون والعمل الجماعي، ما يساهم في تنشئة جيل من الشباب الكويتي الواعي بأهمية الاستقرار والاستقلال المالي، والمتمتع بالمعرفة والمهارات المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاه الاقتصادي للأفراد والمجتمع. وتتسجم هذه الجهود مع الدور الذي تقوم به الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» في نشر ثقافة النزاهة والشفافية

وتعزيز احترام المال العام، عبر مبادرات توعوية وتثقيفية تستهدف المتعلمين وتساهم في بناء وعي مجتمعي مستدام. ويعد برنامج «Bankee» أحد المحاور الرئيسية في استراتيجية بنك الكويت الوطني للمسؤولية الاجتماعية، التي تركز على دعم التعليم وتمكين الشباب، والمساهمة في بناء جيل واع ومسؤول، وقادر على الإسهام الإيجابي في مسيرة التنمية الشاملة في الكويت. وتؤكد هذه الزيارة أهمية الاستمرار في تطوير المبادرات المشتركة التي تجمع بين

التوعية والتعليم، بما يضمن استدامة أثرها الإيجابي على المتعلمين والمجتمع، ويعزز الجهود الوطنية الرامية إلى بناء جيل واع يقيم النزاهة والمسؤولية. يذكر أن بنك الكويت الوطني يحرص باستمرار على تكريس جهوده وإمكاناته من أجل التعاون المثمر مع كافة مؤسسات الدولة بهدف تنمية المجتمع وتطوير الموارد البشرية التي تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق النمو والازدهار، وخاصة في مجال التعليم الذي يلتزم البنك بتقديم كافة أوجه الدعم لتطويره.



الحبشي: إضافة نوعية تعزز من مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في محافظة الجھراء

## الفقعان: خدمات تشمل إصدار جميع أنواع التذاكر وتعديل الحجوزات بالإضافة إلى «الواحة» و«العطلات»

وذكر الفقعان أن المكتب الجديد يقدم للعملاء الكرام خدمات (عطلات الكويتية)، والتي تتيح للعملاء إمكانية حجز باقات سفر متكاملة تشمل تذاكر الطيران والإقامة والخدمات السياحية، بما يساهم في توفير تجربة سفر مريحة ومتكاملة. وأكد الفقعان على أن افتتاح الخطوط الجوية الكويتية لمكتب مبيعات الجھراء يأتي ضمن جهودها المستمرة لتعزيز حضورها وتقديم خدماتها وفق أعلى معايير الجودة، مشيراً إلى حرص الناقل الوطني على تطوير قنوات التواصل مع العملاء وتوفير حلول مرنة وسريعة تلي تطلعاتهم. من جانب آخر، أشار الفقعان إلى أن أسعار التذاكر لدى الخطوط الجوية الكويتية تخضع في الوقت الراهن إلى عملية طلب وعرض مرتبطة بالسوق العالمي لافتتاحاً إلى التأثير المباشر للتداعيات المتصاعدة والتوترات الإقليمية الواسعة منذ فبراير الماضي في المنطقة على ارتفاع كبير في أسعار وقود الطائرات مما ينعكس بشكل طبيعي على أسعار التذاكر للمسافرين.



الجھراء على مدار الأسبوع، حيث يقدم باقة متكاملة من الخدمات التي تشمل إصدار جميع أنواع التذاكر، بما في ذلك التذاكر الحكومية، وتذاكر الإصدار الجديد، بالإضافة إلى تذاكر برنامج نادي الواحة، إلى جانب خدمات تعديل الحجوزات بمختلف أنواعها. وأردف قائلاً: «كما يوفر المكتب خدمة ترقية درجات السفر، سواء من الدرجة السياحية إلى درجة رجال الأعمال، أو من درجة رجال الأعمال إلى درجة الرويال، بما يمنح العملاء مرونة أكبر وخيارات أوسع تتناسب مع احتياجاتهم وتفضيلاتهم.»

عبدالمحسن الفقعان: «إن افتتاح مكتب مبيعات الجھراء يأتي ضمن خطة الناقل الوطني لدولة الكويت لتعزيز انتشاره وتقديم خدماته بشكل أقرب وأكثر كفاءة لعملائه في مختلف مناطق الكويت، حيث تحرص الخطوط الجوية الكويتية على تطوير منظومة خدماتها وتوفير حلول متكاملة تلي تطلعات المسافرين، بما يعكس التزامها الدائم بالارتقاء بتجربة السفر وتقديم أعلى مستويات الجودة والتميز.» وأضاف الفقعان قائلاً: «يعمل مكتب مبيعات

وأضاف أن الخطوط الجوية الكويتية تُعد أحد أبرز الصروح الوطنية التي تعكس مكانة دولة الكويت في قطاع النقل الجوي، مشيداً بجهود القائمين عليها في تبني هذه المبادرة والاهتمام بخدمة أبناء وسكان محافظة الجھراء، إلى جانب سعي الشركة المستمر إلى تطوير خدماتها وتوسيع نطاق انتشارها داخل الدولة وخارجها، بما يواكب تطلعات العملاء ويرتقي بتجربة السفر وفق أعلى معايير الجودة والكفاءة. من جانبه، قال رئيس مجلس الإدارة الكابتن

أعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية عن افتتاح مكتب مبيعاتها الجديد في الجھراء مول بمحافظة الجھراء، وذلك في إطار استراتيجيتها الرامية إلى التوسع في تقديم خدماتها وتسهيل وصول العملاء إليها في مختلف مناطق دولة الكويت، بما يعكس التزامها المستمر بتعزيز جودة الخدمات وتلبية احتياجات المسافرين.

وحضر حفل افتتاح المكتب الجديد، محافظ الجھراء حمد جاسم الحبشي، ورئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية الكابتن عبدالمحسن سالم الفقعان، والرئيس التنفيذي للشركة الكابتن عبدالوهاب إبراهيم الشطي وسط حضور عدد من المسؤولين بالشركة. وعلى هامش الافتتاح، أعرب محافظ الجھراء حمد جاسم الحبشي عن سعادته بافتتاح مكتب مبيعات الخطوط الجوية الكويتية في محافظة الجھراء، مؤكداً أن هذه الخطوة تأتي ثمرة مبادرة تنسيقية بين محافظة الجھراء والخطوط الجوية الكويتية، وتمثل إضافة نوعية تعزز مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، وتساهم في تسهيل إجراءات السفر وتوفير الوقت والجهد على العملاء، لاسيما في ظل ما تشهده المحافظة من نمو سكاني وتوسع عمراني متسارع.

## جلسة متباينة تنتهي بخسائر محدودة وسط سيولة نشطة وتباين قطاعي واضح

## ضغوط البنوك تكبح «تاسي»... و«أرامكو» تمنح السوق دعماً محدوداً

الطاقة يسجل مكاسب بدعم أرامكو التي تبلغ أعلى مستوى سنوي



قطاع البنوك يتصدر الضغوط بهبوط 1.32% وتأثير مباشر على المؤشر



## الإفصاحات التنظيمية

شهدت الجلسة عدداً من الإفصاحات والقرارات التنظيمية التي تعكس نشاطاً مؤسسياً مستمراً في السوق، حيث أعلنت أسهم عدد من الشركات، في خطوة تهدف إلى تعزيز الشفافية وضمان التزام الشركات بالأنظمة. كما أعلنت شركة «ذيب لتأجير السيارات» عن افتتاح معرض جديد في المنطقة الشرقية، ضمن خطتها التوسعية لتعزيز حضورها في السوق. كذلك كشفت كل من «مجموعة أسترا الصناعية» و«شركة الصناعات الكهربائية» عن نتائج اجتماع الجمعية العامة، ما يعكس التفاعل المستمر للشركات مع مساهميه.

## أرقام قياسية

على صعيد الأرقام القياسية، سجل سهم «أنابيب الشرق» أعلى مستوى تاريخي له بإغلاقه عند 198 ريال بعد ارتفاعه بنسبة 2.06%، في إشارة إلى قوة الطلب على السهم وثقة المستثمرين في أدائه، وفي المقابل، سجل سهم «مرنة» أدنى مستوى تاريخي له عند 8.22 ريال، رغم إغلاقه على ارتفاع بنسبة 1.11%، ما يعكس تقلبات حادة في بعض الأسهم الصغيرة. كما تمكنت أسهم «اليمامة للحديد» و«لوبريف» و«أديس» و«البحري» من تسجيل أعلى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً، ما يدل على وجود زخم إيجابي في قطاعات محددة.

## السوق الموازي

في السوق الموازي، أنهى مؤشر «نمو حد أعلى» جلسة الخميس على ارتفاع طفيف بنسبة 0.03%. ما يعادل 6.38 نقطة، ليغلق عند مستوى 22,882.14 نقطة. ويعكس هذا الأداء استقراراً نسبياً في السوق الموازي، مع استمرار اهتمام المستثمرين بالشركات الصغيرة والمتوسطة، التي توفر فرص نمو أعلى رغم ارتفاع مستويات المخاطر.

## المكاسب الانتقائية تواجه ضغوطاً

بشكل عام، تعكس جلسة الخميس حالة من التوازن الحذر في سوق الأسهم السعودية، حيث تواجه المكاسب الانتقائية في بعض القطاعات ضغوطاً من قطاعات قيادية أخرى، وعلى رأسها البنوك والاتصالات. ورغم التراجع، فإن استمرار السيولة عند مستويات جيدة، إلى جانب تسجيل بعض الأسهم لمستويات قياسية، يشير إلى أن السوق لا تزال تتمتع بجاذبية استثمارية، ومن المتوقع أن يظل الأداء في الفترة المقبلة مرتبطاً بظهور محفزات جديدة، سواء على صعيد النتائج المالية أو العوامل الاقتصادية، التي قد تدفع المؤشر إلى استعادة زخمه الصاعد.



ارتفع قطاع التطبيقات وخدمات التقنية بنسبة 0.96%، في مؤشر على استمرار الاهتمام بأسهم التكنولوجيا، التي تستفيد من التحول الرقمي والنمو المستمر في هذا المجال. وتعكس هذه المكاسب وجود فرص استثمارية في قطاعات محددة رغم الأداء العام المتراجع.

## دعم الطاقة

سجل قطاع الطاقة ارتفاعاً بنسبة 0.70%، بدعم مباشر من صعود سهم أرامكو السعودية بنسبة 0.65%، ليغلق عند 27.76 ريال، وهو أعلى مستوى له خلال 52 أسبوعاً، ويعد هذا الأداء مؤشراً مهماً على استمرار قوة سهم أرامكو، الذي يمثل أحد أعمدة السوق، خاصة في ظل تحسن أسعار النفط العالمية واستقرار التوقعات المتعلقة بالطلب على الطاقة.

## نشاط الأسهم

من حيث النشاط، تصدر سهم «أمريكانا» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، حيث تم تداول نحو 322.62 مليون سهم، رغم تراجع بنسبة 0.49%، ما يدل على استمرار الاهتمام الكبير بالسهم من قبل المستثمرين، سواء لأغراض المضاربة أو الاستثمار. وجاء سهم «كيان السعودية» في المرتبة الثانية من حيث الكمية، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 1.18%، في إشارة إلى وجود طلب قوي على السهم.

## توزيع السيولة

أما من حيث السيولة، فقد تصدر سهم «أرامكو السعودية» قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بإجمالي تداولات بلغت 531.42 مليون ريال، ما يعكس الثقل الكبير للسهم في السوق. وجاء سهم «مصرف الراجحي» في المرتبة الثانية بقيمة تداول بلغت 457.64 مليون ريال، رغم تراجع بنسبة 1.15%، ويعكس هذا التوزيع للسيولة استمرار تركيز المستثمرين على الأسهم القيادية، رغم التباين في أدائها.

الحالية. ونظراً للوزن الكبير لقطاع البنوك في المؤشر، فإن أي تحرك سلبي فيه ينعكس بشكل مباشر على أداء السوق ككل، ما يفسر جزءاً كبيراً من التراجع المسجل في الجلسة.

## تراجع الاتصالات

كما شهد قطاع الاتصالات انخفاضاً بنسبة 1.42%، ليضيف مزيداً من الضغوط على السوق، خاصة أنه من القطاعات القيادية ذات التأثير الواضح على المؤشر، ويعكس هذا التراجع غياب محفزات جديدة تدعم القطاع، إلى جانب تأثره بالحالة العامة من الحذر في السوق. كما أن التراجع المتزامن لقطاع البنوك والاتصالات، وهما من أكبر القطاعات من حيث الوزن، ساهم في الحد من قدرة المؤشر على التعافي رغم وجود مكاسب في قطاعات أخرى.

## مكاسب القطاعات

في المقابل، برزت بعض القطاعات التي تمكنت من تحقيق أداء إيجابي، حيث تصدر قطاع السلع الأساسية قائمة الارتفاعات بنسبة 1.60%، مدفوعاً بنشاط في أسهمه المرتبطة بالمشايخ والبنية التحتية. كما

ويبرز من فرص التعافي السريع.

## تباين الشركات

على صعيد أداء الشركات المدرجة، ساد التباين بشكل واضح، حيث ارتفعت أسهم 123 شركة، مقابل تراجع 133 شركة، ما يعكس حالة من عدم وضوح الاتجاه العام للسوق. هذا التباين يشير إلى أن السوق يتحرك بشكل انتقائي، حيث تستفيد بعض الشركات من محفزات خاصة مثل النتائج المالية أو الأخبار التشغيلية، بينما تتعرض شركات أخرى لضغوط بيعية نتيجة جني الأرباح أو ضعف التوقعات. ويعكس هذا النمط من التداول بيئة سوقية تعتمد بشكل متزايد على التحليل الفردي لكل سهم بدلاً من الاتجاه العام للسوق.

## ضغط البنوك

تعرض قطاع البنوك لضغوط بيعية ملحوظة، حيث تراجع بنسبة 1.32%، مع تسجيل سيولة بلغت 1,104.87 مليون ريال، ما جعله أحد أبرز العوامل التي ضغطت على المؤشر العام، ويأتي هذا التراجع في ظل عمليات جني أرباح بعد فترات من الأداء الإيجابي، إضافة إلى إعادة تقييم المستثمرين لمستويات الأسعار

أنهى مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الخميس على تراجع محدود، ليغلق عند مستوى 11187.66 نقطة، فاقداً 50.41 نقطة تعادل 0.45% من قيمته، في جلسة اتسمت بوضوح التذبذب وتباين الاتجاهات بين فترات الصعود المحدودة وضغوط البيع المتزايدة. ويعكس هذا الأداء حالة من الترقب والحذر لدى المستثمرين، خاصة في ظل غياب محفزات قوية تدفع السوق نحو اتجاه صاعد مستدام، مقابل استمرار عمليات جني الأرباح التي تستهدف الأسهم التي حققت مكاسب في جلسات سابقة. كما يشير التراجع المحدود إلى أن السوق لا تزال تحافظ على تماسك نسبي رغم الضغوط، ما يعكس وجود قوى شرائية انتقائية تقابل موجات البيع.

## افتتاح الجلسة

بدأ المؤشر تعاملاته عند مستوى 11238.99 نقطة، في إشارة إلى محاولة استكمال المسار الصاعد الذي شهدته بعض الجلسات السابقة، حيث تمكن من تسجيل أعلى مستوى له خلال الجلسة عند 11249.3 نقطة بدعم من عمليات شراء مبكرة. إلا أن هذا الزخم لم يستمر طويلاً، إذ بدأت عمليات البيع في الظهور تدريجياً، خاصة على الأسهم القيادية، ما أدى إلى تراجع المؤشر بشكل متدرج حتى نهاية الجلسة. وإغلاق المؤشر عند أدنى مستوياته اليومية يعكس تحول دفة التداول لصالح البائعين، خصوصاً في النصف الثاني من الجلسة، وهو ما يعد مؤشراً على ضعف شهية المخاطرة في المدى القصير.

## السيولة المتداولة

شهدت السوق نشاطاً ملحوظاً من حيث السيولة، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 7.05 مليار ريال، من خلال تداول 465.68 مليون سهم، وهو مستوى يعكس استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق رغم التراجع. وتدل هذه الأرقام على وجود حركة نشطة لإعادة توزيع المراكز الاستثمارية، سواء من قبل المستثمرين الأفراد أو المؤسسات، مع ميل واضح نحو التنقل بين القطاعات والأسهم بحثاً عن الفرص الأفضل. كما أن استمرار السيولة عند هذه المستويات يعد عاملاً دعم مهم للسوق، حيث يحد من حدة التراجعات

## الأسهم الرابحة

على مستوى الأسهم، تصدر سهم «جاز» قائمة الربحين بارتفاع بلغ 9.96% ليصل إلى 14.79 ريال، في أداء يعكس زخماً قوياً واهتماماً استثمارياً متزايداً، وجاء سهم «إعمار» في المرتبة الثانية بنسبة صعود بلغت 6.44%، مستفيداً من تحسن التوقعات في القطاع العقاري. كما ارتفع سهم

## أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة	الترتيب
(% 9.97)	146.30	162.50	الماجد للعود	1
(% 3.70)	54.60	56.70	للطاحن الأولى	2
(% 3.64)	182.50	189.40	بوبا العربية	3
(% 3.62)	13.59	14.10	جاهز	4
(% 2.99)	65.00	67.00	إتحاد إتصالات	5
(% 2.91)	130.20	134.10	التعاونية	6
(% 2.35)	20.75	21.25	الرياض	7
(% 2.25)	17.79	18.20	الفخارية	8
(% 2.22)	14.10	14.42	نايس ون	9
(% 2.19)	39.22	40.10	لومي	10

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة	الترتيب
% 9.96	14.79	13.45	جاز	1
% 6.44	11.07	10.40	إعمار	2
% 6.41	34.54	32.46	سيسكو القابضة	3
% 5.10	39.60	37.68	صناعات	4
% 4.80	38.00	36.26	زجاج	5
% 4.26	56.30	54.00	عطاء	6
% 4.19	30.80	29.56	الخزف السعودي	7
% 4.18	31.40	30.14	مسك	8
% 3.89	90.90	87.50	الحفر العربية	9
% 3.75	27.68	26.68	التقدمة	10

تراجع %1.2 بضغط واسع رغم سيولة 1.84 مليار درهم

# سوق أبوظبي يفقد 122 نقطة بعد قرار الخروج من «أوبك»

هبوط المؤشر إلى 9779 نقطة  
وسط تراجع 61 سهماً

خروج الإمارات من أوبك وأوبك+  
يعيد تسعير المخاطر

عوامل مؤثرة، من بينها التطورات الجيوسياسية، وقرارات السياسة النفطية، إضافة إلى توجهات أسعار الفائدة العالمية. ورغم الضغوط الحالية، فإن استمرار السيولة عند مستويات مرتفعة قد يشير إلى أن السوق لا يزال يحتفظ بجاذبيته، خاصة للمستثمرين الباحثين عن فرص طويلة الأجل. وفي ضوء هذه المعطيات، من المرجح أن تستمر حالة التذبذب في المدى القريب، إلى حين اتضاح تأثير القرار النفطي بشكل أكبر، إلى جانب استقرار العوامل الخارجية. ويبقى أداء القطاعات القيادية، وخاصة الطاقة والعقار والبنوك، العامل الحاسم في تحديد اتجاه السوق خلال الفترة المقبلة.

## ضغوط على الأسهم الصغيرة

ومن أبرز ملامح الجلسة، الأداء السلبي للأسهم الصغيرة، حيث تصدر سهم بنك الاستثمار قائمة الأكثر تداولاً، لكنه انخفض بالنسبة القصوى ليغلق عند 0.038 درهم، مع تداولات كثيفة تجاوزت 120 مليون سهم. ويشير هذا الأداء إلى ارتفاع حدة المضاربات في هذه الفئة من الأسهم، والتي غالباً ما تكون أكثر حساسية للتقلبات.

## لتربح وحذر في السوق

بشكل عام، تعكس جلسة الخميس حالة من الترقب والحذر في سوق أبوظبي، حيث تتقاطع عدة

الأسهم تحركات قوية ولكن في اتجاهات متباينة، حيث ارتفع سهم بلدكو بنسبة 6% ليصل إلى 1.76 درهم، مدعوماً بنشاط ملحوظ في التداولات التي تجاوزت 27 مليون سهم، في إشارة إلى وجود اهتمام مضاربي أو أخبار إيجابية محتملة.

في المقابل، تعرض سهم الدار العقارية لضغوط بيعية واضحة، متراجعا بنسبة 4.5% ليغلق عند 7.71 درهم، مع تداولات نشطة تجاوزت 33 مليون سهم. ويعكس هذا التراجع حالة من جني الأرباح أو إعادة تقييم للقطاع العقاري، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية المحيطة.

الحد من خسائر السوق، حيث أغلق سهم أدنوك للغاز على ارتفاع بنسبة 1.2% عند 3.37 درهم، مدعوماً بتداولات قوية قاربت 57 مليون سهم، ما يعكس استمرار الثقة في أداء الشركة وأفاقها التشغيلية.

كما سجل سهم أدنوك للحفر أداءً لافتاً، مرتفعاً بنسبة 3.1% ليغلق عند 5.66 درهم، مع تداولات تجاوزت 29 مليون سهم. ويعكس هذا الأداء الإيجابي توقعات المستثمرين باستفادة هذه الشركات من أي تغييرات محتملة في سياسات الإنتاج أو التوسع في الأنشطة التشغيلية.

## تحركات متباينة للأسهم

على الجانب الآخر، شهدت بعض

تتعلق سياسات الإنتاج النفطي، واستراتيجية الدولة المستقبلية في قطاع الطاقة.

ورغم أن التأثير المباشر للقرار على الشركات المدرجة لا يزال محدوداً على المدى القصير، فإن الأسواق عادة ما تتفاعل سريعاً مع مثل هذه التطورات، خاصة في ظل ارتباط الاقتصاد الإماراتي بشكل وثيق بقطاع الطاقة. وقد يدفع هذا القرار المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم، خصوصاً في الأسهم المرتبطة بالنفط والغاز.

## أسهم الطاقة تدعم التوازن

وفي هذا السياق، برزت أسهم قطاع الطاقة كأحد العوامل التي ساهمت في

شهدت تعاملات سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال جلسة الخميس تراجعاً ملحوظاً، في ظل ضغوط بيعية طالت شريحة واسعة من الأسهم، رغم استمرار النشاط المرتفع في التداولات، وأغلق المؤشر العام منخفضاً بنسبة 1.2% بما يعادل 122 نقطة ليستقر عند مستوى 9779 نقطة، في إشارة إلى حالة من الحذر التي تسيطر على المستثمرين، خاصة مع تداخل العوامل المحلية والعالمية المؤثرة في اتجاهات السوق.

وعلى صعيد حركة الأسهم، عكست الجلسة ميلاً واضحاً نحو التراجع، حيث انخفضت أسهم 61 شركة من أصل 99 شركة تم التداول عليها، مقابل ارتفاع 24 شركة فقط، فيما استقرت 14 شركة دون تغيير. هذا التوزيع يعكس اتساع نطاق الضغوط البيعية، وعدم اقتصرها على قطاع محدد، بل امتدادها إلى معظم القطاعات القيادية والخدمية.

## سيولة نشطة رغم التراجع

ورغم الأداء السلبي للمؤشر، فإن السيولة المتداولة بقيت عند مستويات قوية، إذ بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.84 مليار درهم، ما يشير إلى استمرار اهتمام المستثمرين بالسوق، سواء من خلال عمليات إعادة تمركز أو اقتناص فرص عند مستويات سعرية منخفضة. وغالباً ما تعكس مثل هذه المستويات من السيولة وجود تحركات مؤسسية، خاصة في ظل التقلبات الحالية.

## تأثير القرار النفطي

وجاءت هذه التراجعات في توقيت حساس، بالترزامن مع إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة هذا الأسبوع قرارها بالخروج من منظمة أوبك وتحالف أوبك+، على أن يدخل القرار حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من مايو 2026، ويعد هذا القرار من العوامل الجوهرية التي قد تؤثر على معنويات المستثمرين، نظراً لما يحمله من دلالات

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة	الترتيب
6.02%	1.76	1.66	بلدكو	1
3.65%	20.44	19.72	إيزي ليس	2
3.10%	5.66	5.49	أدنوك للحفر	3
2.67%	1.92	1.87	إنفيكتوس للإستثمار	4
1.85%	1.10	1.08	إمستيل	5
1.69%	2.40	2.36	جي اف اتش للالية	6
1.69%	2.41	2.37	ريسبونس بلس القابضة	7
1.64%	7.45	7.33	بناء السفن	8
1.20%	3.37	3.33	أدنوك للغاز	9
0.94%	1.07	1.06	رأس الخيمة العقارية	10

## أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة	الترتيب
5.00%	0.04	0.04	بنك الاستثمار	1
4.96%	0.90	0.95	دانة غاز	2
4.94%	21.92	23.06	أبوظبي الإسلامي	3
4.78%	1.99	2.09	أمريكانا للمطاعم	4
4.46%	7.71	8.07	الدار العقارية	5
4.36%	17.56	18.36	أبوظبي الأول	6
3.52%	19.16	19.86	إن إم دي سي جروب	7
3.48%	1.94	2.01	الصير مارين	8
3.35%	2.31	2.39	طاقة	9
3.11%	1.87	1.93	الواحة كابيتال	10

# الإمارات تطلق خدمة فتح الحسابات المصرفية الرقمية للزوار عبر مبادرة «الهوية السياحية»



أعلن مصرف الإمارات المركزي، بالتعاون مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، وبنك أبوظبي التجاري، عن استكمال إطلاق مبادرة «الهوية السياحية»، التي تتيح للزوار غير المقيمين فتح حسابات مصرفية رقمية بشكل فوري وأمن، اعتماداً على الهوية السياحية الرقمية.

وتعد هذه الخطوة محطة متقدمة في مسار التحول الرقمي وتعزيز الشمول المالي في دولة الإمارات، إذ تمكن الزائر من الحصول على هوية رقمية موثوقة فور وصوله إلى الدولة، بالاعتماد على تقنيات متقدمة تشمل القياسات الحيوية والتعرف على الوجه، التي طورتها الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ. وتدمج المبادرة بين منصة الهيئة وتطبيق بنك أبوظبي التجاري للهواتف الذكية، لتوفير تجربة مصرفية رقمية متكاملة، تسمح بفتح الحسابات خلال دقائق، إلى جانب الحصول على بطاقات خصم رقمية وخدمات مصرفية أساسية للاستخدام الفوري. وتأتي هذه المبادرة في إطار توجهات الدولة نحو بناء اقتصاد رقمي متكامل يعتمد على حلول الدفع الحديثة، وتقليل الاعتماد على النقد، وتعزيز حماية المستهلك، بما

بدوره، أكد علاء عريقات، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي التجاري، أن المبادرة تمثل خطوة مهمة في تطوير القطاع المالي، موضحاً أنها تعكس تكامل الابتكار المصرفي مع تطلعات الاقتصاد السياحي، وتسهم في تعزيز تنافسية دولة الإمارات وجاذبيتها كمركز عالمي للابتكار المالي والخدمات الرقمية.

دون الحاجة إلى الوثائق التقليدية، عبر الاعتماد على تقنيات التعريف البيومتري والذكاء الاصطناعي ضمن منظومة UAEKYC. وأشار إلى أن هذه المنظومة تعد من المبادرات الرائدة إقليمياً، إذ تسهم في تسهيل حصول الزوار على الخدمات المختلفة وتعزيز جودة تجربتهم داخل الدولة.

للدفع الفوري، بما يعزز سهولة ممارسة الأعمال ويقدم تجربة مصرفية مرنة للزوار منذ لحظة وصولهم. من جانبه، أوضح اللواء سهيل جمعة الخيلي، مدير عام الجنسية بالإمارة في الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، أن منظومة الهوية السياحية تمثل نموذجاً مبتكراً يتيح تقديم الخدمات

بدعم مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي متقدم. وقال سيف حميد الظاهري، مساعد محافظ مصرف الإمارات المركزي للعمليات المصرفية والخدمات المساندة، إن المبادرة تعكس التزام الدولة بتطوير منظومة مالية رقمية آمنة، مشيراً إلى ربطها بخدمات الدفع الوطنية مثل «جيبون» ومنصة «آني»

## المؤشر يفقد 95 نقطة رغم إجراءات الحماية

## سوق دبي تحت ضغط بيعي واسع

تداولاته نحو 66 مليون سهم، رغم تراجعته بنسبة 1.1% ليغلق عند 0.890 درهم. ويعكس هذا النشاط المرتفع استمرار اهتمام المستثمرين بالسهم، لكنه في الوقت نفسه يعكس ضغوطاً بيعية واضحة على المدى القصير.

## إجراءات تنظيمية

في سياق متصل، تواصل أسواق المال في دولة الإمارات، بما فيها سوقا دبي وأبوظبي، تطبيق إجراءات احترازية مؤقتة، تتمثل في خفض الحد الأقصى للتراجع السعري اليومي إلى 5% بدلاً من 10%. وتهدف هذه الخطوة إلى الحد من التقلبات الحادة، وتعزيز ثقة المستثمرين، خاصة في الفترات التي تشهد ضغوطاً بيعية مرتفعة.

## استقرار السوق

تعكس هذه الإجراءات توجهها واضحاً من الجهات التنظيمية نحو الحفاظ على استقرار الأسواق، ومنع حدوث تراجع حادة قد تؤثر سلباً على ثقة المستثمرين. كما أن مراجعة هذا القرار بشكل دوري تشير إلى مرونة في التعامل مع تطورات السوق، بما يحقق التوازن بين حرية التداول وحماية المستثمرين.

## مرحلة من الضغوط التصحيحية

في المجمل، يواجه سوق دبي المالي مرحلة من الضغوط التصحيحية، مدفوعة بعوامل نفسية وسلوكية أكثر من كونها مرتبطة بأساسيات الشركات. وبينما تستمر السيولة في التدفق، إلا أن توجهها الحذر يعكس ترقب المستثمرين لأي إشارات إيجابية قد تدفع السوق لاستعادة زخمه، وحتى ذلك الحين، تبقى التحركات محدودة ضمن نطاق ضيق، في ظل توازن هش بين الضغوط البيعية ومحاولات التماسك.

0.3% إلى 7.14 درهم، في حين تراجع سهم أملاك للتمويل بنسبة 1.1% ليغلق عند 1.88 درهم. في المقابل، ظهرت بعض المحاولات المحدودة للصعود، حيث ارتفع سهم أليك القابضة بنسبة 2.2% ليغلق عند 1.37 درهم، إلا أن هذه المكاسب لم تكن كافية لتعويض الخسائر الواسعة في بقية السوق.

## نشاط التداول

تصدر سهم طلبات هولدينغ قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الكمية، حيث بلغت

استمرار النشاط في السوق، ولكن بطابع دفاعي. فالمستثمرون لم يغادروا السوق بالكامل، بل أعادوا تموضعهم بشكل أكثر تحفظاً، مع التركيز على إدارة المخاطر في ظل التقلبات الحالية.

## الأسهم القيادية

تعرضت الأسهم الكبرى لضغوط ملحوظة، وفي مقدمتها سهم إعمار العقارية الذي تراجع بنسبة 4.4% ليغلق عند 11.80 درهم، مع تداولات قاربت 33 مليون سهم، ما شكّل أحد أبرز العوامل الضاغطة على المؤشر. كما انخفض سهم بنك دبي الإسلامي بنسبة

الغالبية العظمى من الأسهم أداءً سلبياً. فقد تراجعت أسهم 41 شركة من أصل 59 شركة تم تداولها، مقابل ارتفاع 10 شركات فقط، فيما استقرت 8 شركات دون تغيير. هذا التوزيع يعكس اختلالاً واضحاً في التوازن بين قوى العرض والطلب، حيث غلبت عمليات البيع على قرارات الشراء، خاصة في الأسهم القيادية.

## السيولة المتداولة

ورغم التراجع، حافظت السيولة على مستويات جيدة نسبياً، إذ بلغت قيمة التداولات نحو 955 مليون درهم، وهو ما يشير إلى

أنهى سوق دبي المالي تعاملات جلسة الخميس على تراجع ملحوظ، في ظل موجة بيع واسعة طالت معظم الأسهم، لتؤكد استمرار حالة الحذر التي تسيطر على المستثمرين في الأسواق الإقليمية. فقد انخفض المؤشر العام بنسبة 1.6%، ما يعادل 95 نقطة، ليغلق عند مستوى 5766 نقطة، في أداء يعكس ضغوطاً بيعية واضحة رغم محاولات التماسك خلال الجلسة.

## ضغط السوق

جاء هذا التراجع مدفوعاً بضعف شهية المخاطرة لدى المستثمرين، حيث سجلت

الشركة	2026/04/30	2026/04/29	التغير
1 بي اتش ام كابيتال للخدمات المالية	1.17	1.24	5.98%
2 مزايا	0.90	0.93	3.33%
3 أليك القابضة	1.34	1.37	2.24%
4 بنك السلام - البحرين	2.08	2.11	1.44%
5 الفردوس القابضة	0.28	0.29	1.42%
6 إمباور	1.54	1.55	0.65%
7 أرامكس	1.78	1.79	0.56%
8 دبي التجاري	9.20	9.24	0.43%
9 الأنصاري للخدمات المالية	0.96	0.96	0.21%

الشركة	2026/04/30	2026/04/29	التغير
1 الإمارات ريم للاستثمار	2.34	2.23	4.70%
2 وطنية دق	2.15	2.05	4.65%
3 العربية للطيران	5.18	4.95	4.44%
4 إعمار	12.34	11.80	4.38%
5 سينيس	1.22	1.18	3.28%
6 اكتتاب	0.47	0.45	3.22%
7 إعمار للتطوير	15.02	14.58	2.93%
8 الإنمار القابضة	0.21	0.20	2.93%
9 أمان	0.36	0.35	2.80%
10 سالك	5.76	5.60	2.78%

## بدعم الأسهم القيادية والسيولة النشطة

## سوق مسقط يختتم الأسبوع بمكاسب قوية

تصدر قطاع الخدمات المكاسب بـ 1.25% مدفوعاً بصعود أبراج وأسياد

إغلاق عند 8369 نقطة مع مكاسب تتجاوز 100 نقطة في ختام الأسبوع

تقييماً مقارنة بنظيراتها في السوق. حالة من التماسك الإيجابي

بشكل عام، يعكس أداء سوق مسقط في جلسة نهاية الأسبوع حالة من التماسك الإيجابي، مدفوعة بارتفاع جماعي للقطاعات وزخم قوي للأسهم القيادية، إلى جانب تحسن في قيم التداول. ورغم بعض التباين في أداء القطاعات، خاصة داخل الصناعة، إلا أن الاتجاه العام للسوق يبقى صاعداً على المدى القصير. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة من النشاط خلال الجلسات المقبلة، في حال استمرار تدفق السيولة واحتفاظ الأسهم القيادية بزخمها، خاصة في ظل استقرار العوامل الاقتصادية الإقليمية والدولية.

الحجم والقيمة، حيث تم تداول نحو 82.09 مليون سهم بقيمة بلغت 21.19 مليون ريال، ما يؤكد استمرار اهتمام المستثمرين بالقطاع المصرفي، رغم كونه الأقل ارتفاعاً بين القطاعات.

## أداء قوي لقطاع التأمين يعزز المالي

رغم أن القطاع المالي كان الأقل ارتفاعاً بنسبة 0.49%، إلا أنه شهد أداءً لافتاً لبعض مكوناته، حيث تصدر سهم «ظفار للتأمين» قائمة الارتفاع بنسبة 9.76%، تلاه سهم «مسقط للتأمين» بنسبة 9.48%. ويشير هذا الأداء القوي لأسهم التأمين إلى تحسن التوقعات بشأن القطاع، وربما إلى تحركات استثمارية تستهدف اقتناص الفرص في شركات التأمين التي قد تكون أقل

## السيولة ترتفع رغم تراجع الأحجام

على صعيد التداولات، شهدت السوق تراجعاً طفيفاً في حجم التداولات بنسبة 0.11%، ليبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة 264.05 مليون سهم، مقارنة بـ 264.32 مليون سهم في الجلسة السابقة، وهو ما يشير إلى استقرار نسبي في وتيرة التداول. في المقابل، ارتفعت قيمة التداولات بشكل ملحوظ بنسبة 15.53%، لتصل إلى 88.51 مليون ريال عماني، مقارنة بـ 76.61 مليون ريال عماني، في جلسة الأربعاء، ما يعكس توجه السيولة نحو الأسهم ذات القيمة المرتفعة، خاصة القيادية منها. وتصدر سهم «بنك صحار الدولي» قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث

## تباين داخل قطاع الصناعة رغم المكاسب

شهد قطاع الصناعة ارتفاعاً بنسبة 0.76%، مدفوعاً بصعود سهم «مطاحن صلالة» بنسبة 6.56%، إلى جانب ارتفاع سهم «الكروم العمانية» بنسبة 5.56%، وهو ما ساهم في دعم أداء القطاع بشكل عام. ورغم هذه المكاسب، لم يخل القطاع من بعض الضغوط، حيث تصدر سهم «صناعة مواد البناء» قائمة التراجعات بنسبة 8.43%، ما حدّ من التباين في الأداء بين مكوناته. ويعكس هذا التباين اختلاف توجهات المستثمرين داخل القطاع، بين الإقبال على بعض الشركات وتراجع الثقة في أخرى، بحسب نتائجها أو توقعات أدائها.

## الأسهم القيادية تقود الزخم الصعودي

لعبت الأسهم القيادية دوراً محورياً في دعم أداء السوق، حيث سجل سهم «أبراج لخدمات الطاقة» ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 5.41%، ليكون من أبرز الارتفاعات في قطاع الخدمات، في حين صعد سهم «أسياد للنقل البحري» بنسبة 2.77%، ما عزز من أداء القطاع بشكل عام. ويعكس هذا الأداء القوي للأسهم القيادية استمرار اهتمام المستثمرين بالمرافق الكبرى ذات الأساسيات المتينة، والتي غالباً ما تُعد مؤشراً على اتجاهات السوق. كما أن تحركات هذه الأسهم تعكس ثقة المستثمرين في مستقبل هذه الشركات، خاصة في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية والطلب على خدمات الطاقة والنقل.

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية تعاملات جلسة الخميس، آخر جلسات الأسبوع، على ارتفاع قوي بنسبة 1.23%، ليغلق عند مستوى 8,369.48 نقطة، محققاً مكاسب بلغت 101.34 نقطة مقارنة بإغلاق جلسة الأربعاء. ويعكس هذا الأداء الإيجابي حالة من التفاؤل في أوساط المستثمرين، مدفوعة بصعود جماعي للقطاعات الرئيسية، في مقدمتها قطاع الخدمات الذي تصدر المشهد من حيث نسبة الارتفاع. وجاء هذا الصعود في ظل تحسن شهية المخاطرة لدى المستثمرين، وتزايد الإقبال على الأسهم القيادية التي قادت دفعة الارتفاع، ما ساهم في تعزيز ثقة السوق ودفع المؤشر إلى تحقيق مكاسب ملموسة بنهاية الأسبوع.

## أكثر الشركات انخفاً

الشركة	2026/04/30	2026/04/29	التغير
1 صناعة مواد البناء	0.076	0.083	8.43%
2 البنك الأهلي	0.187	0.190	1.58%
3 مسقط للتمويل	0.073	0.074	1.35%
4 مسقط للغازات	0.151	0.153	1.31%
5 الشرقية للاستثمار	0.113	0.114	0.88%
6 المدينة تكافل	0.122	0.123	0.81%
7 جلفار للهندسة و للقاولات	0.178	0.179	0.56%
8 ريسوت للإسمنت	0.189	0.190	0.53%
9 الباطنة للطاقة	0.197	0.198	0.51%
10 سيميكورب صلالة	0.240	0.241	0.41%

## أكثر الشركات ارتفاعاً

الشركة	2026/04/30	2026/04/29	التغير
1 ظفار للتأمين	0.371	0.338	9.76%
2 أبراج لخدمات الطاقة	0.448	0.425	5.41%
3 فولتامب للطاقة	1.870	1.800	3.89%
4 بركاء لتحلية المياه	0.176	0.170	3.53%
5 اسياد	0.297	0.289	2.77%
6 عمان كلورين	0.210	0.205	2.44%
7 شركة أوكيو لشبكات الغاز	0.273	0.267	2.25%
8 بنك نزوي	0.154	0.151	1.99%
9 بنك ظفار	0.219	0.215	1.86%
10 بنك صحار	0.238	0.234	1.71%

## المؤشر العام انخفض بنسبة 1.17% رغم تحسن التداولات

## بورصة قطر تتراجع تحت ضغط الفائدة وتباين السيولة

طويل الأجل. أما من حيث السيولة، فقد تصدر سهم «استثمار القابضة» بقيمة 97.69 مليون ريال، في إشارة إلى استمرار التركيز عليه رغم التراجع السعري.

## إعادة تموضع

هذه التحركات تعكس مرحلة انتقالية في السوق، حيث يقوم المستثمرون بإعادة توزيع أصولهم بين الأسهم المختلفة، بناءً على توقعاتهم للأداء المستقبلي. كما أن ارتفاع عدد الصفقات إلى 38.39 ألف صفقة، مقارنة بـ35.49 ألف صفقة في الجلسة السابقة، يشير إلى زيادة النشاط والمضاربة في السوق.

## سلوك المستثمرين

في ظل هذه المعطيات، يمكن ملاحظة تحول في سلوك المستثمرين، حيث يتجه البعض إلى تقليل المخاطر من خلال الخروج من الأسهم ذات الحساسية العالية للفائدة، بينما يبحث آخرون عن فرص في الأسهم التي تتمتع بأساسيات قوية أو نتائج مالية إيجابية. هذا التباين في السلوك يخلق حالة من التذبذب في السوق، ويزيد من صعوبة التنبؤ بالاتجاهات قصيرة الأجل.

## العوامل العالمية

لا يمكن فصل أداء بورصة قطر عن السياق العالمي، حيث تلعب التطورات الاقتصادية الدولية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات الأسواق. فاستمرار أسعار الفائدة المرتفعة، إلى جانب التوترات الجيوسياسية وتقلب أسعار النفط، يشكل بيئة معقدة للمستثمرين. وفي هذا الإطار، تصبح الأسواق الناشئة، ومنها السوق القطري، أكثر عرضة لتقلبات التدفقات المالية.

## التوازن الحذر بين العوامل الإيجابية والسلبية

في المحصلة، يعكس تراجع بورصة قطر في جلسة الخميس حالة من التوازن الحذر بين العوامل الإيجابية والسلبية. فبينما تدعم السيولة المرتفعة والنشاط التداولي فرص التعافي، تظل الضغوط الناتجة عن السياسة النقدية العالمية عاملاً رئيسياً في تحديد اتجاه السوق. وفي ظل هذه المعطيات، يبقى المستثمر أمام مشهد معقد يتطلب قراءة دقيقة وتحليلاً مستمراً لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

الأسهم التي استفادت من نتائج مالية إيجابية، فقد تصدر سهم «استثمار القابضة» قائمة التراجعات بنسبة 4.32%، رغم تسجيله نمواً قوياً في الأرباح الفصلية بنسبة 90%، وهو ما يشير إلى أن السوق قد يكون قام بتسعير هذه النتائج مسبقاً.

## الأسهم الراجعة

في المقابل، تصدر سهم «العام» قائمة الارتفاعات بنسبة 9.02%، مدعوماً بزيادة أرباحه بنسبة 28.6% في الربع الأول. ويعكس هذا الأداء أهمية النتائج المالية في تحديد اتجاهات الأسهم، خاصة في ظل بيئة اقتصادية متقلبة. كما يبرز دور الأخبار الجوهرية، مثل خطط الإدراج أو التوسع، في تحفيز الطلب على الأسهم.

## نشاط الكميات

على مستوى الكميات، جاء سهم «بلدنا» في مقدمة النشاط بحجم تداول بلغ 42.29 مليون سهم، ما يعكس اهتمام المستثمرين بهذا السهم، سواء من ناحية المضاربة أو الاستثمار

الجلسة السابقة، كما زادت أحجام التداول إلى 199.21 مليون سهم، مقابل 196.12 مليون سهم، ويعكس هذا الارتفاع في النشاط وجود عمليات إعادة تموضع للمحافظ الاستثمارية، حيث يسعى المستثمرون إلى تعديل مراكزهم بما يتناسب مع المتغيرات الجديدة في السوق.

## ديناميكية السيولة

اللافت أن ارتفاع السيولة لم يكن مصحوباً بارتفاع في المؤشر، وهو ما يشير إلى أن جزءاً كبيراً من التداولات كان مدفوعاً بعمليات بيع، أو تدوير بين الأسهم. كما بلغ إجمالي السيولة في السوق 619.99 مليون ريال، متضمناً صفقة على سوق السندات بقيمة 50 مليون ريال، ما يعكس تنوع الأدوات الاستثمارية المستخدمة من قبل المتعاملين.

## توزيع الأسهم

من بين 51 سهماً نشطاً، تراجعت أسعار 40 سهماً، مقابل ارتفاع 11 سهماً، واستقرار 5 أسهم. هذا التوزيع يعكس هيمنة الاتجاه البيعي على السوق، مع وجود فرص انتقائية في بعض

في ظل ارتباطه بأسعار الطاقة والطلب الصناعي العالمي. كما شهدت قطاعات أخرى مثل البنوك والخدمات المالية والعقار ضغطاً متفاوتاً، نتيجة إعادة تقييم المستثمرين لمستويات المخاطر والعوائد.

## استثناء التأمين

في المقابل، برز قطاع التأمين كأحد النقاط المضيئة في الجلسة، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 1.01%. ويعكس هذا الأداء توجه المستثمرين نحو القطاعات الدفاعية التي تتمتع باستقرار نسبي في الإيرادات، خاصة في فترات عدم اليقين الاقتصادي. كما أن تحسن نتائج بعض شركات التأمين، وارتفاع أرباحها الفصلية، ساهم في تعزيز ثقة المستثمرين بهذا القطاع.

## نشاط التداول

رغم التراجع في المؤشر، شهدت السوق نشاطاً ملحوظاً على مستوى السيولة وأحجام التداول. فقد ارتفعت السيولة إلى نحو 569.94 مليون ريال، مقارنة بـ482.09 مليون ريال في

أغلقت بورصة قطر تعاملات جلسة الخميس على انخفاض ملحوظ، في انعكاس مباشر لتأثيرات البيئة النقدية العالمية، بعد قرار تثبيت أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وما تبعه من خطوة مماثلة من مصرف قطر المركزي. هذا التزامن بين السياسة النقدية العالمية والمحلية أعاد تشكيل سلوك المستثمرين داخل السوق القطري، ودفع المؤشر العام للتراجع بنسبة 1.17%، فاقداً نحو 123.91 نقطة ليستقر عند مستوى 10487.91 نقطة. ويعكس هذا الأداء حالة من الحذر المسيطرة على المتعاملين، وسط تساؤلات حول اتجاهات السيولة وتكلفة التمويل خلال الفترة المقبلة.

## أداء القطاعات

على مستوى القطاعات، كان التراجع واسع النطاق، حيث انخفضت ستة قطاعات رئيسية، تصدرها قطاع الصناعات الذي تراجع بنسبة 1.43%. ويُعد هذا القطاع من أكثر القطاعات حساسية للتغيرات الاقتصادية العالمية، خاصة

## أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة
(4.32%)	3.945	4.123	1 استثمار القابضة
(4.25%)	2.278	2.379	2 مقدم القابضة
(3.86%)	3.240	3.370	3 ميرة
(3.26%)	2.700	2.791	4 بنك الدوحة
(3.07%)	0.852	0.879	5 إزدان القابضة
(2.50%)	5.180	5.313	6 مجمع للتاعي
(2.37%)	1.935	1.982	7 لشا
(2.24%)	4.280	4.378	8 ناقلات
(1.98%)	1.186	1.210	9 مسعيد
(1.98%)	2.225	2.270	10 التحويلية

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة
9.02%	1.800	1.651	1 العامة
7.83%	2.480	2.300	2 السينما
2.15%	0.761	0.745	3 قطر وعمان
0.92%	2.190	2.170	4 مخازن
0.61%	2.293	2.279	5 قطر للتأمين
0.29%	10.310	10.280	6 لللاحة
0.26%	0.778	0.776	7 السلام
0.25%	2.807	2.800	8 الاسمنت
0.08%	8.512	8.505	9 الإسلامية
0.07%	1.489	1.488	10 الطبية

## زخم الأسهم القيادية يدفع المؤشر نحو مستويات جديدة

## بورصة البحرين تواصل الصعود

استهداف مستويات أعلى خلال الفترة المقبلة، خاصة إذا ما شهدت السوق تدفقات سيولة أكبر، أو صدرت أخبار إيجابية تتعلق بنتائج الشركات أو الاقتصاد الكلي.

في المقابل، تبقى التحديات قائمة، خصوصاً في ظل التقلبات العالمية وتأثيرات السياسات النقدية، ما يدفع المستثمرين إلى تبني استراتيجيات أكثر حذراً، تقوم على الانتقاء الدقيق للأسهم بدلاً من التوسع في المخاطر. يمكن القول إن بورصة البحرين تسير حالياً في مسار صاعد معتدل، تقوده الأسهم القيادية بدعم من القطاعات الرئيسية، مع تحسن تدريجي في مستويات التداول. ورغم محدودية السيولة، إلا أن استقرار الأداء يعكس ثقة نسبية لدى المستثمرين، قد تمهد لموجة صعود أوسع في حال توافر محفزات إضافية خلال الفترة المقبلة.

تواصل تحقيق مكاسب للجلسة الثانية على التوالي، وإن بوتيرة أبطأ. كما شهدت جلسة الأوسد تداولات أقل من حيث الحجم والقيمة، حيث بلغت 2.24 مليون سهم بقيمة 1.14 مليون دينار، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في السيولة خلال جلسة الخميس، رغم بقائها دون المستويات المرتفعة.

## قراءة في الاتجاه العام

يعكس الأداء الحالي لبورصة البحرين حالة من التوازن بين قوى الشراء والبيع، حيث يميل المستثمرون إلى التركيز على الأسهم القيادية ذات الأداء المستقر، في ظل غياب محفزات قوية تدفع السوق نحو ارتفاعات حادة. كما أن استمرار الارتفاع، ولو بشكل تدريجي، يعزز من احتمالات

بلغت 1.53 مليون دينار بحريني، موزعة على 218 صفقة. وتصدر سهم بنك السلام قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث الحجم، بتداولات بلغت 2.51 مليون سهم، ما يعكس اهتماماً واضحاً من قبل المستثمرين بهذا السهم، سواء لأغراض استثمارية أو مضاربة. كما جاء سهم مجموعة جي إف إنتش المالية في المرتبة الثانية من حيث النشاط، بتداول نحو 2.49 مليون سهم، وهو ما يشير إلى استمرار جاذبية هذا السهم في السوق، خاصة مع ارتباطه بالاستثمارات الإقليمية.

## مقارنة بالأداء السابق

يُذكر أن بورصة البحرين كانت قد أنهت جلسة يوم الأربعاء على ارتفاع أكبر نسبياً بلغ 0.48%، عند مستوى 1967 نقطة، ما يعني أن السوق

البحرين ارتفاعاً بنسبة 1.05%، مستفيداً من توقعات إيجابية مرتبطة بنشاط الموانئ والخدمات اللوجستية. وجاء سهم بنك السلام ضمن قائمة الأسهم المرتفعة بنسبة 0.92%، فيما حقق سهم بيبون مكاسب بنسبة 0.43%، ليكمل قائمة الأسهم الداعمة للمؤشر. هذا الأداء الجماعي للأسهم القيادية يعكس وجود توجه واضح نحو الاستثمار في الشركات ذات الأساسيات القوية، خصوصاً في ظل التحديات الاقتصادية العالمية.

## حركة التداول

على صعيد التداولات، شهدت الجلسة نشاطاً ملحوظاً في بعض الأسهم، رغم بقاء السيولة عند مستويات محدودة نسبياً. فقد بلغ إجمالي حجم التداول نحو 5.87 مليون سهم، بقيمة إجمالية

القطاع المالي، وقطاع الاتصالات، بالإضافة إلى قطاع الصناعات. ويُعد القطاع المالي المحرك الرئيسي للسوق، نظراً لثقل الشركات المدرجة فيه وتأثيرها المباشر على المؤشر العام. كما أن قطاع الاتصالات ساهم في دعم الأداء، مدفوعاً بتحركات إيجابية في أسهمه، في حين أظهر قطاع الصناعات أداءً متمسكاً يعكس استقراراً في النشاط الاقتصادي المرتبط به.

## الأسهم القيادية

برزت أربعة أسهم رئيسية في قيادة موجة الصعود خلال جلسة الخميس، حيث تصدر سهم بنك البحرين الوطني قائمة الراجين بنسبة 1.42%، مدعوماً بعمليات شراء انتقائية تعكس ثقة المستثمرين في أدائه المالي. كما سجل سهم إيه بي إم تيرمينالز

أنهت بورصة البحرين جلسة تداولات الخميس على ارتفاع ملحوظ، في استمرار لحالة التعافي التدريجي التي تشهدها السوق خلال الأيام الأخيرة. هذا الصعود، وإن كان محدوداً من حيث النسبة، يعكس حالة من الاستقرار النسبي في معنويات المستثمرين، خصوصاً مع تحسن أداء عدد من الأسهم القيادية التي لعبت دوراً رئيسياً في دعم المؤشر العام. وقد تمكن المؤشر من الإغلاق عند مستوى 1972 نقطة، مقترّباً بشكل تدريجي من الحاجز النفسي المهم عند 2000 نقطة، وهو ما يعكس إمكانية استمرار الاتجاه الصاعد في حال تواصل الدعم من الأسهم الكبرى.

## القطاعات الداعمة

جاء الارتفاع مدعوماً بشكل رئيسي من ثلاثة قطاعات أساسية، وهي

## أكثر الشركات انخفاضاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة
(1.02%)	0.390	0.394	1 الأسواق الحرة
(0.45%)	0.880	0.884	2 ألبا
(0.18%)	0.549	0.550	3 بي أم أم أي
(0.17%)	0.599	0.600	4 بنك جي إف إنتش

## أكثر الشركات ارتفاعاً

التغير	2026/04/30	2026/04/29	الشركة
1.42%	0.500	0.493	1 البحرين الوطني
1.05%	0.960	0.950	2 اي بي إم تيرمينالز
0.92%	0.219	0.217	3 بنك السلام
0.43%	0.462	0.460	4 بيبون ش.م.ب



تباين حاد يعكس صراع الأسواق مع عدم اليقين

# وول ستريت بين ضغوط النفط وتشدد الفيدرالي

1 انقسام نادر داخل الاحتياطي الفيدرالي يربك توقعات الأسواق

2 الأسواق تدخل مرحلة ترقب حاسمة بانتظار إشارات السياسة والاقتصاد

في المقابل، تأتي التطورات الجيوسياسية، خاصة في الشرق الأوسط، لتضيف طبقة جديدة من التعقيد، حيث يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة نتيجة التوترات إلى تغذية التضخم مجدداً، وهو ما قد يُضعف فعالية السياسات النقدية أو يُجبر البنوك المركزية على الإبقاء على موقف متشدد لفترة أطول. هذا التداخل يخلق ما يمكن وصفه بـ«حلقة ضغط مزدوجة»، حيث تحاول السياسة النقدية تهدئة الاقتصاد، بينما تدفعه العوامل الخارجية في الاتجاه المعاكس.

## تراجع السيولة وزيادة التقلبات

ساهمت حالة الترقب والحذر التي تسيطر على المستثمرين في تراجع واضح بمستويات السيولة داخل الأسواق، حيث يفضل عدد كبير من المتعاملين تقليص نشاطهم وانتظار وضوح الصورة قبل اتخاذ قرارات استثمارية جديدة. هذا التراجع في السيولة لا يعني فقط انخفاض أحجام التداول، بل يؤدي أيضاً إلى تضخيم حركة الأسعار، إذ تصبح الأسواق أكثر حساسية لأي أوامر بيع أو شراء، حتى وإن كانت محدودة نسبياً. وفي مثل هذه البيئة، يمكن لتحركات صغيرة أن تُحدث تقلبات ملحوظة، خاصة في ظل غياب اتجاه واضح يقود السوق، ما يزيد من حالة عدم الاستقرار ويجعل التداولات اليومية أكثر تقلباً.

## إعادة تموضع المحافظ الاستثمارية

تشهد الأسواق في الوقت الحالي عملية إعادة تموضع تدريجية ولكن واسعة النطاق للمحافظ الاستثمارية، حيث يعيد المستثمرون تقييم مزيج الأصول لديهم في ضوء المتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية. هذا التحول لا يقتصر على الخروج من الأسهم أو الدول في السندات، بل يشمل إعادة توزيع دقيقة بين القطاعات والأدوات المالية المختلفة، مثل زيادة الانكشاف على السلع أو الأصول الدفاعية مقابل تقليص المراكز في القطاعات الأكثر حساسية للنمو. ويعكس هذا السلوك إدراكاً متزايداً بأن المرحلة الحالية تتطلب مرونة أعلى واستراتيجيات أكثر توازناً، بدلاً من الاعتماد على رهانات أحادية الاتجاه كما كان الحال في فترات الاستقرار.

## دور الشركات الكبرى في توجيه السوق

لا تزال الشركات الكبرى، وخاصة في قطاع التكنولوجيا، تمثل حجر الزاوية في تحديد اتجاه الأسواق، نظراً لتقلها الكبير في المؤشرات وتأثيرها المباشر على معنويات المستثمرين. فنتائج هذه الشركات لا تُقرأ فقط من زاوية أداؤها المالي، بل تُستخدم كمؤشر أوسع على صحة الاقتصاد واتجاهات الطلب والاستثمار. ومع اقتراب موسم إعلان نتائج الأعمال، تزداد حساسية السوق لأي مفاجآت إيجابية أو سلبية، حيث يمكن لتقرير واحد من شركة كبرى أن يدفع السوق بأكمله صعوداً أو هبوطاً. لذلك، يراقب المستثمرون هذه النتائج عن كثب باعتبارها بوصلة رئيسية لتحديد المسار القادم.



أداء القطاع التكنولوجي متقلباً، حيث يمكن لأي تغيير في السياسة النقدية أو التوقعات الاقتصادية أن يؤثر عليه بشكل سريع.

## مخاوف الإنفاق الاستهلاكي تعود

أحد أبرز المخاوف التي بدأت تظهر مجدداً هو احتمال تراجع الإنفاق الاستهلاكي، في ظل ارتفاع أسعار الطاقة واستمرار حالة عدم اليقين. فالمستهلك، الذي يُعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الأمريكي، قد يبدأ في تقليص نفقاته إذا استمرت الضغوط، ما سينعكس على أداء الشركات، خاصة في قطاعات التجزئة والخدمات. وقد أشار خبراء إلى أن تأثير هذه العوامل قد لا يظهر بشكل فوري، لكنه قد يتجلى في نتائج الأرباح القادمة، ما يجعل المستثمرين أكثر حذراً في تقييمهم للأفاق المستقبلية.

## الأسواق بين التشدد النقدي والمخاطر الخارجية

تجد الأسواق العالمية نفسها اليوم في نقطة تقاطع حساسة بين عاملين ضاغطين في الاتجاه نفسه، لكن بأليات مختلفة، وهما التشدد في السياسة النقدية من جهة، وتصاعد المخاطر الجيوسياسية من جهة أخرى. فمجلس الاحتياطي الفيدرالي، مثل غيره من البنوك المركزية الكبرى، لا يزال يركز على كبح التضخم عبر الإبقاء على أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة، أو حتى التلميح بإمكانية تشديد إضافي إذا استدعت الظروف. هذا التوجه يهدف إلى تهدئة الطلب وتقليل الضغوط السعرية، لكنه في الوقت ذاته يضغط على النمو الاقتصادي ويزيد من تكلفة التمويل للشركات والمستهلكين.

كثب أي تحركات عسكرية محتملة قد تؤدي إلى تصعيد إضافي. هذه المخاطر الجيوسياسية لا تؤثر فقط على أسعار النفط، بل تمتد إلى مجمل الأسواق المالية، حيث تدفع المستثمرين إلى تبني استراتيجيات أكثر تحفظاً. كما أن الاجتماعات التي عقدتها الإدارة الأمريكية مع شركات الطاقة الكبرى تشير إلى إدراك رسمي لحجم المخاطر، ومحاولة استباقية لاحتواء تداعيات أي اضطرابات محتملة في الإمدادات.

## التكنولوجيا تحاول الصمود

رغم الضغوط الواسعة، أظهرت بعض أسهم التكنولوجيا قدرة نسبية على الصمود، حيث استفادت من استمرار الطلب على الابتكار والتحول الرقمي، ما دعم أداء مؤشر ناسداك. ومع ذلك، فإن هذا الصمود لا يخلو من التحديات، إذ إن ارتفاع أسعار الفائدة يشكل ضغطاً على تقييمات هذا القطاع، الذي يعتمد بشكل كبير على التمويل والنمو المستقبلي. هذا التوازن بين عوامل الدعم والضغط يجعل

## النفط المرتفع يضغط على التوقعات

يُعد ارتفاع أسعار النفط أحد أبرز العوامل التي أثرت على معنويات المستثمرين، حيث أدى إلى زيادة المخاوف بشأن ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، ما قد ينعكس سلباً على أرباح الشركات في الفصول المقبلة. كما أن استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة لفترة طويلة قد يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للمستهلكين، وهو ما يمثل خطراً إضافياً على النمو الاقتصادي. وقد أشار محللون إلى أن استمرار التوترات في الشرق الأوسط، خاصة في ظل احتمالات تعطل الإمدادات، قد يبقي أسعار الطاقة مرتفعة، ما يضيف طبقة جديدة من التعقيد أمام الشركات والمستثمرين على حد سواء.

## التوترات الجيوسياسية تزيد الضبابية

التطورات في الشرق الأوسط، لا سيما فيما يتعلق بإيران، لعبت دوراً محورياً في تشكيل اتجاهات السوق، حيث يراقب المستثمرون عن

أغلقت الأسواق الأمريكية تعاملات الأربعاء على أداء متباين، في مشهد يعكس حالة التردد العميق التي تسيطر على المستثمرين، حيث تتقاطع عدة عوامل مؤثرة في وقت واحد، أبرزها قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي تثبتت أسعار الفائدة، إلى جانب الارتفاع الحاد في أسعار النفط، والتصاعد المستمر في التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. هذا التداخل بين السياسة النقدية والمخاطر الخارجية خلق بيئة معقدة، دفعت المستثمرين إلى إعادة تقييم مراكزهم الاستثمارية، دون وجود اتجاه واضح يقود السوق بشكل جماعي.

## تباين المؤشرات يعكس حالة الحيرة

أظهرت المؤشرات الرئيسية في وول ستريت أداءً متبايناً، حيث تراجع مؤشر داو جونز الصناعي بنحو 0.56 %، متأثراً بضعف أداء الأسهم الصناعية والقطاعات المرتبطة بالطاقة والتكاليف التشغيلية، في حين سجل مؤشر ستاندرد أند بورز 500 تراجعاً طفيفاً للغاية بنسبة 0.03 %، ما يعكس حالة من التوازن الهش بين قوى البيع والشراء داخل السوق. في المقابل، تمكن مؤشر ناسداك المجمع من تسجيل ارتفاع محدود بنسبة 0.06 %، مدعوماً بأداء بعض أسهم التكنولوجيا التي لا تزال تجذب المستثمرين رغم التحديات. هذا التباين لا يعكس اختلافاً في الأداء فقط، بل يكشف عن انقسام واضح في توجهات المستثمرين، حيث يتجه البعض إلى تقليص المخاطر، بينما يرى آخرون فرصاً انتقائية في بعض القطاعات، خاصة تلك المرتبطة بالنمو التكنولوجي.

## الفيدرالي يثبت الفائدة... لكن القلق يتصاعد

قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير لم يكن مفاجئاً من حيث المبدأ، لكنه حمل في طياته إشارات مقلقة للأسواق، خاصة مع الكشف عن انقسام داخلي نادر في لجنة السياسة النقدية، يُعد الأكبر منذ عام 1992. هذا الانقسام يعكس اختلافاً في الرؤى بين صناع القرار حول كيفية التعامل مع التضخم في ظل بيئة اقتصادية معقدة.

ففي حين يرى بعض الأعضاء ضرورة الاستمرار في تشديد السياسة النقدية لمواجهة الضغوط التضخمية، يفضل آخرون التريث لتجنب إبطاء النمو الاقتصادي بشكل مفرط. هذا التباين في المواقف يزيد من حالة الغموض، ويجعل الأسواق أكثر حساسية لأي تصريحات أو إشارات مستقبلية من الفيدرالي.

## جدول بأداء أهم 15 شركة أميركية

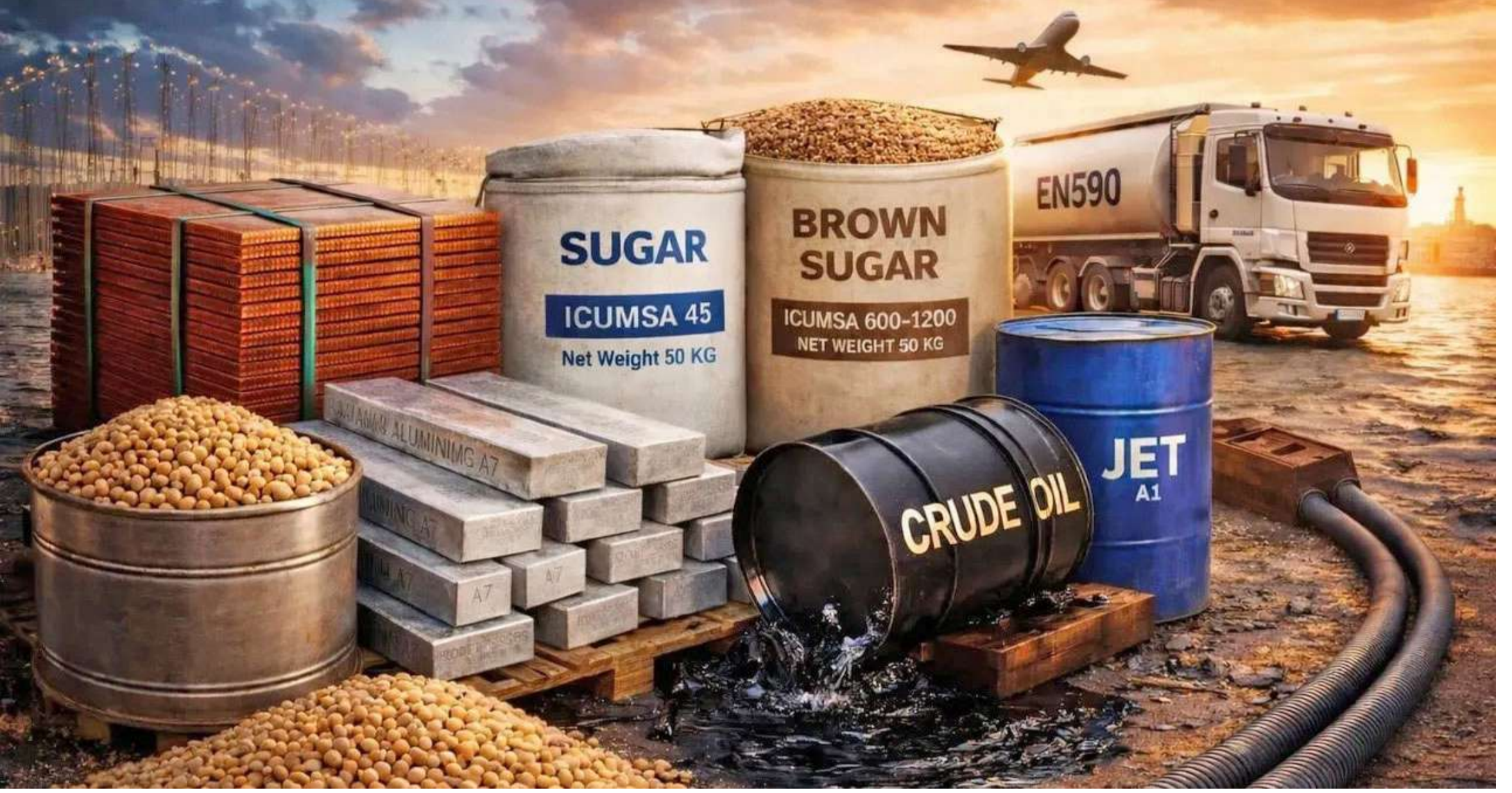
اسم	السعر	عالي	منخفض	التغيير %	التغيير %	الحجم	وقت
شركة بوينج	224.11	230.26	221.15	-6.61	-2.86%	6.38M	29/04
مجموعة شيفرون	192.22	192.62	189.50	+3.86	+2.05%	8.64M	29/04
شركة كاتربيلر	810.05	823.21	809.10	-7.82	-0.96%	2.57M	29/04
مجموعة مايكروسوفت	424.46	426.82	420.29	-4.79	-1.12%	38.29M	29/04
شركة والت ديزني	101.30	101.48	100.60	-0.17	-0.17%	5.53M	29/04
شركة سيسكو سيستمز	89.57	89.63	86.84	+2.71	+3.12%	15.43M	29/04
مجموعة غولدمان ساكس إنك	905.60	930.00	899.16	-20.95	-2.26%	1.73M	29/04
جي بي مورغان تشيس وشركاه	309.25	312.05	307.29	-2.20	-0.71%	8.03M	29/04
شركة كوكا كولا	78.87	79.28	78.19	+0.52	+0.66%	18.29M	29/04
شركة ماكدونالدز	290.08	292.51	289.30	-2.31	-0.79%	3.49M	29/04
شركة ميرك اند كو	110.95	111.23	107.90	+0.92	+0.84%	9.77M	29/04
مجموعة 3 إم	143.87	146.57	143.37	-2.16	-1.48%	3.76M	29/04
أبل	270.17	271.04	267.04	-0.54	-0.20%	30.05M	29/04
شركة أمازون دوت كوم	263.04	265.91	257.70	+3.34	+1.29%	72.37M	29/04
شركة أمجين	338.02	339.12	333.55	-1.55	-0.46%	2.52M	29/04

## الأسواق تنتظر وضوح الرؤية

في ظل هذا المشهد المتداخل، تبدو الأسواق وكأنها في حالة انتظار محسوبة، حيث يترقب المستثمرون إشارات أوضح من عدة جهات رئيسية قبل اتخاذ مواقف أكثر جرأة. وتشمل هذه الإشارات مسار السياسة النقدية، خاصة توجهات البنوك المركزية الكبرى بشأن الفائدة، إلى جانب تطورات الأوضاع الجيوسياسية، وعلى رأسها التوترات في الشرق الأوسط. كما تظل البيانات الاقتصادية، مثل معدلات التضخم والنمو، عاملاً حاسماً في تشكيل التوقعات. هذا الانتظار لا يعني الجمود، بل يعكس حالة من الحذر المنظم، حيث تتحرك الأسواق ضمن نطاقات ضيقة نسبياً إلى أن تتوفر معطيات كافية تسمح بتحديد اتجاه أكثر وضوحاً واستدامة.

## صدمة الإمدادات تعيد تشكيل الاقتصاد الدولي حتى 2027

## اضطرابات أسواق السلع تمتد عالمياً



## 5 التحول إلى الطاقة البديلة يصبح ضرورة اقتصادية لا خياراً

## 4 الدول الفقيرة الأكثر تضرراً من موجة ارتفاع أسعار السلع

## 3 البنوك المركزية مزدوجاً بين التضخم والنمو

## 2 قفزات قياسية في أسعار النفط والغاز منذ اندلاع الأزمة

## 1 مضيق هرمز يتحول إلى أخطر نقطة اختناق في الاقتصاد العالمي

سلط تقرير تحليلي الضوء على التداعيات العميقة والامتدة للاضطرابات الحالية في أسواق السلع العالمية، محذراً من أن آثار الأزمة لن تكون مؤقتة، بل مرشحة للاستمرار حتى العام المقبل وربما لفترة أطول، في ظل تعقيد المشهد الجيوسياسي وتشابك سلاسل الإمداد العالمية.

## صدمة إمدادات غير مسبوق

أدى إغلاق المضيق إلى فقدان نحو 10.1 ملايين برميل يومياً من النفط في مرحلة أولية، وهو مستوى يفوق التأثيرات التي شهدها العالم خلال أزمات تاريخية كبرى مثل الحظر النفطي في السبعينيات أو حرب الخليج. كما تراجع عدد ناقلات النفط العابرة من نحو 60 ناقله يومياً إلى مستويات شبه معدومة، ما أدى إلى اختناق فعلي في سلاسل الإمداد. هذه الصدمة لم تكن نظرية، بل انعكست بسرعة على الأسعار، حيث قفز النفط بنحو 46 دولاراً خلال شهر واحد فقط، وهو أكبر ارتفاع شهري منذ أكثر من عقدين، ما يعكس حجم الخلل الذي أصاب السوق.

## موجة تضخم واسعة في السلع

لم تقتصر الارتفاعات على النفط، بل امتدت إلى مجموعة واسعة من السلع، حيث تضاعفت أسعار وقود الطائرات في بعض الأسواق، وارتفعت أسعار الأسمدة، خاصة اليوريا، بنسبة تصل إلى 85%، كما قفزت أسعار الغاز الطبيعي المسال بشكل حاد. هذا الارتفاع المتزامن يعكس طبيعة الاقتصاد العالمي المترابط، حيث يؤدي ارتفاع تكلفة عنصر واحد إلى انتقال الضغوط بسرعة إلى باقي القطاعات، ما يخلق موجة تضخم واسعة النطاق.

## فجوة إمدادات مستمرة رغم البدائل

رغم محاولات تعويض النقص عبر مصادر متعددة، مثل زيادة إنتاج بعض الدول، واستخدام خطوط الأنابيب البديلة، والسحب من المخزونات، فإن هذه الجهود لا تزال غير كافية لسد الفجوة بالكامل. وتشير التقديرات إلى وجود عجز فعلي

يقارب 4.6 ملايين برميل يومياً، مع احتمال ارتفاعه إلى مستويات أعلى إذا استمر استنزاف المخزونات. هذا العجز يعكس محدودية قدرة النظام العالمي على امتصاص الصدمات الكبيرة، خاصة عندما تتعلق بنقاط اختناق استراتيجية مثل مضيق هرمز.

## سيناريوهات التعافي وتوقعات الأسعار

تفترض بعض التقديرات أن المرحلة الأكثر حدة من الاضطرابات قد تنتهي تدريجياً، مع عودة جزئية للتدفقات خلال الأشهر المقبلة، إلا أن هذا السيناريو يبقى مشروطاً بتطورات سياسية غير مؤكدة. وفي حال استمرار الأزمة، قد تبقى الأسعار الضغوط على الاقتصاد العالمي. كما تشير التوقعات إلى أن متوسط أسعار الطاقة قد يرتفع بشكل ملحوظ هذا العام، مع استمرار الضغوط خلال العام المقبل، خاصة في حال تأخر عودة الإمدادات إلى مستوياتها الطبيعية.

## البنوك المركزية أمام اختبار صعب

تضع هذه التطورات البنوك المركزية في موقف معقد، حيث تواجه تضخماً مدفوعاً بعوامل خارجية، لا يمكن السيطرة عليها بسهولة من خلال أدوات السياسة النقدية التقليدية. وفي الوقت نفسه، فإن رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم

قد يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي، ما يخلق معادلة صعبة لصناع القرار. هذا التحدي يتطلب موازنة دقيقة بين احتواء التضخم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، في ظل بيئة عالمية تتسم بعدم اليقين.

## تأثيرات غير متكافئة عالمياً

من أبرز ما يلفت الانتباه في هذه الأزمة هو تأثيرها غير المتكافئ على الدول، حيث تتحمل الاقتصادات الفقيرة والناشئة العبء الأكبر من ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية. فهذه الدول تعتمد بشكل أكبر على الواردات، وتملك قدرة محدودة على امتصاص الصدمات، ما يجعلها أكثر عرضة للأزمات. كما أن ارتفاع أسعار الأسمدة قد يؤدي إلى تأثيرات ممتدة على الإنتاج الزراعي، ما يهدد الأمن الغذائي في بعض المناطق، خاصة إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة.

## تسارع التحول نحو الطاقة البديلة

تسلط هذه الأزمة الضوء مجدداً على أهمية تسريع التحول نحو مصادر الطاقة البديلة، مثل الطاقة المتجددة والطاقة النووية، كوسيلة لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل التعرض للصدمات الجيوسياسية. فالأحداث الحالية أظهرت بوضوح أن الاعتماد المفرط على ممرات محددة للإمدادات يمثل خطراً استراتيجياً.

## هشاشة الاقتصاد العالمي المترابط

تكشف الأزمة عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، الذي يعتمد على سلاسل إمداد معقدة ومتشابكة، ما يجعله عرضة للتأثر السريع بأي اضطراب في نقطة

واحدة، وهذا يطرح تساؤلات حول الحاجة إلى إعادة تصميم هذه السلاسل لتكون أكثر مرونة.

## دور المخزونات الاستراتيجية

برزت أهمية المخزونات الاستراتيجية كأداة أساسية لامتصاص الصدمات في المدى القصير، حيث تلجأ الدول إلى السحب منها لتخفيف حدة النقص في الإمدادات وتهدئة الأسواق مؤقتاً. هذه المخزونات توفر هامش أمان مهم في الأزمات المفاجئة، لكنها تظل بطبيعتها حلاً مرحلياً لا يمكن الاعتماد عليه لفترات طويلة، خاصة مع محدودية حجمها مقارنة بالطلب العالمي الضخم والمتواصل. كما أن استنزافها بسرعة يخلق تحدياً لاحقاً يتمثل في إعادة بنائها، وهو أمر قد يكون مكلفاً ويستغرق وقتاً طويلاً، خصوصاً في بيئة أسعار مرتفعة.

## الأسواق بين التكيف والضغط

رغم حدة الصدمة، يُظهر الاقتصاد العالمي قدرًا من المرونة والقدرة على التكيف، من خلال إعادة توجيه التدفقات التجارية والبحث عن مصادر بديلة للإمدادات، سواء عبر مسارات نقل مختلفة أو زيادة الإنتاج في مناطق أخرى. إلا أن هذا التكيف لا يحدث دون تكلفة، إذ غالباً ما يكون مصحوباً بارتفاع في الأسعار، وتراجع في كفاءة سلاسل الإمداد، وضغوط إضافية على النمو الاقتصادي. بمعنى آخر، التكيف ممكن، لكنه يأتي على حساب استقرار الأسعار وسرعة النشاط الاقتصادي.

## مستقبل الأسعار مرهون بالسياسة

يبقى المسار المستقبلي لأسعار السلع مرتبطاً بشكل وثيق بالتطورات السياسية

والجيوسياسية، أكثر من ارتباطه بالعوامل الاقتصادية التقليدية. فقرارات مثل التصعيد العسكري أو التهدئة الدبلوماسية يمكن أن تغير اتجاه السوق بسرعة كبيرة، بغض النظر عن مستويات العرض والطلب. لذلك، فإن أي انفراجة في الأوضاع قد تسهم في تهدئة الأسعار، بينما قد يؤدي استمرار التوتر أو تفاقمه إلى موجات ارتفاع جديدة، ما يجعل التوقعات أكثر تعقيداً وأقل استقراراً.

## الحاجة إلى تعاون دولي

تؤكد الأزمة الحالية أهمية التعاون الدولي في مواجهة التحديات المشتركة، خاصة في مجالات حيوية مثل الطاقة والأمن الغذائي. فحجم الصدمة وطبيعتها العابرة للحدود يجعل من الصعب على أي دولة التعامل معها بمفردها، ما يبرز الحاجة إلى تنسيق السياسات، سواء عبر إدارة المخزونات، أو تأمين سلاسل الإمداد، أو دعم الدول الأكثر تضرراً. كما أن التعاون يمكن أن يلعب دوراً في تهدئة الأسواق من خلال إرسال إشارات جماعية تعزز الثقة وتحد من التقلبات.

## تحول عميق في طبيعة المخاطر

في المحصلة، تعكس هذه الأزمة تحولاً عميقاً في طبيعة المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي، حيث لم تعد التحديات اقتصادية بحتة، بل أصبحت مرتبطة بشكل وثيق بالجغرافيا السياسية وتوترات القوى الدولية. ووفق تحليل فايننشال تايمز، فإن سرعة التعافي وكفاءة الاستجابة لن تعتمد فقط على أدوات الاقتصاد، بل على قدرة الأطراف المعنية على احتواء التوترات وإنهاء الاضطرابات. وهو ما يجعل المرحلة المقبلة حاسمة، ليس فقط لمسار الأسعار، بل لاستقرار النظام الاقتصادي العالمي ككل.

## مضيق هرمز... نقطة الاختناق الأخطر

يبرز مضيق هرمز في قلب هذه الأزمة باعتباره أحد أهم الشرايين الحيوية للاقتصاد العالمي، حيث تمر عبره نسب ضخمة من تجارة الطاقة والمواد الأساسية. فبحسب التقرير، يعبر من خلاله نحو 34% من تجارة النفط الخام عالمياً، إضافة إلى 29% من غاز البترول المسال، و19% من الغاز الطبيعي المسال، فضلاً عن نسب مهمة من المنتجات النفطية والمواد الكيميائية.

هذا الحجم الضخم من التدفقات يجعل أي اضطراب في المضيق بمثابة صدمة مباشرة للاقتصاد العالمي، حيث لا يقتصر التأثير على الطاقة فقط، بل يمتد إلى قطاعات حيوية مثل الزراعة والصناعة، التي تعتمد بشكل كبير على المواد الأولية.



## مدفوعة بمخاطر الإمدادات وتصاعد التوترات في إيران

## قفزة تاريخية للنفط فوق 126 دولارا

1 برنت يسجل أعلى مستوى في ٤ سنوات مع قفزة حادة خلال أيام

في تطور يعكس حساسية أسواق الطاقة لأي تصعيد جيوسياسي، دخلت أسعار النفط مرحلة استثنائية غير مسبوقة منذ سنوات، مع قفزة حادة تجاوزت خلالها مستويات 126 دولاراً للبرميل لخام برنت، في ظل تصاعد المخاوف من اتساع رقعة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وما يحمله ذلك من تداعيات مباشرة على أحد أهم ممرات الطاقة في العالم، وهو مضيق هرمز. هذا الارتفاع لا يمكن قراءته كتحرك عابر في السوق، بل يمثل إعادة تسعير شاملة للمخاطر، حيث أصبحت العوامل السياسية والعسكرية تتصدر المشهد متقدمة على كل الاعتبارات الاقتصادية التقليدية.

## مخاطر متصاعدة

منذ بداية العام، تضاعفت أسعار النفط بشكل لافت، حيث ارتفع خام برنت بأكثر من الضعف، بينما سجل الخام الأميركي مكاسب تقارب 90%، في دلالة واضحة على أن السوق لم تعد تتفاعل فقط مع بيانات الإنتاج والمخزون، بل أصبحت تستجيب بشكل مباشر للتطورات السياسية. هذا التحول يعكس إدراكاً متزايداً لدى المستثمرين بأن أي تصعيد إضافي قد يؤدي إلى اضطراب كبير في الإمدادات، خاصة في ظل هشاشة التوازن الحالي بين العرض والطلب. كما أن استمرار التوترات يعزز من توجه رؤوس الأموال نحو الأصول المرتبطة بالطاقة، باعتبارها ملاذاً في أوقات الأزمات.

## تحول السوق

الأسواق النفطية لم تعد تتحرك وفق قواعد العرض والطلب فقط، بل باتت رهينة للتطورات الجيوسياسية، حيث سجلت العقود الأجلة لخام برنت مستويات تاريخية لامست 126.41 دولار، قبل أن تستقر عند مستويات مرتفعة، في حين تجاوز خام غرب تكساس الوسيط

## شريان حيوي

يبقى مضيق هرمز العامل الأكثر حساسية في المعادلة الحالية، إذ يمر عبره نحو خمس إمدادات النفط العالمية، ما يجعله نقطة ارتكاز رئيسية لأي اضطراب محتمل. ومع تصاعد التوترات، أصبحت المخاوف من تعطيل الملاحة في المضيق أكثر واقعية، خاصة مع التقارير التي تشير إلى قيود متزايدة على حركة السفن. هذا التطور يضع الأسواق أمام سيناريو معقد، حيث لا يتعلق الأمر فقط بارتفاع الأسعار، بل بإمكانية حدوث نقص فعلي في الإمدادات، وهو ما قد يدفع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير إذا استمر

2 مضيق هرمز يتحول إلى نقطة اختناق تهدد تدفقات الطاقة العالمية

وبالتالي، فإن دور «أوبك بلس» في هذه المرحلة يظل محدوداً، ما يعزز من استمرار الضغوط السعودية على الأسعار.

## ضغوط الطلب

على الجانب الآخر، بدأت الأسعار المرتفعة تؤثر على الطلب العالمي، حيث تتجه الشركات والمستهلكون إلى تقليص استهلاك الطاقة في محاولة لاحتواء التكاليف. وتشير التقديرات إلى احتمال تراجع الطلب بنحو 1.6 مليون برميل يومياً، وهو ما قد يشكل عامل توازن جزئي في السوق. إلا أن هذا التراجع لا يزال غير كافٍ لتعويض فجوة العرض، خاصة في ظل استمرار المخاطر الجيوسياسية. كما أن انخفاض الطلب قد يكون مؤقتاً، إذ يعتمد بشكل كبير على استمرار الأسعار المرتفعة، ما يعني أن أي تراجع في الأسعار قد يعيد الطلب إلى الارتفاع مجدداً.

## تسعير سياسي

في ظل هذه الظروف، باتت الأسواق تسعر الحرب وليس الاقتصاد، حيث تراجعت أهمية المؤشرات التقليدية مثل مستويات المخزون أو بيانات النمو، لصالح متابعة تطورات النزاع بشكل لحظي. هذا التحول يعكس حالة من التوتر الشديد، حيث يمكن لأي تصريح سياسي أو تحرك عسكري أن يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار خلال ساعات. ويرى محللون أن السوق دخلت مرحلة جديدة من الحساسية المفرطة، ما يجعل التوقعات أكثر صعوبة، ويزيد من مخاطر التقلبات غير المتوقعة. كما أن تجاهل العوامل الأساسية قد يؤدي إلى تضخم فقاعات سعرية يصعب احتواؤها لاحقاً.

## قيود إنتاجية

في محاولة لاحتواء هذا الارتفاع، تتجه الأنظار إلى تحالف «أوبك بلس»، الذي يدرس زيادة الإنتاج بنحو 188 ألف برميل يومياً، إلا أن هذه الزيادة تبدو محدودة مقارنة بحجم الاضطرابات الحالية. فمع تعطل جزء من الإمدادات بسبب التوترات، تصبح أي زيادة طفيفة غير كافية لإعادة التوازن إلى السوق. كما أن التحديات الداخلية التي يواجهها التحالف، بما في ذلك اختلاف مواقف الأعضاء، تقلل من قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة وسريعة.

## توازن هش

في المحصلة، يعيش سوق النفط حالة من التوازن الهش، حيث تتقاطع فيه المخاطر السياسية مع التحديات الاقتصادية، ما يجعل أي تغير بسيط قادراً على إحداث تحولات كبيرة في الأسعار. هذا الواقع يضع العالم أمام اختبار جديد، حيث تعود صدمات الطاقة إلى الواجهة، مع ما تحمله من تداعيات على النمو والتضخم والاستقرار المالي. ومع استمرار هذا المشهد المعقد، تبدو التوقعات مفتوحة على جميع الاحتمالات، في انتظار ما ستسفر عنه التطورات في ممرات السياسة الدولية، التي أصبحت العامل الحاسم في تحديد مسار أسواق الطاقة خلال المرحلة المقبلة.

## معضلة نقدية

البنوك المركزية تجد نفسها أمام تحد جديد، حيث يتعين عليها الموازنة بين احتواء التضخم ودعم النمو الاقتصادي. فرفع أسعار الفائدة قد يساعد في كبح التضخم، لكنه في الوقت نفسه قد يضغط على النشاط الاقتصادي، بينما يؤدي التراخي في السياسة النقدية إلى تفاقم الضغوط السعيرية. هذه المعادلة الصعبة تعكس حجم التعقيد الذي تفرضه صدمات الطاقة، خاصة عندما تكون مدفوعة بعوامل خارجية لا يمكن التحكم بها. كما أن اختلاف أوضاع الاقتصادات العالمية يجعل من الصعب تبني سياسة موحدة، ما يزيد من تباين الاستجابات.

## سيناريو مفتوح

يبقى مستقبل أسعار النفط مرهوناً بتطورات النزاع، حيث يمكن لأي انفراجة سياسية أن تدفع الأسعار إلى التراجع بشكل سريع، في حين أن أي تصعيد إضافي قد يؤدي إلى موجة ارتفاع جديدة. هذا الوضع يجعل الأسواق في حالة ترقب دائم، حيث تتحرك الأسعار بناءً على التوقعات أكثر من الحقائق. كما أن دور العوامل الأخرى، مثل قرارات الإنتاج أو تطورات الطلب، يظل ثانوياً مقارنة بالعامل الجيوسياسي، ما يعكس طبيعة المرحلة الحالية التي تتداخل فيها السياسة مع الاقتصاد بشكل غير مسبوق.

## سلوك الأسواق المالية المرتبطة بالطاقة

في ظل هذه التطورات المتسارعة، تتجه الأنظار أيضاً إلى سلوك الأسواق المالية المرتبطة بالطاقة، حيث شهدت

أسهم شركات النفط والغاز مكاسب قوية مدفوعة بارتفاع الأسعار، في حين تعرضت قطاعات أخرى مثل النقل والصناعات الثقيلة لضغوط واضحة نتيجة ارتفاع التكاليف التشغيلية. كما انعكس هذا التحول على أسواق العملات، حيث استفادت عملات الدول المصدرة للطاقة من الزخم الإيجابي، بينما واجهت عملات الدول المستوردة ضغوطاً متزايدة، ما يعكس اتساع دائرة تأثير الأزمة لتشمل مختلف جوانب الاقتصاد العالمي.

في المقابل، بدأت بعض الحكومات في دراسة خيارات استثنائية للتعامل مع الأزمة، بما في ذلك السحب من الاحتياطات الاستراتيجية أو تقديم دعم مباشر لقطاعات حيوية متضررة من ارتفاع أسعار الوقود. كما تتزايد الدعوات لتسريع التحول نحو مصادر الطاقة البديلة، في محاولة لتقليل الاعتماد على النفط وتقليص تأثير الصدمات الجيوسياسية مستقبلاً. إلا أن هذه الحلول، رغم أهميتها، تبقى طويلة الأجل، ما يعني أن الأسواق ستظل في المدى القريب عرضة للتقلبات، بانتظار انفراج سياسي يعيد التوازن إلى واحد من أكثر القطاعات حساسية في الاقتصاد العالمي.

4

توازن هش بين السياسة والأسعار يحدد مسار الأسعار في الأشهر المقبلة

3

«أوبك بلس» تميل لزيادة محدودة لا تكفي لسد فجوة الإمدادات



## ارتفع بنسبة تصل إلى 1.8% بعد ثلاثة أيام من التراجع

# الذهب يصعد فوق 4600 دولار مدفوعاً بتصاعد المخاطر الجيوسياسية

### 1 عوائد السندات المرتفعة تضغط على جاذبية المعدن النفيس

في وقت تتشابه فيه العوامل الجيوسياسية مع التحولات النقدية، عاد الذهب ليؤكد مكانته كأحد أهم الملاذات الآمنة في الأسواق العالمية، مدفوعاً بتصاعد التوترات المرتبطة بالحرب بين الولايات المتحدة وإيران، وتقييم واشنطن لخيارات عسكرية جديدة قد تعيد إشعال الصراع بوتيرة أعلى. هذا التطور انعكس سريعاً على حركة الأسعار، حيث تجاوز الذهب مستوى 4600 دولار للأونصة، بعد موجة تراجع استمرت لثلاث جلسات، في إشارة واضحة إلى حساسية الأسواق لأي تصعيد عسكري في منطقة تعد مركزاً حيويًا للطاقة العالمية.

#### عودة الملاذ

ارتفاع الذهب جاء مدفوعاً بعامل الخوف، حيث يسارع المستثمرون إلى التحوط من المخاطر المحتملة، خاصة في ظل تقارير تشير إلى استعداد الإدارة الأميركية للنظر في خيارات عسكرية جديدة، هذا التوجه يعكس قناعة راسخة لدى الأسواق بأن أي تصعيد إضافي قد يؤدي إلى اضطرابات أوسع في الاقتصاد العالمي، ما يعزز الطلب على الأصول الآمنة. ورغم أن الذهب تحرك في بعض الفترات بشكل معاكس للنفط خلال الحرب، فإن تزامن ارتفاعهما مؤخراً يعكس مرحلة استثنائية ترتفع فيها جميع الأصول المرتبطة بالمخاطر الجيوسياسية.

#### قوى متعاكسة

الذهب لا يتحرك في فراغ، بل يواجه في الوقت نفسه ضغوطاً قوية من ارتفاع عوائد السندات الأميركية وصعود الدولار، وهما عاملان تقليديان يحدان من جاذبية المعدن الذي لا يدر عائداً. هذه المعادلة تضع الذهب في حالة شد وجذب مستمرة، حيث تتنافس العوامل الداعمة مع الضغوط السلبية. ورغم ذلك، يبدو أن الكفة تميل حالياً لصالح المخاطر الجيوسياسية، التي تتفوق في تأثيرها على العوامل النقدية، على الأقل في المدى القصير.

#### ضغط العوائد

قرار الاحتياطي الفيدرالي بالإبقاء على

### 2 الأسواق تقلص رهانات خفض الفائدة وسط تصاعد المخاطر الاقتصادية



#### تسعير التضخم

ارتفاع النفط إلى مستويات تتجاوز 126 دولاراً للبرميل يعيد إشعال المخاوف التضخمية، وهو ما يدفع الأسواق إلى إعادة تقييم مسار السياسة النقدية. فبدلاً من توقع خفض الفائدة، بدأت التقديرات تميل نحو إبقائها مرتفعة لفترة أطول، وربما رفعها مجدداً إذا استمرت الضغوط. هذا التحول يعيد تشكيل التوقعات في الأسواق المالية، ويخلق بيئة معقدة يتحرك فيها الذهب بين دعم التضخم وضغط الفائدة.

#### سوق مرتبك

حركة الذهب خلال الفترة الأخيرة تعكس حالة من الارتباك في الأسواق، حيث تراجع بنحو 13% منذ اندلاع الحرب في فبراير، قبل أن يعاود الارتفاع مجدداً. هذا التذبذب يعكس عدم وضوح الرؤية لدى المستثمرين، الذين يجدون أنفسهم أمام سيناريو غير تقليدي، تتداخل فيه السياسة مع الاقتصاد بشكل غير مسبق. كما أن التحركات السريعة للأسعار تعكس ارتفاع مستوى المضاربة، حيث تتفاعل الأسواق بشكل لحظي مع الأخبار والتطورات.

#### دور الدولار

صعود الدولار الأميركي يضيف بعداً آخر للمعادلة، إذ يؤدي إلى تقليص الطلب على الذهب من خارج الولايات المتحدة، نظراً لارتفاع تكلفته بالعملة الأخرى. ومع ذلك، فإن تأثير الدولار يبدو محدوداً في ظل تصاعد المخاطر الجيوسياسية، التي تدفع المستثمرين إلى التركيز على الحفاظ على القيمة بدلاً من العائد. هذا التوازن يعكس

### 3

ومع تزايد التوقعات بإبقاء أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، يجد الذهب نفسه في مواجهة مباشرة مع تكلفة الفرصة البديلة. هذه المعادلة تخلق حالة من التوازن الهش، حيث تتنافس العوامل الداعمة مع الضغوط النقدية، ما يؤدي إلى تقلبات حادة في الأسعار.

#### تضخم متجدد

ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية يعيد إشعال المخاوف التضخمية، وهو ما ينعكس بدوره على توقعات الأسواق لمسار السياسة النقدية. فبدلاً من الرهان على خفض الفائدة، بدأت الأسواق تستوعب احتمال استمرار التضخم، وربما زيادته، في حال تفاقمت الضغوط السريعة. هذا السيناريو يعزز من حالة عدم اليقين، ويجعل الذهب يتحرك ضمن نطاق معقد بين كونه أداة تحوط من التضخم، وضحية لارتفاع العوائد.

#### طلب مؤسسي

رغم التقلبات قصيرة الأجل، يظل الطلب المؤسسي عامل دعم رئيسي للذهب، حيث تواصل البنوك المركزية زيادة احتياطياتها منه في إطار استراتيجية تنوع الأصول. هذا التوجه يعكس تحولاً هيكلياً في إدارة الاحتياطيات العالمية، ويمنح الذهب قاعدة دعم قوية على المدى المتوسط. كما أن هذه المشتريات تمتص جزءاً من الضغوط البيعية، وتحد من حدة التراجعات في فترات الضعف.

#### مسار مفتوح

يبقى مستقبل الذهب مرتبطاً بشكل وثيق بتطورات المشهد الجيوسياسي ومسار السياسة النقدية، حيث يمكن لأي تغيير في أحدهما أن يعيد رسم الاتجاه العام للأسعار، وفي ظل هذا التداخل، تبدو الأسواق أمام سيناريوهات متعددة، تتراوح بين استمرار الصعود في حال تصاعد التوترات، أو التراجع إذا هدأت الأوضاع واستمرت العوائد المرتفعة. هذا الواقع يجعل من الذهب مؤشراً حساساً يعكس توازن القوى بين المخاطر والعوائد في الاقتصاد العالمي.

عن بقية الأسواق، حيث تتفاعل جميعها مع نفس العوامل، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. فارتفاع النفط يؤثر على التضخم، والتضخم يؤثر على الفائدة، والفائدة تؤثر على الذهب، في سلسلة مترابطة تعكس تعقيد النظام المالي العالمي.

#### مستقبل الاتجاه

رغم التحديات الحالية، يظل الذهب مرشحاً للحفاظ على مكانته كملاذ آمن، خاصة في ظل استمرار التوترات العالمية. ومع ذلك، فإن مسار الأسعار سيبقى عرضة للتقلبات، في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار. وفي النهاية، يبقى العامل الحاسم هو تطور الأحداث على الأرض، التي ستحدد ما إذا كان الذهب سيواصل صعوده، أم يدخل في مرحلة تصحيح جديدة.

#### ضغط نقدي

في المقابل، يواجه الذهب ضغوطاً قوية من السياسة النقدية المتشددة، حيث أدى ارتفاع عوائد السندات الأميركية إلى تقليص جاذبية المعدن النفيس الذي لا يدر عائداً.

استمرار الأزمة، ما يعزز الطلب على الأصول الآمنة.

#### توازن دقيق

الذهب يقف حالياً عند نقطة توازن دقيقة، حيث يتأثر بعوامل متناقضة، ما يجعل حركته أكثر تعقيداً. فبينما تدعمه المخاطر الجيوسياسية، تضغط عليه العوائد المرتفعة، في حين يلعب الدولار دوراً مزوجاً. هذا التداخل يجعل من الصعب التنبؤ بالاتجاه المستقبلي، ويزيد من حساسية السوق لأي تطور جديد.

#### سيناريوهات مفتوحة

المسار المستقبلي للذهب سيعتمد بشكل كبير على تطورات النزاع، إضافة إلى قرارات الفيدرالي ومسار التضخم. ففي حال تصاعد التوترات، قد نشهد موجة ارتفاع جديدة، بينما يؤدي أي تهدئة إلى تراجع الأسعار، خاصة إذا استمرت العوائد المرتفعة. هذا التباين يعكس طبيعة المرحلة الحالية، التي تتسم بعدم اليقين.

#### أسواق مترابطة

ما يحدث في سوق الذهب لا يمكن فصله

طبيعة المرحلة الحالية، التي تتسم بتداخل العوامل الاقتصادية والسياسية.

#### دعم مؤسسي

على المدى المتوسط، يظل الذهب مدفوعاً بعوامل هيكلية قوية، أبرزها الطلب المتزايد من البنوك المركزية، التي تسعى إلى تنوع احتياطياتها بعيداً عن الدولار. وتشير البيانات إلى أن هذه المؤسسات كتفت مشترياتها خلال الربع الأول، مستفيدة من تراجع الأسعار، ما يوفر دعماً مستقراً للسوق. هذا الاتجاه يعكس تحولاً استراتيجياً في إدارة الاحتياطيات، ويعزز من مكانة الذهب كأصل طويل الأجل.

#### تداعيات الحرب

الحرب في الشرق الأوسط لا تؤثر فقط على أسعار الطاقة، بل تمتد تأثيراتها إلى مختلف الأسواق، بما في ذلك الذهب. فتعطل شحنات النفط عبر مضيق هرمز، واستمرار التوترات العسكرية، يزيدان من حالة عدم اليقين، ويدفعان المستثمرين إلى إعادة توزيع محافظهم. كما أن تعثر محادثات السلام يزيد من احتمالات

## مسار مفتوح

يبقى مستقبل الذهب مرتبطاً بشكل وثيق بتطورات المشهد الجيوسياسي ومسار السياسة النقدية، حيث يمكن لأي تغيير في أحدهما أن يعيد رسم الاتجاه العام للأسعار. وفي ظل هذا التداخل، تبدو الأسواق أمام سيناريوهات متعددة، تتراوح بين استمرار الصعود في حال تصاعد التوترات، أو التراجع إذا هدأت الأوضاع واستمرت العوائد المرتفعة. هذا الواقع يجعل من الذهب مؤشراً حساساً يعكس توازن القوى بين المخاطر والعوائد في الاقتصاد العالمي.

## تصعيد عسكري

التقارير التي تشير إلى تقييم واشنطن لخيارات عسكرية جديدة في إيران أعادت الزخم إلى أسواق الذهب، حيث انعكس هذا التصعيد المحتمل مباشرة على سلوك المستثمرين الذين عادوا بقوة إلى الأصول الآمنة. هذا التحول لا يعكس فقط رد فعل لحظي، بل يعبر عن قلق عميق من توسع رقعة النزاع، ما قد يؤدي إلى اضطرابات أوسع في أسواق الطاقة والتجارة العالمية. ومع استمرار الضبابية السياسية، يبقى الذهب المستفيد الأول من أي توتر إضافي، خاصة في بيئة تتسم بضعف القدرة على التنبؤ.



## البيتكوين تتجاوز 76 ألف دولار مدعومة بزخم شهري قوي

## العملات المشفرة ترتفع مدفوعة تدفقات الاستثمار المؤسسي

توازن دقيق بين المخاطر الجيوسياسية والسيولة العالمية

أداء شهري قوي يضع البيتكوين على مسار مكاسب مزدوجة الرقم



## تطور تقني

التقدم المستمر في البنية التحتية التقنية للعملات المشفرة يلعب دوراً محورياً في دعم انتشارها، حيث تسهم الابتكارات في تحسين سرعة المعاملات وتقليل تكلفتها وتعزيز الأمان. من بين هذه التطورات ما يُعرف بحلول التوسع، والتي تعالج أحد أبرز التحديات التي واجهت هذا القطاع في مراحله الأولى. كما أن تطور المحافظ الرقمية يسهل على المستخدمين التعامل مع هذه الأصول، ما يوسع قاعدة المستخدمين ويدعم نمو السوق.

## سلوك المستثمرين

في موازاة ذلك، يشهد سلوك المستثمرين تحولاً ملحوظاً، حيث لم يعد الاعتماد على القرارات العاطفية هو السائد، بل بدأت تتزايد أهمية التحليل الأساسي والتحليل الفني. هذا التحول يعكس نضجاً تدريجياً في السوق، ويؤدي إلى تقليل التقلبات على المدى الطويل. كما أن دخول فئات جديدة من المستثمرين، بما في ذلك المؤسسات والأفراد ذوي الخبرة، يعزز من استقرار السوق ويمنحها عمقاً أكبر في مواجهة الصدمات.

## المشفرة تمثل

أداة لتنوع المحافظ الاستثمارية، أي توزيع الاستثمارات على أصول مختلفة لتقليل المخاطر. هذا التوجه يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية الأصول الرقمية كجزء مكمل، وليس بديلاً كاملاً، للأدوات التقليدية مثل الأسهم والسندات. كما أن هذا التنوع يمنح المستثمرين قدرة أكبر على مواجهة التقلبات، خاصة في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة، حيث تتغير موازين القوة بين الأصول بشكل مستمر.

## أفاق تنظيمية

جانب آخر لا يقل أهمية يتمثل في التطورات التنظيمية، أي القوانين واللوائح التي تنظم عمل الأسواق المالية، والتي تلعب دوراً حاسماً في مستقبل العملات المشفرة. فكلما اتجهت الحكومات نحو وضع أطر تنظيمية واضحة، زادت ثقة المستثمرين، خاصة المؤسسات، في دخول هذا السوق. ومع ذلك، فإن أي تشديد مفرط قد يحد من الابتكار، ما يخلق توازناً دقيقاً بين الحماية والتنمية. هذا العامل سيبقى أحد أبرز المحددات لمسار السوق خلال السنوات المقبلة.

2

اللامركزي والعقود الذكية، ما يعزز من قيمتها الأساسية.

## مخاطر قائمة

رغم هذا التحسن، لا تزال المخاطر قائمة، خاصة مع استمرار التوترات الجيوسياسية والتقلبات في السياسات النقدية. أي تصعيد إضافي قد يدفع الأسعار إلى الارتفاع، لكنه في الوقت نفسه قد يزيد من حالة عدم اليقين. كما أن التشديد النقدي قد يحد من قدرة السوق على تحقيق مكاسب إضافية.

## سوق مترابط

العملات المشفرة لم تعد معزولة عن بقية الأسواق، بل أصبحت جزءاً من نظام مالي مترابط، يتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية العالمية. هذا الترابط يعني أن أي تغير في أحد هذه العوامل يمكن أن ينعكس مباشرة على السوق، ما يزيد من تعقيد التوقعات.

## مستقبل مفتوح

في ضوء هذه المعطيات، يبدو أن سوق العملات المشفرة يدخل مرحلة جديدة، تتسم بمزيد من النضج والتكامل مع الاقتصاد العالمي. ومع استمرار التوترات الجيوسياسية وتغير السياسات النقدية، ستظل هذه الأصول محور اهتمام المستثمرين، سواء كأداة استثمار أو كوسيلة للحفظ. وفي النهاية، يبقى مسار السوق مفتوحاً على عدة سيناريوهات، تحدها تطورات المشهد العالمي، الذي باتت العملات الرقمية جزءاً لا يتجزأ منه.

## تنوع استثماري

مع تطور السوق، أصبحت العملات

تتحسن عام في شهية المخاطرة لدى المستثمرين. هذا الأداء المتزامن يعكس تعافياً واسع النطاق، وليس مجرد تحرك فردي.

## تأثير سياسي

التطورات الجيوسياسية لعبت دوراً حاسماً في هذا الصعود، حيث تابع المستثمرون تقارير عن احتمالات تحركات عسكرية جديدة، ما أعاد المخاوف إلى الأسواق. في مثل هذه الحالات، تميل الأسواق إلى البحث عن أدوات تحوط، أي أصول تقلل من الخسائر المحتملة في أوقات الأزمات. وبينما يتجه البعض إلى الذهب، يرى آخرون في العملات المشفرة خياراً بديلاً يوفر إمكانية تحقيق عوائد أعلى. هذا التحول يعكس تغيراً تدريجياً في النظرة إلى هذه الأصول، التي لم تعد مجرد أدوات مضاربة بل أصبحت جزءاً من استراتيجيات إدارة المخاطر.

## دعم مؤسسي

أحد أبرز العوامل التي دعمت السوق هو عودة التدفقات إلى صناديق الاستثمار المتداولة، خاصة تلك المرتبطة بالبيتكوين. هذه الصناديق توفر قناة منظمة لدخول رؤوس الأموال الكبيرة، ما يعزز السيولة، أي القدرة على شراء وبيع الأصول بسهولة دون التأثير الكبير على الأسعار. كما أن دخول المؤسسات المالية الكبرى يمنح السوق مزيداً من المصداقية، وينقل من التقلبات الحادة التي كانت سمة بارزة في المراحل السابقة.

## سيولة عالمية

السيولة العالمية، أي حجم الأموال

شهدت العملات المشفرة، وهي الأصول الرقمية القائمة على تقنية سلسلة الكتل، موجة صعود لافتة خلال تعاملات الخميس، في انعكاس مباشر لحالة الترقب التي تسيطر على الأسواق العالمية. هذا الأداء جاء بالتزامن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية، أي التوترات المرتبطة بالعلاقات الدولية والصراعات بين الدول، خاصة في الشرق الأوسط، ما دفع المستثمرين إلى إعادة تقييم استراتيجياتهم الاستثمارية. في مثل هذه الظروف، تتغير خريطة توزيع الأصول داخل المحافظ الاستثمارية، حيث يسعى المستثمر إلى تحقيق توازن بين المخاطر والعوائد، وهو ما أعاد العملات المشفرة إلى دائرة الضوء كخيار بديل يزداد حضوره في المشهد المالي العالمي.

## زخم السوق

قاد هذا الصعود عملة بيتكوين، التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى نحو 76 ألف دولار، مواصلة اتجاهها الصاعد خلال شهر أبريل. هذا الأداء يعكس استمرار الزخم الإيجابي، أي قوة الدفع التي تحافظ على اتجاه الأسعار نحو الارتفاع، مدفوعاً بعودة التدفقات الاستثمارية المؤسسية. والمقصود بالتدفقات المؤسسية هو دخول استثمارات من مؤسسات مالية كبرى مثل البنوك وصناديق الاستثمار، وهو ما يمنح السوق مزيداً من الاستقرار. هذا الصعود لا يُنظر إليه كتحرك قصير الأجل، بل كجزء من اتجاه أوسع يعكس تحسن الثقة في الأصول الرقمية.

## تعافٍ جماعي

لم يقتصر الارتفاع على البيتكوين، بل امتد إلى عملات أخرى مثل إيثريوم، التي سجلت مكاسب قوية مدفوعة بتوقعات إيجابية بشأن استخدامها في التمويل اللامركزي. كما ارتفعت عملة ريبيل أو XRP بنسبة ملحوظة، في إشارة إلى

3 الإيثريوم والريبيل تواكبان الصعود مع تحسن شهية المخاطرة

4 التوترات في الشرق الأوسط تعيد تشكيل توجهات المستثمرين

5 الأسواق الرقمية تتفاعل مع احتمالات التصعيد العسكري الأميركي

## تقلبات حادة

سياسي أو اقتصادي أن يغير الاتجاه بشكل مفاجئ. كما أن اعتماد جزء من التداولات على المضاربة، أي الشراء والبيع بهدف تحقيق أرباح سريعة، يزيد من حدة هذه التحركات، ما يجعل إدارة المخاطر عنصراً أساسياً لأي مستثمر في هذا القطاع.

رغم الزخم الإيجابي، تبقى العملات المشفرة عرضة لتقلبات حادة، أي تحركات سريعة وكبيرة في الأسعار خلال فترات قصيرة، نتيجة حساسية السوق للأخبار والتطورات العالمية. هذا النوع من التقلبات يعكس طبيعة السوق التي لا تزال في طور النضج، حيث يمكن لأي خبر



## مسار التحول في الاقتصاد الصيني 14

# اليوان وصراع النفوذ في النظام النقدي العالمي

كتب جورج حبيب

يشهد العالم اليوم تحولات اقتصادية عميقة تعيد تشكيل المفاهيم التقليدية المرتبطة بالنمو والاستثمار والتمويل، حيث لم يعد النظام المالي مجرد إطار تقني لإدارة الأموال، بل أصبح عنصراً حاسماً في تحديد مسارات التنمية وقدرة الاقتصادات على التكيف مع المتغيرات العالمية.

وفي ظل هذه التحولات، تبرز أهمية إعادة النظر في البنية المالية وآليات عملها، ومدى كفاءتها في توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، إضافة إلى قدرتها على دعم الابتكار وتوسيع قاعدة الاستثمار في مختلف القطاعات. هذه السلسلة تأتي لتقديم قراءة تحليلية معمقة في تطور

الأنظمة المالية، واستكشاف العوامل التي تقف خلف إعادة هيكلتها، مع التوقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، والفرص التي يمكن أن تفتحها أمام الاقتصاد الحديث، في سياق عالمي يتسم بالتغير السريع وتعقد العلاقات الاقتصادية.

وتيرة الإقراض من هونغ كونغ إلى الداخل الصيني بصورة سريعة، ووصلت بحلول عام 2013 إلى مستويات مرتفعة للغاية، ما يعني أن الأموال المتدفقة من هونغ كونغ عادت لتتدفق إلى الداخل من جديد.

وتؤكد الأرقام هذا التحول؛ إذ تجاوز حجم الإقراض من هونغ كونغ إلى البنوك المحلية تريليونات من دولارات هونغ كونغ، كما ارتفع الإقراض إلى المؤسسات غير المصرفية بشكل كبير مقارنة بمستوياته في عام 2009، ما يعكس توسعاً سريعاً في هذه القناة المالية.

### تدويل اليوان: بين الطموح والواقع

ومن خلال ما سبق، يمكن استخلاص درس مهم من التجربة اليابانية، وهو أن تعزيز تدويل العملة من خلال التوسع في استخدامها عبر الحدود لا يمثل حلاً كافياً، بل قد يكون طرحاً سطحياً إذا لم يُعالج الاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد.

فالنموذج القائم على الجمع بين تسوية المبادلات التجارية وتنمية الأسواق الخارجية لم ينجح في معالجة المشكلات البنوية، بل ساهم أحياناً في تعميقها، وهو ما يحد من قدرة العملة على الانتشار العالمي.

وعليه، فإن الهدف الحقيقي لتدويل اليوان لا ينبغي أن يقتصر على الاستخدام العابر للحدود، بل يجب أن يتجه نحو تحويله إلى عملة احتياطية رئيسية ضمن النظام المالي والنقدي العالمي. غير أن تحقيق هذا الهدف يواجه فجوات كبيرة، ليس فقط على المستوى الجيوسياسي، بل أيضاً في هيكل السوق الاقتصادية والمالية الصينية، إضافة إلى محدودية نطاق استخدام العملة دولياً.

### الهيكل الاقتصادي وتحدي المستقبل

ولا شك أن تحول اليوان إلى عملة احتياطية جوهرية قد يساهم في تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، ويمنح الصين قدراً أكبر من الاستقلال المالي. كما قد يشكل هذا التحول أحد الأدوات المهمة لمواجهة التحديات الديموغرافية، وعلى رأسها شيخوخة السكان. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن العالم يتجه نحو ارتفاع ملحوظ في معدلات الإعالة بحلول عام 2050، نتيجة تزايد أعداد كبار السن، مع تفاوت واضح بين الدول المتقدمة والنامية.

وتعد أوروبا من أكثر المناطق تأثراً بهذه الظاهرة، تليها الولايات المتحدة، في حين تسجل اليابان أعلى معدلات الشيخوخة بين الاقتصادات الكبرى، ثم ألمانيا. أما الصين، فرغم أنها لا تزال في وضع أفضل نسبياً، فإنها ستواجه ضغوطاً متزايدة مستقبلاً، ما يجعل تعزيز مكانة عملتها عالمياً جزءاً من استراتيجية أشمل لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة.



الاقتصاد الحقيقي المحلي. غير أن التحدي الأكبر يكمن في استمرار الاعتماد على الدولار الأمريكي، وكذلك العملات المرتبطة به مثل دولار هونغ كونغ، في تسعير السلع وتنفيذ التسويات التجارية، وهو ما يحد من توسع استخدام اليوان ويضعه في موقع محدود نسبياً ضمن النظام المالي العالمي، رغم الطموحات الصينية لتعزيز حضوره دولياً.

### هونغ كونغ بين إعادة تدوير الأموال وتحديات تدويل اليوان

وفي امتداد طبيعي لهذا التحليل، يبرز تساؤل محوري: إذا تم رفع الرقابة على حساب رأس المال، هل يمكن لهونغ كونغ أن تؤدي دور القناة لإعادة تدوير الأموال كما حدث في التجربة اليابانية؟ تشير المخططات إلى أن ذلك ممكن بالفعل، خاصة عند النظر إلى واقع الاستثمارات المباشرة وحركة سوق الأسهم في هونغ كونغ، فبعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، برزت ضغوط ما يُعرف بـ«الأموال الساخنة» داخل الصين، وكان جزء كبير منها قادماً عبر القطاع المصرفي في هونغ كونغ.

وخلال الفترة الممتدة من نهاية التسعينيات وحتى عام 2009، اتسمت العلاقة المالية بين الداخل والخارج بنوع من التوازن بين الإقراض والاقتراض، ما يعني أن تدفقات الأموال بين الصين وهونغ كونغ كانت شبه متعادلة، بل إن الإقراض كان أقل من الاستدانة، أي أن الأموال كانت تميل إلى الخروج من الداخل إلى الخارج.

غير أن هذا المشهد شهد تحولاً واضحاً منذ بداية عام 2009، حيث ارتفعت

تطبيق حتى الآن نموذج الانفتاح الكامل الذي شهدته اليابان، فإن التقييم الحالي يستند إلى قراءات مستقبلية، مع الاستفادة من النماذج القائمة. وفي هذا الإطار، تُعد هونغ كونغ النموذج الأبرز للأسواق الخارجية المقومة باليوان، نظراً لدورها المحوري بالحصّة الأكبر من الفائض التجاري، في الربط بين الداخل الصيني والنظام المالي العالمي.

فقد لعبت هونغ كونغ دوراً كقناة لإعادة تدوير الأموال إلى داخل الصين فيما يُعرف بـ«إعادة الإقراض»، ولا تزال هذه الآلية قائمة ولكن ضمن نطاق منظم وتحت رقابة. وتشير البيانات إلى أن الصين، إلى جانب جزر فيرجن البريطانية، تستحوذان على النسبة الأكبر من الاستثمارات المباشرة الداخلة إلى هونغ كونغ وكذلك الخارجة منها، وهو ما يعكس تشابكاً مالياً واسع النطاق عبر هذه القناة.

ومن ناحية الأسواق المالية، تتمتع هونغ كونغ بسوق أسهم متقدمة مقارنة بسوق السندات، ما يجعلها محوراً رئيسياً لتدفقات رؤوس الأموال. ورغم أن الشركات ذات الخلفية الصينية تمثل نسبة محدودة من حيث العدد، فإن قيمتها السوقية كبيرة، ما يعكس ثقلاً اقتصادياً. كما أن جزءاً من الاستثمارات في سوق الأسهم يأتي من داخل الصين، في حين تبقى النسبة الأكبر معتمدة على رؤوس أموال خارجية.

وتبرز هنا مفارقة لافتة: إذ تحولت هونغ كونغ إلى قناة تتدفق عبرها الأموال من الخارج إلى الداخل الصيني ثم تعود إلى الخارج مجدداً، في دورة مالية تختلف عن التجربة اليابانية. ففي ظل استمرار الرقابة على حساب رأس المال، يتم توجيه هذه التدفقات بما يخدم

الأجنبية تمثل القوة المحركة الأساسية للتجارة الخارجية الصينية. فقد استحوذت هذه المؤسسات على أكثر من نصف إجمالي التجارة الخارجية من صادرات وواردات، كما شكلت النسبة الأكبر من الصادرات، إلى جانب حضور قوي في الواردات، والأهم أنها تسهم بالحصّة الأكبر من الفائض التجاري، ما يعكس مدى تأثيرها في توجيه مسار الاقتصاد الخارجي للصين.

وعلى مستوى التوزيع الجغرافي داخل البلاد، يظهر أن هذا النفوذ لا يقتصر على نطاق معين، بل يمتد إلى مختلف المقاطعات والمناطق، حيث تقتارب حصص هذه المؤسسات مع متوسط حضورها في إجمالي التجارة الصينية. وبعبارة أخرى، يتضح أن التجارة الخارجية للصين أصبحت جزءاً من منظومة سلاسل الإنتاج العالمية التي تقودها الشركات متعددة الجنسيات، وليست نشاطاً مستقلاً بالكامل.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تنمية الأسواق الخارجية بالتوازي مع التدرج في تخفيف القيود على حساب رأس المال، باعتبار ذلك أحد المسارات الرئيسية لدعم تدويل اليوان. ورغم أن الصين لم

ومع ذلك، فإن هذا المسار لا يخلو من تحديات، إذ يكشف تحليل البنية المؤسسية للتجارة الصينية عن معضلة مشابهة لما واجهته اليابان سابقاً. فالهيمنة التي تمارسها الشركات الأمريكية الكبرى على سلاسل الإنتاج العالمية مثل أي بي إم تمنحها نفوذاً واسعاً في تحديد عملات التسعير وشروط التبادل التجاري، ونتيجة لذلك يصبح من الصعب على الدول، سواء اليابان سابقاً أو الصين حالياً، فرض عملتها الوطنية كوسيلة رئيسية في التسويات التجارية الدولية.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن تدويل اليوان عبر بوابة التجارة ليس مجرد قرار اقتصادي، بل هو معركة معقدة تتداخل فيها موازين القوى التجارية، وهياكل السوق العالمية، ونفوذ الشركات متعددة الجنسيات.

### هيمنة الاستثمارات الأجنبية وتحديات حضور اليوان عالمياً

وانتقالاً من تحليل أنماط التجارة إلى البنية المؤسسية الحاكمة لها، يتبين بوضوح أن المؤسسات ذات الاستثمارات

## التسويات التجارية وحدود استخدام اليوان في التجارة العالمية

## تدويل العملة بين الطموح الاقتصادي والقيود الهيكلية

## مستقبل معدلات الإعالة وتحولات الاقتصاد العالمي

نظراً لانخفاض معدلات الإعالة فيها وارتفاع نسبة السكان في سن العمل، أو دخولها قريباً في مرحلة العائد الديموغرافي. ومع دعم هذه المناطق برؤوس الأموال وتوسيع ارتباطها بالأسواق العالمية، يمكن أن تتحول إلى مراكز جديدة للإنتاج والنمو، شبيهة بما شهدته بعض الاقتصادات في مراحل سابقة من تطورها. وهنا يبرز التساؤل الجوهري: من أين ستأتي رؤوس الأموال اللازمة؟ ومن أين ستوسع الأسواق التي تدعم هذا التحول؟

وفي المقابل، فإن الاقتصادات التي استفادت تاريخياً من ما يُعرف بـ«العائد الديموغرافي» تواجه بدورها تحديات مشابهة مع تراجع نسب السكان في سن العمل وارتفاع نسب الإعالة، ما يضعها أمام مرحلة انتقالية حساسة تتعلق بقدرتها على الحفاظ على معدلات النمو والاستثمار. وتكشف التحولات الديموغرافية العالمية أن مناطق مثل إفريقيا وأميركا الجنوبية وأجزاء من آسيا، باستثناء شرق آسيا، قد تمثل في المستقبل مصادر رئيسية للنمو الاقتصادي،

المالي الدولي. غير أن استمرار هيمنة النظام النقدي العالمي القائم على الدولار يجعل تدفق المدخرات العالمية يميل في اتجاهات محددة، ما يضع بعض الاقتصادات الكبرى في موقع «المُقدّم» للمدخرات بدلاً من المستفيد منها. ومع تفاقم ظاهرة شيخوخة السكان في الاقتصادات المتقدمة، يزداد الضغط على هذه المعادلة، خاصة في ظل عدم تغير البنية الحالية للنظام المالي العالمي.

تشير التوقعات إلى أن الارتفاع المتسارع في معدلات شيخوخة السكان عالمياً سيؤدي إلى زيادة واضحة في معدلات الإعالة، وهو ما يفرض تحدياً مباشراً يتمثل في ضرورة الحفاظ على مستويات معيشية مستقرة. ويتحقق ذلك إما عبر تسريع وتيرة التقدم التكنولوجي ورفع إنتاجية القوى العاملة، أو من خلال استغلال الموارد والفرص الاقتصادية المتاحة في دول أخرى، بما في ذلك جذب المدخرات العالمية والاستفادة من موقع الدولة في النظام

تظهر التحليلات أن أحد الركائز الأساسية لمسار تدويل العملة الصينية يتمثل في نشر استخدام اليوان خارجياً عبر تسوية المبادلات التجارية، يلي ذلك تخفيف القيود المفروضة على حساب رأس المال بشكل تدريجي، بما يسمح بإعادة تدفق العملة من الأسواق الخارجية إلى الداخل الصيني. ورغم أن حجم هذه التدفقات لا يزال محدوداً حتى الآن، فإن النموذج الذي تتبعه الصين يكاد يطابق التجربة اليابانية، التي قامت على مزيج من تسويات التجارة الخارجية والانفتاح التدريجي لحساب رأس المال. غير أن السؤال الجوهري يبقى مطروحاً: هل تستطيع الصين تحقيق نتائج مختلفة رغم تعثر التجربة اليابانية؟

وللانتقال من الطرح النظري إلى التحليل العملي، لا بد من النظر أولاً في مدى قابلية استخدام اليوان في تسويات التجارة الدولية. فإذا أخذنا هيكل التجارة الخارجية للصين نموذجاً، نجد أن نسبة كبيرة منها تتم مع اقتصادات تصدر عملات احتياطية قوية مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة واليابان. وعند إضافة هونغ كونغ إلى هذا الإطار نظراً لاعتمادها على إعادة التصدير نحو الأسواق الغربية ترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ، ما يعني أن جزءاً كبيراً من التجارة الصينية يرتبط بعملات قوية، الأمر الذي يحد من فرص استخدام اليوان كعملة تسوية في هذه المعاملات.

وفي المقابل، ورغم أن بعض المناطق مثل إفريقيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق وأوقيانوسيا لا تعتمد على عملات دولية رئيسية، فإن طبيعة تجارتها مع الصين والتي تتركز في السلع الأساسية والموارد تشكل عائقاً آخر. فهذه السلع تُسعر عادة بالدولار الأميركي أو بعملات قوية أخرى، ما يجعل إدخال اليوان في عمليات التسعير والتسوية أمراً معقداً وغير مفضل في الأسواق العالمية.

ومن هنا، يتجه التحليل نحو الدوائر التي قد تمثل فرصة حقيقية لانتشار اليوان، حيث يبقى الأمل معقوداً على عدد من الدول الآسيوية، باستثناء اليابان وهونغ كونغ، إذ تبدو فرص استخدام اليوان فيها أكثر واقعية. فالصين ترتبط مع هذه الدول بحجم تبادل تجاري كبير، كما أن وارداتها منها تفوق صادراتها إليها، ما يخلق حالة من العجز التجاري قد تتيح توسيع استخدام اليوان في التسويات.

## تحويل البلاستيك إلى وقود نظيف

# تقنية شمسية تفتح مسارا جديدا للطاقة المستدامة

الشمس، يمكننا معالجة التلوث وأزمة الطاقة معاً. تعتمد الطريقة، المعروفة باسم «الإصلاح الضوئي الشمسي»، على مواد حساسة للضوء تُعرف بالمحفزات الضوئية، تعمل على تفكيك البلاستيك عند درجات حرارة منخفضة نسبياً. وتنتج العملية غاز الهيدروجين، الذي يُعد وقوداً نظيفاً لا يسبب انبعاثات عند الاستخدام، إضافة إلى مواد كيميائية صناعية أخرى. ويمتاز هذا الأسلوب بأنه يستهلك طاقة أقل مقارنة بطرق إنتاج الهيدروجين التقليدية عبر تحليل المياه، لأن البلاستيك أسهل في الأكسدة، ما قد يجعله أكثر جدوى على نطاق واسع.

من البلاستيك، ينتهي جزء كبير منها في البيئة، بينما يتزايد الضغط العالمي لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، ما يعزز الحاجة إلى حلول بديلة للطاقة. وأوضحت الدراسة المنشورة في دورية Chem Catalysis أن البلاستيك، الغني بالكربون والهيدروجين، يمكن اعتباره مورداً ثميناً بدلاً من كونه مجرد نفايات بيئية. وقالت الباحثة شياو لو: «غالباً ما يُنظر إلى البلاستيك باعتباره مشكلة بيئية كبيرة، لكنه في الوقت نفسه يمثل فرصة مهمة. فإذا تمكنا من تحويله بكفاءة إلى وقود نظيف باستخدام ضوء

يعمل علماء على تطوير تقنية مبتكرة قد تسهم في حل أزميتين عالميتين في آن واحد، هما التلوث البلاستيكي وأزمة الطاقة النظيفة، عبر استخدام أشعة الشمس لتحويل النفايات البلاستيكية إلى وقود ومواد كيميائية ذات قيمة صناعية. وكشفت دراسة حديثة قادتها الباحثة في جامعة أدلايد الأسترالية شياو لو، أن الأنظمة المعتمدة على الطاقة الشمسية يمكنها تحويل المخلفات البلاستيكية إلى الهيدروجين والغاز التخليقي ومواد صناعية أخرى، بما يدعم التحول نحو اقتصاد دائري أكثر استدامة. وينتج العالم سنوياً أكثر من 500 مليون طن



معلومة ورقم

## 45.5

مليار دولار

بحلول مارس، ارتفعت الثروة المجمعة لعائلة لي كون-هي، مؤسس إمبراطورية «سامسونغ إلكترونيكس» إلى نحو 45.5 مليار دولار، مقارنة مع حوالي 20.1 مليار دولار قبل عام، بحسب مؤشر بلومبرغ للمليارديرات.

## ألمانيا تصدر أوروبا في كفاءات الذكاء الاصطناعي

من 17 ألف متخصص، مع تركيز واضح في مدينتي ميونخ وبرلين اللتين تقودان نمو هذا القطاع داخل الاتحاد الأوروبي، كما أصبحت ألمانيا وجهة متزايدة للكوادر الدولية، خصوصاً من الهند، مدفوعة بقيود الهجرة والتأشيرات في الولايات المتحدة، والتي أثرت على تدفق المواهب الأجنبية، وأدت إلى تحول ملحوظ في حركة الكفاءات نحو أوروبا.

توسعها السريع في تنمية الكفاءات. وعلى الصعيد العالمي تهيمن الولايات المتحدة والهند على سوق العمل في الذكاء الاصطناعي، حيث تخطى عدد الخبراء في الأولى حاجز المليون، فيما اقتربت الهند من هذا الرقم، بينما تحتل بريطانيا المرتبة الثالثة بفارق كبير. ورغم ذلك تحافظ ألمانيا على مكانتها مركزاً أوروبياً رئيسياً للخبرات المتقدمة، إذ تضم أكثر

أظهرت دراسة حديثة صادرة عن مركز الأبحاث «إنترفيست» في برلين أن ألمانيا لا تزال تصدر دول الاتحاد الأوروبي في جذب الكفاءات بمجال الذكاء الاصطناعي، رغم تراجع ترتيبها عالمياً إلى المركز الخامس. وبحسب الدراسة جاءت ألمانيا في 2025 خلف كل من الولايات المتحدة والهند والمملكة المتحدة وكندا، بعد أن تجاوزتها الأخيرة، بفضل

## درشة اقتصادية

### العمل ليس مصدر دخل بل معنى وجودي لدى كبار الأثرياء

# لماذا يرفض مليارديرات العالم التقاعد بعد السبعين؟

2 الخوف من فقدان التأثير يفوق الرغبة في الراحة

1 الثروة تلغي الحاجة للتقاعد لكنها تعزز التمسك بالسلطة

استمراره في القيادة لفترة أطول، حتى مع إشراك أبنائه في الإدارة. كما أن روبرت مردوخ استمر في التأثير عبر مؤسساته الإعلامية حتى بعد التسعين، في إطار إدارة معقدة للنفوذ والخلافة. الخلافة تمثل تحدياً كبيراً؛ فالكثير من المؤسسين لا يتقنون بسهولة في قدرة الخلفاء على الحفاظ على نفس المستوى من الأداء، ما يدفعهم لتأجيل الانسحاب.

#### الخوف من فقدان التأثير

أحد أهم العوامل النفسية هو الخوف من فقدان الأهمية. فبعد عقود من كونهم صناع قرار، يصبح التحول إلى دور هامشي even لو كانوا أثرياء أمراً صعب القبول. هذا ما يفسر استمرارهم حتى مع توفر كل أسباب الراحة. فالتقاعد بالنسبة لهم لا يعني الاسترخاء، بل قد يُنظر إليه كاختفاء من المشهد.

حتى أولئك الذين غادروا الإدارة اليومية، مثل بيل جيتس، لم يتوقفوا عن العمل، بل أعادوا توجيه نشاطهم نحو العمل الخيري والتأثير العالمي. في النهاية، لا يتعلق الأمر بالجشع أو عدم القدرة على التوقف، بل بطبيعة مختلفة تماماً للعمل. فالمليارديرات لا يرون العمل عبئاً يجب التخلص منه، بل أداة للنفوذ ومعنى للحياة.

وهنا تكمن المفارقة الكبرى: بينما تمنحهم الثروة حرية التقاعد، تجعلهم في الوقت نفسه أسرى للأدوار التي صنعوها. بالنسبة لهم، ليست المشكلة في ترك العمل، بل في فقدان المكانة التي يمنحها.



دور إشرافي قائم على الرؤية والتوجيه، ما يجعله أقل إرهاقاً وأكثر ارتباطاً بالسلطة والتأثير.

#### هاجس الإرث يدفعهم للاستمرار

مع تقدم العمر، يتغير دافع الاستمرار من تحقيق الثروة إلى حماية الإرث. فالمليارديرات لا يفكرون فقط فيما يملكونه، بل فيما سيتركونه خلفهم. يبرز ذلك في حالة برنارد أرنو، الذي قاد تعديلاً لرفع سن التقاعد في شركته لضمان

لكن paradox المفارقة أن هذه الوفرة لا تدفعهم للتقاعد، بل تعزز استمرارهم. فمع تضخم الثروات، تتعقد الهياكل الاستثمارية والشركات العائلية، ما يتطلب إشرافاً مستمراً.

على سبيل المثال، يواصل كارلوس سليم إدارة نفوذه الاقتصادي رغم تجاوزه الثمانين، في ظل شبكة شركات مترابطة تحتاج إلى حوكمة دقيقة. وكذلك لاري إيلسون وأمانسيو أورتيجا، الذين لا يزالون مرتبطين بالقرارات الاستراتيجية. هنا يتحول العمل من نشاط يومي إلى

مصدر الإحساس بالقيمة والنجاح، وليس مجرد وظيفة، ومع مرور الوقت، تتحول قاعات الاجتماعات إلى مساحة لإعادة تأكيد المكانة، ما يجعل فكرة التقاعد غير جذابة.

#### الثروة تلغي الحاجة للتقاعد

في النموذج التقليدي، يرتبط التقاعد بندرة الموارد والخوف من المستقبل المالي. أما المليارديرات فيعيشون في عالم الوفرة، حيث لا تمثل الأموال أي عائق للاستمرار أو التوقف.

في عالم يُنظر فيه إلى التقاعد بوصفه نهاية طبيعية لمسيرة العمل، يقدم كبار المليارديرات نموذجاً مختلفاً تماماً. فبدلاً من الانسحاب والبحث عن الراحة، يواصل كثير منهم العمل والنفوذ حتى بعد تجاوز السبعين، بل والتسعين أحياناً، رغم امتلاكهم ثروات تكفي لأجيال. وفق بيانات حديثة، بلغ عدد مليارديرات العالم في 2026 نحو 3428 مليارديراً بثروة إجمالية تتجاوز 20 تريليون دولار، بمتوسط عمر يقارب 65 عاماً. اللافت أن نسبة كبيرة منهم تظل نشطة اقتصادياً حتى بعد السبعين، ما يطرح تساؤلاً جوهرياً: لماذا لا يتقاعدون؟

#### العمل يتحول إلى هوية

بالنسبة لمعظم الناس، العمل وسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، لكن بالنسبة للمليارديرات، يتحول إلى جزء من الهوية الشخصية. بعد عقود من بناء الشركات وقيادة الأسواق، يصبح التخلي عن العمل أشبه بالتخلي عن الذات.

هذا ما يجسده وارن بافيت، الذي استمر في لعب دور قيادي حتى بعد تنحيه عن منصب الرئيس التنفيذي لشركته، محتفظاً برئاسة مجلس الإدارة. فالثروة بالنسبة له لم تكن الدافع، بل الاستمرار في التأثير.

وينطبق الأمر أيضاً على مايكل بلومبرغ، الذي لا يزال حاضراً بقوة في الاقتصاد والإعلام وصناعة القرار، رغم تجاوزه الثمانين. هذه الحالات تعكس نمطاً نفسياً يُعرف بـ«إدمان الإنجاز»، حيث يصبح العمل

إدارة الاعلان

جان حنا

advertisement.aalamaleqtisad@gmail.com

لارسال الأخبار

إدارة التحرير

info@aalamaleqtisad.com

مدير التحرير

نادين شعيتو

editor@aalamaleqtisad.com

رئيس التحرير

ميشيل وليام

+961 81671128

editor@aalamaleqtisad.com